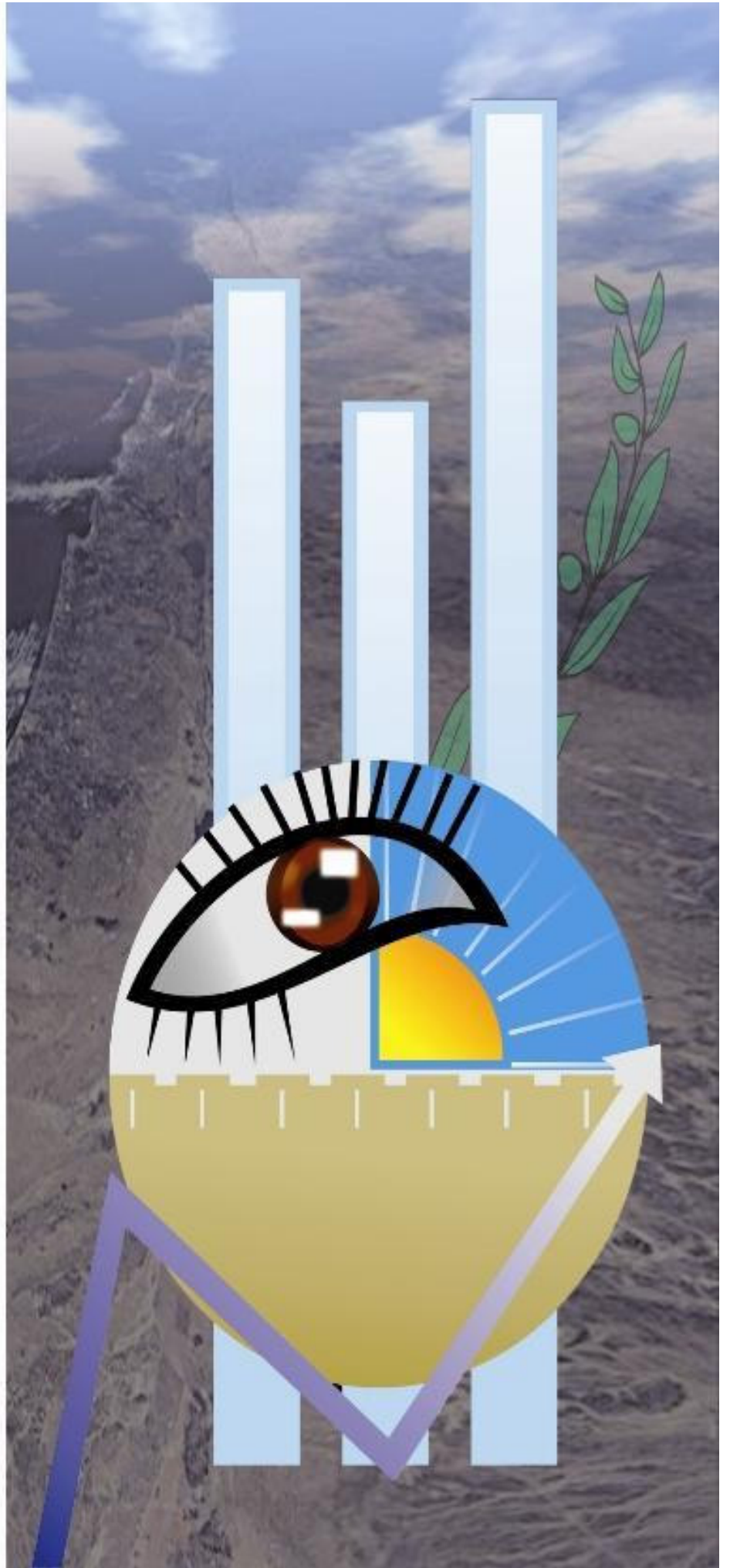


# التقرير ربع السنوي الثاني

رقابة وتدقيق من أجل البناء والتنمية  
وتعزيز الحكم الصالح

رام الله 2008



# السلطة الوطنية الفلسطينية

## ديوان الرقابة المالية والإدارية

### التقرير ربع السنوي الثاني

رام الله آب 2008

"الطريق الأقوم لتعزيز القيمة المضافة لخطة الإصلاح والتنمية"

بناء وتعزيز نظام رقابة وتدقيق داخلي سليم ومتمين وفاعل

رقابة وتدقيق من أجل البناء والتنمية وتعزيز الحكم الصالح

## المحتويات

- 4 - تقديم
- 5 - مقدمة
- 6 - الملخص التنفيذي

### الفصل الأول

#### تعزيز بناء القدرات المؤسّسة لديوان الرقابة المالية والإدارية

- 10 - ديوان رئيس الديوان
- 15 - الإدارة العامة للرقابة على الحكم والأمن
- 19 - الإدارة العامة للرقابة على الاقتصاد
- 23 - الإدارة العامة للرقابة على الخدمات الاجتماعية والثقافية
- 27 - الإدارة العامة للرقابة على البنية التحتية
- 31 - الإدارة العامة للرقابة على وحدات الحكم المحلي
- 37 - الإدارة العامة للرقابة على المنظمات والمؤسسات غير الحكومية
- 41 - الإدارة العامة للشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور
- 48 - الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية
- 52 - الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات والدعم الفني

### الفصل الثاني

#### الأعمال والأنشطة الرقابية

- 1- تقييم نظام الرقابة الداخلي في المؤسسات الخاضعة لديوان الرقابة - 58
- أولاً: ديوان الرئاسة - 58
- ثانياً: مجلس الوزراء والوزارات - 60
- ثالثاً: المؤسسات والهيئات العامة والصناديق - 74
- رابعاً: المحافظات - 82
- خامساً: قوى الأمن والشرطة - 89
- 2- قضايا ومهمات رقابية تتعلق بسوء إدارة وهدر للمال العام - 98
- 3- العطاءات والشكاوى والاستشارات - 101

## الفصل الثالث

### الموقف المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية للربع الثاني من العام 2008

- 106 - ..... أولاً: الإيرادات
  - 110 - ..... ثانياً: النفقات
  - 112 - ..... ثالثاً: التمويل
  - 113 - ..... رابعاً: مقارنة المنفذ فعلياً مع المقدّر في الموازنة العامة
  - 115 - ..... النتائج
  - 115 - ..... التوصيات
  - 116 - ..... الملاحق
- ملحق رقم (1):**
- 117 - ..... العطاءات التي شارك بها الديوان بصفة مراقب خلال الربع الثاني من العام 2008
- ملحق رقم (2):**
- 131 - ..... الشكاوى التي تابعها الديوان خلال الربع الثاني من العام 2008
- ..... الملخص التنفيذي باللغة الانجليزية

## تقديم

إن أحد التحديات الرئيسية، التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية، لتنفيذ خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010 المعتمدة من قبل حكومة تسيير الأعمال، يكمن في بناء نظام رقابة وتدقيق داخلي سليم ومتين وفاعل قادر على تكريس العمل المؤسسي، وحكمة الإنفاق، وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة، ومكافحة الفساد قبل وبعد حدوثه، وقائم على استخلاص العبر بحيث يجعل من ارتكاب المخالفات القانونية أمراً نادراً أو صعباً للغاية.

إن النظام والمؤسسات القائمة في عملها على سياسات استخلاص العبر تمكن المجتمع من إحداث نقلة نوعية في تعظيم القيمة المضافة في عملية الإصلاح والتنمية والبناء المؤسسي، وتمهد الطريق الأقوم للوصول إلى الحكم الصالح، وهذا ما ينبغي على المؤسسات الفلسطينية وأصحاب القرار فيها جعله نهج عمل يمارس بكفاءة وفاعلية واقتصاد، وهذا يساعد في إحاطة المال العام؛ الذي يعتبر عصب الدولة وعماد نهضتها، بسياج من الحماية لضمان جبايته وحكمة إنفاقه فيما يدعم ويصلح وينمي المجتمع الفلسطيني.

**د.محمود أبو الرب**

**رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية**

## مقدمة

يستند إعداد التقرير الربع السنوي الثاني للعام 2008 إلى قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 المادة (26)، والتي تنص على أن "يرفع رئيس الديوان تقارير ربع سنوية أو عند الطلب متضمنة نتيجة تحركاته، ودراساته، وأبحاثه، ومقترحاته، والمخالفات المرتكبة، والمسؤولية المترتبة، عليها والملاحظات والتوصيات بشأنها إلى رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء لاتخاذ ما يلزم بشأنها".

يهدف هذا التقرير إلى إبداء الجوانب الإيجابية في عمل المؤسسات وبخاصة نظام الرقابة والتدقيق الداخلي لتطويرها وتعميمها، وكشف المخالفات المالية والإدارية الجوهرية في عمل الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، واقتراح طرق معالجتها وجعل تكرارها أمراً صعباً، ويهدف التقرير إضافة إلى ذلك إلى منع الفساد ومحاربه وتعزيز النزاهة والشفافية في إدارة المال العام.

اعتمد هذا التقرير على البيانات والمعلومات الواردة في تقارير الرقابة والتدقيق التي تم إنجازها في الربع الثاني من العام 2008 بالإضافة إلى تقارير الإدارات العامة الخاصة في البناء المؤسسي للديوان والنشاطات غير الرقابية المختلفة.

يقسم التقرير إلى ثلاثة فصول خصص الفصل الأول: لتعزيز القدرات المؤسسية للديوان، وتم تناول إنجازات الإدارات وتسليط الضوء عليها من حيث عدد الموظفين والجهات الخاضعة لكل إدارة، والأنشطة الرقابية وغير الرقابية واللجان والتكاليف التي شاركت بها كل إدارة، والتقييم العام لها وباللغة اثني عشرة إدارة منها سبع إدارات رقابية وثلاثة غير رقابية مساندة وثلاث وحدات مرتبطة بمكتب ديوان رئيس الديوان.

أما الفصل الثاني: فقد عالج التقارير الرقابية التي صدرت عن ديوان الرقابة مركزاً على نظام الرقابة والتدقيق الداخلي، حيث أظهر نقاط القوة في النظام وكذلك المخالفات المالية والإدارية الجوهرية وطرق معالجتها في السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية والمؤسسات العامة والصناديق.

أما الفصل الثالث: فقد ركز على الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال تحليل بيانات التقرير ربع السنوي الثاني الصادرة عن وزارة المالية الخاصة بالإيرادات والنفقات والتمويل.

يرحب ديوان الرقابة المالية والإدارية بالملاحظات والآراء الهادفة إلى الارتقاء بجودة التقرير، ونشر وتنمية ثقافة الرقابة والتدقيق في المؤسسات والمجتمع الفلسطيني.

# المُلخَص التّنفِيزِي

للتقرير ربع السنوي الثاني

للعام 2008

يتناول **الفصل الأول** من التقرير ربع السنوي الثاني إنجازات الإدارات خلال الربع الثاني من العام 2008، وقد تم تسليط الضوء في هذا الفصل على الإدارات من حيث عدد الموظفين والجهات الخاضعة لرقابة كل إدارة، والأنشطة الرقابية وغير الرقابية واللجان والتكاليف التي كلفت وشاركت بها كل إدارة، ويضم الديوان اثني عشر إدارة منها ست إدارات رقابية وهي: الإدارة العامة للرقابة على الحكم والأمن، الإدارة العامة للرقابة على الاقتصاد، الإدارة العامة للرقابة على الخدمات الاجتماعية والثقافية، الإدارة العامة للرقابة على البنية التحتية، الإدارة العامة للرقابة على الحكم المحلي، الإدارة العامة للرقابة على المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، وثلاث غير رقابية وهي: الإدارة العامة للشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور، الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية، والإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات.

**أما الفصل الثاني:** فقد تناول الأعمال و الأنشطة الرقابية للديوان من خلال التدقيق والرقابة على الجهات الخاضعة له، إلى جانب المشاركة في العطاءات الحكومية ومتابعة شكاوى وتظلمات الجمهور، وكان من أهم القضايا التي تابعها الديوان خلال هذه الفترة وأعد تقارير عنها: لجنة الكشف والاستئجار لإسكان حجاج فلسطين لموسم الحج 1429هـ، والقضية الخاصة في بلدية طولكرم، وكذلك تسكين موظفين وزارة المالية على الهيكل التنظيمي، إلى جانب ذلك قيام الديوان بإعادة تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي لديوان الرئاسة ومجلس الوزراء وللوزارات والمؤسسات والهيئات العامة والمحافظات وقوى الأمن والشرطة والتي بلغت 54 مؤسسة.

كما شارك الديوان خلال الربع الثاني من العام 2008 في اجتماعات لجان العطاءات بصفة مراقب بلغ عددها (124)، وتلقى الديوان (56) شكوى أنجز منها (32) شكوى وحفظ (20) شكوى كونها سابقة لأوانها أو لعدم صحة ما جاء بها، و(4) شكوى ما زالت قيد المتابعة.

**من واقع الرقابة والتدقيق على الجهات الخاضعة تم تسجيل الملاحظات الآتية:**

- 1 - ارتكاب وزير الأوقاف والشؤون الدينية عدة مخالفات قانونية أثناء عمل اللجنة في الأراضي السعودية، وأهمها: استئجار عمارتين، والتوقيع على العقود منفرداً دون معرفة وعلم اللجنة مما ترتب على السلطة الوطنية الفلسطينية التزامات مالية كبيرة بقيمة (5252550) ريال سعودي.
- 2 - لم يتم تحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص في تسكين موظفي وزارة المالية على الهيكل التنظيمي خلافاً للمواد (44، 56) من قانون الخدمة المدنية.
- 3 - تهاون رئيس بلدية طولكرم والمحاسب بواجبات الوظيفة وخاصة فيما يتعلق بصرف مبلغ (250000) شيكل من خزينة البلدية لشخص يدعى (ف) بدون وجه حق، وتم إرجاع هذا المبلغ بعد 21 يوماً لحساب البلدية في البنك نقداً.



- 4 - حدوث تحسن في التقييم العام لنظام الرقابة والتدقيق الداخلي في مؤسسة الرئاسة من ضعيف عام 2006 إلى جيد في منتصف عام 2008.
- 5 - حدوث تحسن في التقييم العام لنظام الرقابة والتدقيق الداخلي في (12) وزارة بما فيها مجلس الوزراء وحصول تراجع في (7) وزارات وثبات (4) وزارات.
- 6 - حدوث تحسن في التقييم العام لنظام الرقابة والتدقيق الداخلي في صندوق الاستثمار الفلسطيني وهيئة سوق رأس المال ومؤسسة المواصفات والمقاييس، وتراجع في سلطة المياه الفلسطينية وديوان الموظفين العام.
- 7 - حدوث تحسن في التقييم العام لنظام الرقابة والتدقيق الداخلي في جميع المحافظات الشمالية، ولكنها تفتقر لنظام رقابة وتدقيق داخلي سليم، وبحاجة إلى بناء وتعزيز القدرات حتى ترتقي إلى درجة ممتاز.
- 8 - حدوث تحسن في التقييم العام لنظام الرقابة والتدقيق الداخلي في جهاز الأمن الوقائي والمديرية العامة للشرطة وهيئة الإمداد والتجهيز العسكري.

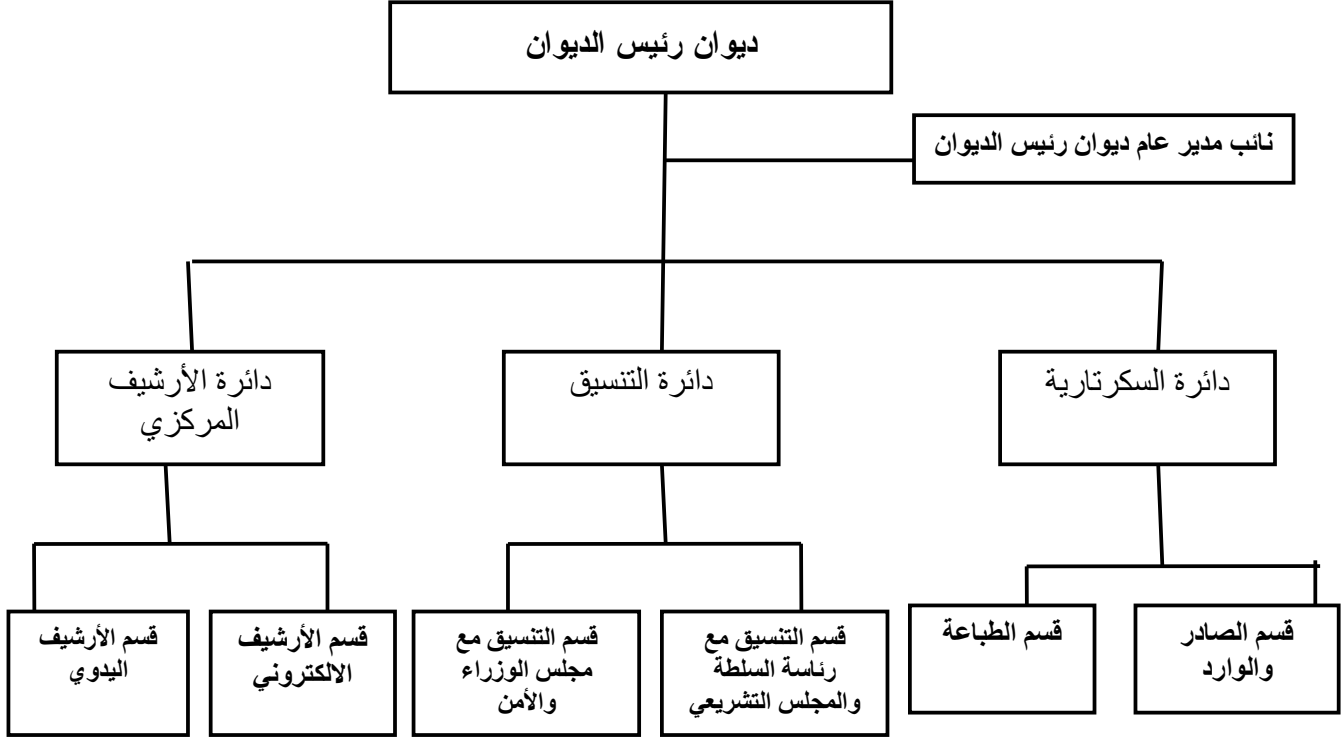
تناول **الفصل الثالث** من التقرير أربع مواضيع رئيسية وهي: (الإيرادات، النفقات، التمويل، إضافة إلى مقارنة المنفذ فعلياً مع المخطط والمقدر في الموازنة العامة)، وانسجاماً وتطبيقاً لخطة الحكومة في التنمية والإصلاح حققت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى حد بعيد نجاحاً في استعادة ثقة الدائنين والمواطنين من خلال إدارتها للمال العام وتنفيذها للموازنة العامة؛ إذ تم توفير موارد مالية لسداد الجزء الأكبر من متأخرات الرواتب ومتأخرات القطاع الخاص، وقد بلغت إيرادات السلطة خلال الربع الثاني "614700000" دولار مشكلة تحسناً عن الربع الأول، كذلك بلغت نفقات السلطة على أساس الالتزام "742100000" دولار، وعليه تكون المعاملات المالية سجلت عجزاً مالياً مقداره "220700000" دولار، تمكنت الحكومة من توفير دعم خارجي بلغ "421800000" دولار جزء منه لتغطية العجز في الموازنة والجزء الآخر لسداد المتأخرات المستحقة على السلطة من رواتب الموظفين ومتأخرات القطاع الخاص، ونجد أن تنفيذ الموازنة خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2008 جاء إلى حد بعيد في حدود المخطط والمقدر في الموازنة العامة؛ حيث بلغت نسبة التنفيذ للإيرادات "61%"، وللنفقات "47%"، وللدعم الخارجي للموازنة "58%"، وهذا يأتي منسجماً مع خطة التنمية والإصلاح التي أعلنتها الحكومة.

# الفصل الأول

تعزيز بناء القدرات المؤسسة لديوان  
الرقابة المالية والإدارية

# ديوان رئيس الديوان

## الهيكل التنظيمي لديوان رئيس الديوان



## ❖ مقدمة

إن تحقيق رؤية ورسالة ديوان الرقابة المالية والإدارية في الواقع العملي تتطلب بناء ديوان نموذجي فاعل وقادر على العمل والتعامل مع متطلبات مجتمع المعرفة والعمل المؤسساتي وفق متطلبات الرقابة المالية والإدارية الحديثة، ومن أجل الرقي بديوان الرقابة لتقديم خدمة رقابة وتدقيق ذات جودة عالية وفق أفضل الممارسات الدولية وتعزيز الحكم الصالح؛ يقوم الديوان بوضع وتطوير أنظمة وإجراءات عمل معيارية تعزز كفاءة وفعالية واقتصاد أعمال الرقابة والتدقيق.

## الزيارات والمشاركات واللقاءات الرسمية

### ❖ لقاءات داخل الديوان

التقى معالي رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية د. محمود أبو الرب مع عدد من الشخصيات وممثلي المؤسسات بمقر الديوان في رام الله كان منها:  
لقاء مع محافظ القدس، السيد رضوان الحلو رئيس المالية العسكرية، واجتماع مع ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واجتماع مع رؤساء الكتل البرلمانية (المجلس التشريعي)، اجتماع مع ممثلي البنك الدولي، والاجتماع بكل من السيد سعيد أبو عمارة/السفير الفلسطيني في سلطنة عمان، ولقاء مع ممثلي الاتحاد الأوروبي، واجتماع مع ممثلين من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، بالإضافة لزيارة مجموعة من طلاب جامعة بيرزيت، ورئيس جامعة القدس المفتوحة د.يونس عمرو، ورئيس مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين (منسق شبكات NGO's) د.عبد الرحمن التميمي، ومجموعة من ممثلي منتدى الفكر العربي، وزيارة د.جهاد الوزير محافظ سلطة النقد، وزيارة كل من ممثلين من GTZ، الحكم المحلي والسفير الياباني للاطلاع على أهم إنجازات الديوان.

### ❖ لقاءات وزيارات خارج الديوان

قام معالي رئيس ديوان الرقابة بعمل لقاءات مع شخصيات خارج مقر الديوان وكذلك زيارات لبعض المؤسسات الخاضعة لرقابة الديوان ومن هذه اللقاءات والزيارات:  
زيارة كل من محافظة جنين (جولة على المؤسسات في المحافظة)، محافظة سلفيت (جولة على مؤسسات البلدية داخل المحافظة)، محافظة طوباس (زيارة المحافظة والمؤسسات المحلية والأهلية فيها)، وعقد ندوات في كل من محافظة أريحا، محافظة طولكرم، محافظة قلقيلية وزيارة لبعض المؤسسات الهامة فيها.

- زيارة كل من السيد نديم براهيمة رئيس سلطة الأراضي (سلطة الأراضي)، ومعالي الدكتور عمر كتانه رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية (سلطة الطاقة)، واللواء حازم عطا الله (مديرية الشرطة).

- كما واجتمع رئيس الديوان مع كل من مدير الأمن الوقائي اللواء زياد هب الريح، ورئيس بلدية قباطية د. عصام نزال، وماجد فرج مدير الاستخبارات العسكرية، وعيسى قراقع (عضو المجلس التشريعي)، ولجنة التوظيف في ديوان الموظفين العام، واجتماع مع حسين الشيخ رئيس هيئة الشؤون المدنية، واجتماع مع رئيسة جمعية مفتاح د. حنان عشراوي.
- كما وسلّم معالي الدكتور محمود أبو الرب شهادة تقديرية للدكتور محمد مصطفى ولأسرة صندوق الاستثمار الفلسطيني؛ تقديراً لجهودهم في بناء نظام رقابة وتدقيق داخلي ارتقى إلى درجة "ممتاز".
- اجتمع رئيس الديوان بكل من السفير السويسري، والسفير الصيني، السفير الروسي، والسفير التشيلي، السفير الفنزويلي، والسفير المصري في فلسطين.

### ❖ الندوات والدعوات الموجهة لرئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية

كان هناك العديد من الندوات والدعوات التي قام رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية بحضورها والمشاركة فيها خلال الأشهر الثلاثة الماضية تلخصت بالآتي:

- عقد رئيس الديوان ندوة بعنوان رقابة وتدقيق من أجل البناء والتنمية وتعزيز الحكم الصالح في جامعة القدس (أبوديس)، وندوة بعنوان الرقابة الشبابية والشعبية على عمل المؤسسات العامة والأهلية في فلسطين في مقر منتدى شارك الشبابي، بالإضافة إلى إلقاء محاضرة لطلاب كلية القانون وكلية الإدارة العامة في جامعة بيرزيت.
- شارك الديوان في الذكرى العشرين لرحيل الشهيد أبو جهاد (مدرسة رام الله الثانوية للبنين)، ويوم الأسير الفلسطيني، كما شارك في احتفال بمناسبة مرور خمس سنوات على تأسيس المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاحتفال بمناسبة اليوم الأوروبي المفتوح (الممثلة الأوروبية)، وشارك في احتفال الإطلاق الرسمي لنظام خدمة المعلومات الانتمانية الالكتروني (سلطة النقد).
- لَبَّى الديوان العديد من الدعوات المقدمة له كان منها دعوة من جمعية الملتقى الفلسطيني بعنوان واقع المساعدات الإنسانية المقدمة للشعب الفلسطيني، ودعوة للمشاركة في يوم التوظيف للطلبة الخريجين في جامعة بيرزيت، ودعوة للمشاركة في يوم العدالة الفلسطيني من مجلس القضاء الأعلى، ودعوة من الممثلة الروسية لحضور احتفال بمناسبة يوم استقلال روسيا، دعوة لحضور حفل تخريج الفوج الأول للشرطة في الأكاديمية الأمنية (أريحا)، ودعوة لحضور حفل تخريج طلبة كلية الروضة للعلوم المهنية، دعوة خاصة لمقر رئاسة الوزراء، ودعوة خاصة لحضور مؤتمر بعنوان (عصف ذهني حول منهجيات قياس البطالة) المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية

- والأعمار (بكدار) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دعوة لحضور مؤتمر فلسطين للاستثمار المنعقد في مدينة بيت لحم من لجنة القطاع الخاص لدعم مؤتمر فلسطين للاستثمار.
- اجتماع بخصوص قانون هيئة مكافحة الكسب غير المشروع مركز تطوير القطاع الخاص.
  - ندوة بعنوان تنمية العلاقة ما بين مؤسسة الرئاسة وديوان الرقابة د. رفيق الحسيني رئيس ديوان الرئاسة، وندوة بعنوان تنمية العلاقة ما بين المجلس التشريعي وديوان الرقابة السيد عزام الأحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية، وندوة بعنوان تنمية العلاقة ما بين الهيئة وديوان الرقابة د.عاطف علاونة مدير هيئة سوق رأس المال.

### ❖ وسائل الإعلام

قام معالي رئيس ديوان الرقابة د.محمود أبو الرب بعمل لقاءات صحفية مع مختلف وسائل الإعلام سواء المرئية، المسموعة أو المكتوبة ومن هذه اللقاءات:

التاريخ	جهة الإعلام	موضوع اللقاء
2008/4/9	وكالة وفا للأنباء	آخر إنجازات الديوان والتقرير السنوي.
2008/4/14	شبكة فلسطين الإخبارية	آخر إنجازات الديوان والتقرير السنوي.
2008/5/21	إذاعة أجيال	الحديث عن أهم التطورات التي حصلت في الديوان.
2008/6/2	قناة الجزيرة	التطورات في الديوان، وعدم تجاوب بعض المؤسسات الخاضعة للرقابة لتوصيات الديوان.
2008/6/2	تلفزيون فلسطين	أهم إنجازات ديوان الرقابة المالية والإدارية.
2008/6/3	تلفزيون فلسطين	افتتاح مقر ديوان الرقابة المالية والإدارية.
2008/6/7	تلفزيون فلسطين	دورة البنك الدولي.
2008/6/23	راديو الشرق	إنجازات ديوان الرقابة المالية والإدارية.
2008/6/24	راديو أنغام	إنجازات ديوان الرقابة المالية والإدارية.

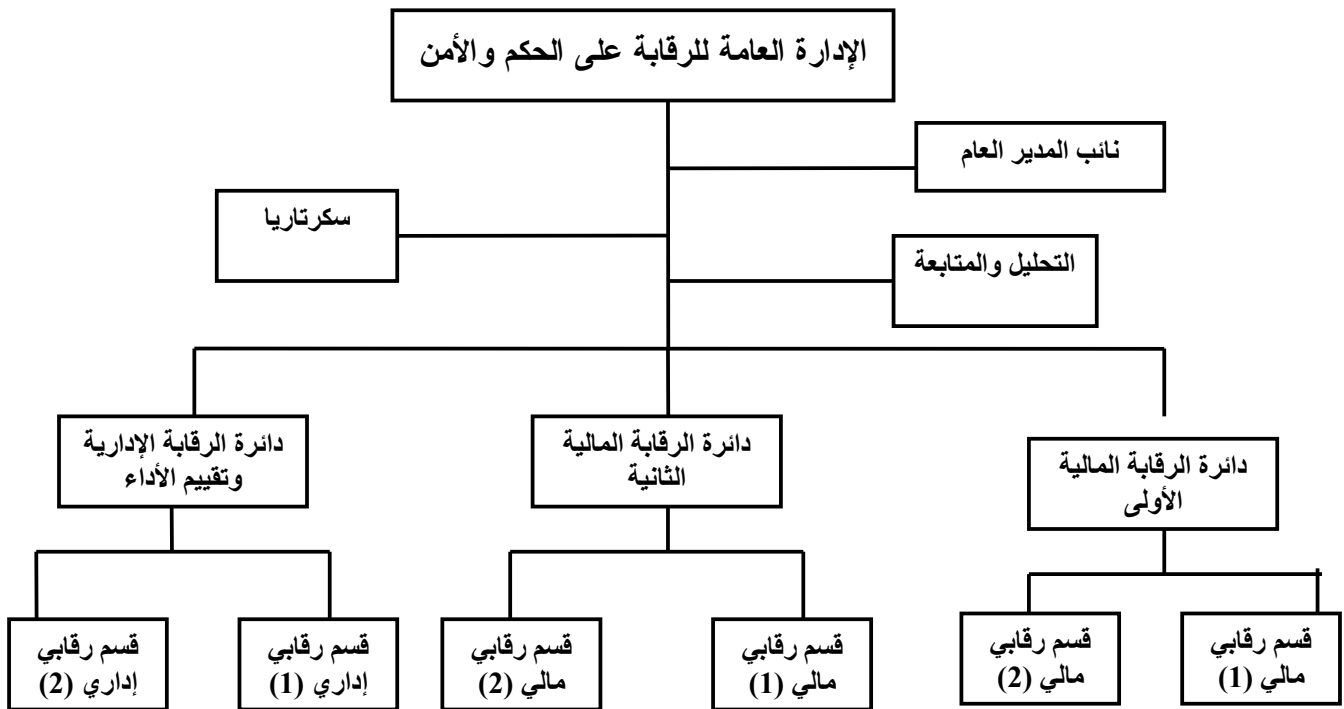
## ❖ المؤتمرات والدورات

ديوان الرقابة المالية والإدارية كباقي مؤسسات السلطة يقوم بالمشاركة في المؤتمرات والدورات الخارجية والتي تخص عمله بصورة مباشرة وتعمل على تطويره وتمتية قدرات العاملين فيه، ومن هذه الدورات التي تم المشاركة فيها سواء من قبل رئيس أو موظفي الديوان ما يلي:

الاسم	النوع	الجهة المنظمة
منهجية إعداد التقارير السنوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية وسبل تطويرها	لقاء علمي	مصر
تقييم احتياجات بناء القدرات	لقاء تدريبي	تونس
العلاقات العامة والاتصال الجماهيري	دورة	منتدى شارك الشبابي
الرقابة الشبابية والشعبية على المؤسسات العامة والمنظمات الأهلية	ورشة عمل	منتدى شارك الشبابي
بناء قدرات ديوان الرقابة المالية والإدارية	ورشة عمل	البنك الدولي
تقييم نظام التدقيق والرقابة الداخلية وجرد الصندوق	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
الشخصية الرقابية	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
أخلاقيات مهنة التدقيق	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
إعداد ملف التدقيق	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
شرح دراسة حول إجراءات جرد الصندوق	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
آلية إعداد الخطة التنفيذية للمخطط الاستراتيجي	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
ملف تقرير نظام التدقيق والرقابة الداخلي	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية

# الإدارة العامة للرقابة على الحكم والأمن

الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للرقابة على الحكم والأمن





## ❖ مقدمة

تحرص الإدارة العامة للرقابة على الحكم والأمن في عملها على التخطيط والإشراف والمتابعة لتحقيق الأهداف المرسومة في الخطة الإستراتيجية والسنوية وصولاً لرقابة فاعلة على الجهات الخاضعة للرقابة وفق منهج علمي ومهني، وقد عنيت الإدارة بتطوير الكادر وتنمية المهارات وفق المبادئ والمعايير المهنية.

## ❖ الجهات الخاضعة لرقابة الإدارة

مؤسسة الرئاسة، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، مجلس القضاء الأعلى، وزارة الشؤون الخارجية، وزارة التخطيط، وزارة الداخلية، وزارة العدل، سلطة النقد الفلسطينية، ديوان الموظفين العام، هيئة سوق رأس المال، هيئة التأمين والمعاشات، هيئة الحج والعمرة، سكرتارية المجلس التشريعي، لجنة الانتخابات المركزية، المحافظات.

## ❖ الكادر البشري في الإدارة

المسمى الوظيفي	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية	الإجمالي
ق.أ مدير عام الإدارة	1	-	1
ق.أ نائب مدير عام	-	1	1
مدير دائرة	1	-	1
رئيس قسم	-	-	-
مفتش	8	7	15
سكرتاريا	1	-	1
الإجمالي	11	8	19

❖ إنجازات الإدارة خلال الربع الثاني من العام 2008م:  
أولاً: الأعمال والأنشطة الرقابية

الجهة الخاضعة	طبيعة المهمة
الإدارة المالية المركزية - العسكرية	تدقيق شامل
وزارة الداخلية، وزارة الشباب والرياضة وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية.	تقييم نظام الرقابة و التدقيق الداخلي في الوزارات
سلطة المياه الفلسطينية، وزارة المالية، وزارة شؤون المرأة وهيئة الإذاعة والتلفزيون.	الاشتراك بتقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي مع طواقم الإدارات الأخرى
بلدية دورا، بلدية الخليل، بلدية عقربا، بلدية سيلة الظهر، بلدية عرابة، مجلس الخدمات المشتركة (مكب زهرة الفنجان)، بلدية كفر راعي، بلدية قباطية، بلدية الزبادة، بلدية جبج ، بلدية طولكرم وبلدية عنبتا.	تقارير مشتركة مع إدارة أخرى حول تقييم نظام الرقابة الداخلي للبلديات
الرام، رام الله والبيرة، وجنوب مدينة نابلس	الرقابة والتدقيق على امتحان القبول للوظائف التعليمية والإرشاد التربوي
رام الله، نابلس، جنين وضواحي القدس	الرقابة والتدقيق على سير امتحان الثانوية العامة
رئيس مجلس إدارة مجلس الزيت السابق لديوان الرئاسة.	الرد على شكوى

ثانياً: الأعمال والأنشطة غير الرقابية

في مرحلة بناء الديوان على أسس علميه مهنيه قامت الإدارة بالأنشطة والمهام التالية:

- إعداد وصف وظيفي لجميع موظفي الإدارة.
- إعداد مقترح على مشروع تعديل قانون الديوان الذي تقوم به الإدارة العامة-الشؤون القانونية.

❖ التكاليف واللجان

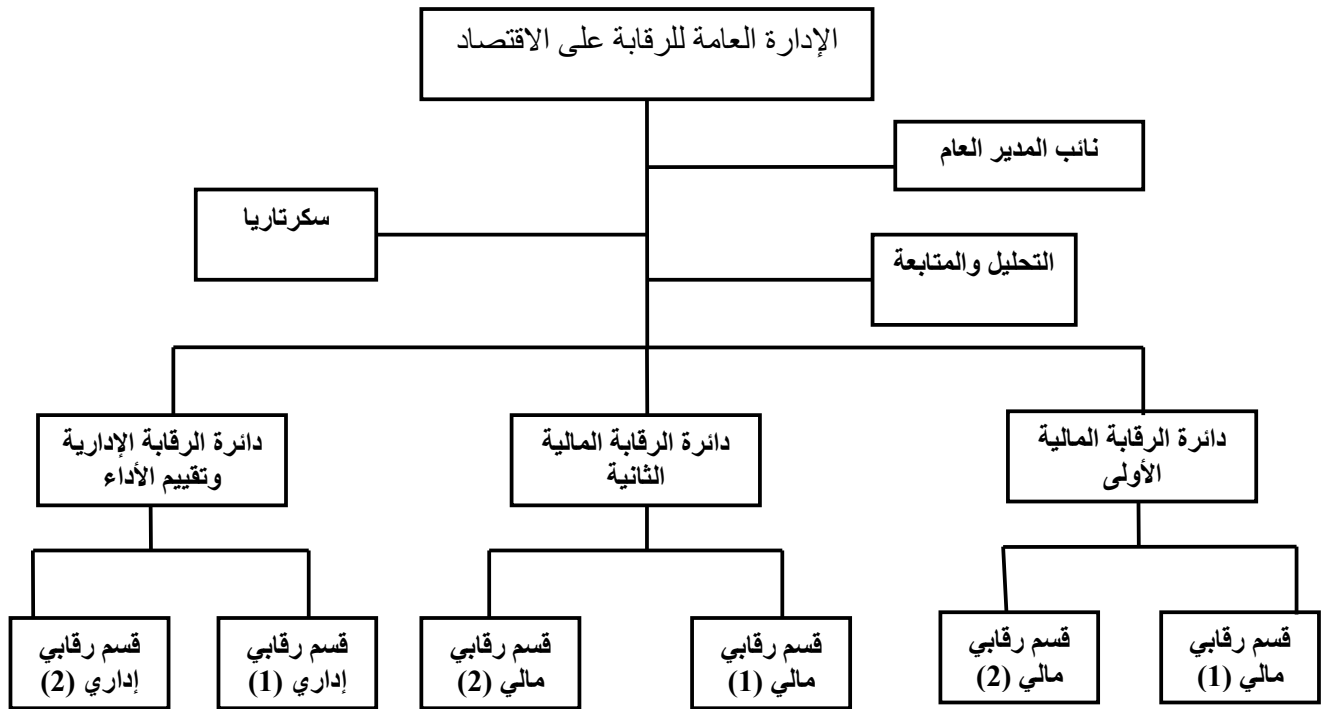
- لجنة المشتريات.
- لجنة إعداد التقرير ربع السنوي الأول للعام 2008.

❖ تنمية وتطوير القدرات

الاسم	النوع	الجهة المنظمة
الرقابة على هيئات وصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	لقاء تدريبي	المملكة الأردنية الهاشمية
أفضل الممارسات المرعية في عمليات نزع أسلحة المقاتلين وإعادة دمجمهم بالمجتمع(المفاهيم والأطر والإجراءات)	دورة	مركز جنيف للرقابة الديمقراطية، مركز حقوق الإنسان، مركز المشاركة الفلسطيني شمس.
العلاقات العامة والاتصال الجماهيري	دورة	منتدى شارك الشبابي
ورشة عمل حول دور الرقابة الشبابية والشعبية على عمل المؤسسات العامة	ورشة عمل	منتدى شارك الشبابي
بناء قدرات ديوان الرقابة المالية والإدارية	ورشة عمل	البنك الدولي
تقييم نظام التدقيق والرقابة الداخلية وجرد الصندوق	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
الشخصية الرقابية	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
أخلاقيات مهنة التدقيق	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
دورة في تونس لتقييم احتياجات بناء القدرات للديوان (IDI)	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
إعداد ملف التدقيق	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
دورة إجراءات جرد الصندوق	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
آلية إعداد الخطة التنفيذية للمخطط الاستراتيجي	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
منهجية إعداد التقارير السنوية	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
ملف تقرير نظام التدقيق والرقابة الداخلي	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
مناقشة الزيارات الميدانية الخاصة بتقييم وحدة الرقابة الداخلية في الوزارات بشكل عام.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
حضور سلسلة لقاءات عقدها الديوان من خلال دعوة أصحاب القرار في بعض مؤسسات السلطة		ديوان الرقابة المالية والإدارية

# الإدارة العامة للرقابة على الاقتصاد

الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للرقابة على الاقتصاد



## ❖ مقدمة

تعد الإدارة العامة للرقابة على الاقتصاد واحدة من الإدارات الرقابية حديثة التكوين شكلت بعد إقرار الهيكل التنظيمي لديوان لرقابة المالية والإدارية نهاية العام 2007، حيث شهد الربع الثاني من العام 2008 حركة واسعة في الإدارة العامة للرقابة على الاقتصاد؛ فقد تم استيعاب موظفين جدد في الإدارة وتم العمل على إدراجهم ضمن برنامج وخطة التدريب المعمول بها في الديوان؛ لممارسة إجراءات الرقابة والتدقيق على الجهات الخاضعة للرقابة.

## ❖ الجهات الخاضعة لرقابة الإدارة

وزارة المالية، وزارة الزراعة، وزارة العمل، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة السياحة والآثار، الجهاز المركزي للإحصاء، المؤسسات العامة والشركات التي تساهم بها أو تملكها السلطة أو التي رخص لها بإدارة مرفق عام.

## ❖ الكادر البشري في الإدارة

المسمى الوظيفي	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية	الإجمالي
ق.أ. مدير عام الإدارة	1	-	1
ق.أ. نائب مدير عام	-	1	1
مدير دائرة	-	-	-
رئيس قسم	-	-	-
سكرتاريا	1	-	1
مفتش	10	8	18
الإجمالي	12	9	21

❖ إنجازات الإدارة خلال الربع الثاني من العام 2008م  
أولاً: الأعمال والأنشطة الرقابية

الجهة الخاضعة	طبيعة المهمة
وزارة المالية ووزارة التخطيط، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة الاقتصاد، سلطة المياه الفلسطينية، هيئة المدن الصناعية، دائرة شؤون اللاجئين، هيئة الإذاعة والتلفزيون، المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية.	تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي في الوزارات.
بلدية بيت فوريك، بلدية طولكرم، بلدية عنبتا، بلدية بلعا، بلدية بيت ليد.	تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي في البلديات.
وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الزراعة، محافظة قلقيلية، وزارة السياحة والآثار، سلطة الأراضي، مركز خليل أبو ريا، مؤسسة فاتن، محافظة طولكرم، بلدية بيتونيا، بلدية الخليل، بلدية دير الغصون، بلدية عصيرة الشمالية، بلدية كفر راعي، بلدية يطا.	الاشتراك بتقييم نظام التدقيق والرقابة الداخلية مع طواقم من الإدارات الأخرى.
هيئة الإذاعة والتلفزيون	تدقيق شامل.
وزارة المالية	تقرير بخصوص إجراءات تسكين موظفي وزارة المالية على الهيكل التنظيمي.

ثانياً: الأعمال والأنشطة غير الرقابية

- المشاركة في فريق تقييم احتياجات بناء القدرات لإعداد تقرير تقييم للديوان.
- إعداد بطاقة الوصف الوظيفي لكافة العاملين في الإدارة.
- تطبيقاً للخطة الاستراتيجية والخطة السنوية للديوان تم إعداد دليل إجراءات تدقيق وتحليل الحساب الختامي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
- المشاركة في فعاليات يوم الأسير الفلسطيني.
- المشاركة في فعاليات إحياء يوم النكبة.
- المشاركة في حفل إدراج وبدء تداول أسهم شركة ترست العالمية للتأمين.

❖ التكاليف واللجان

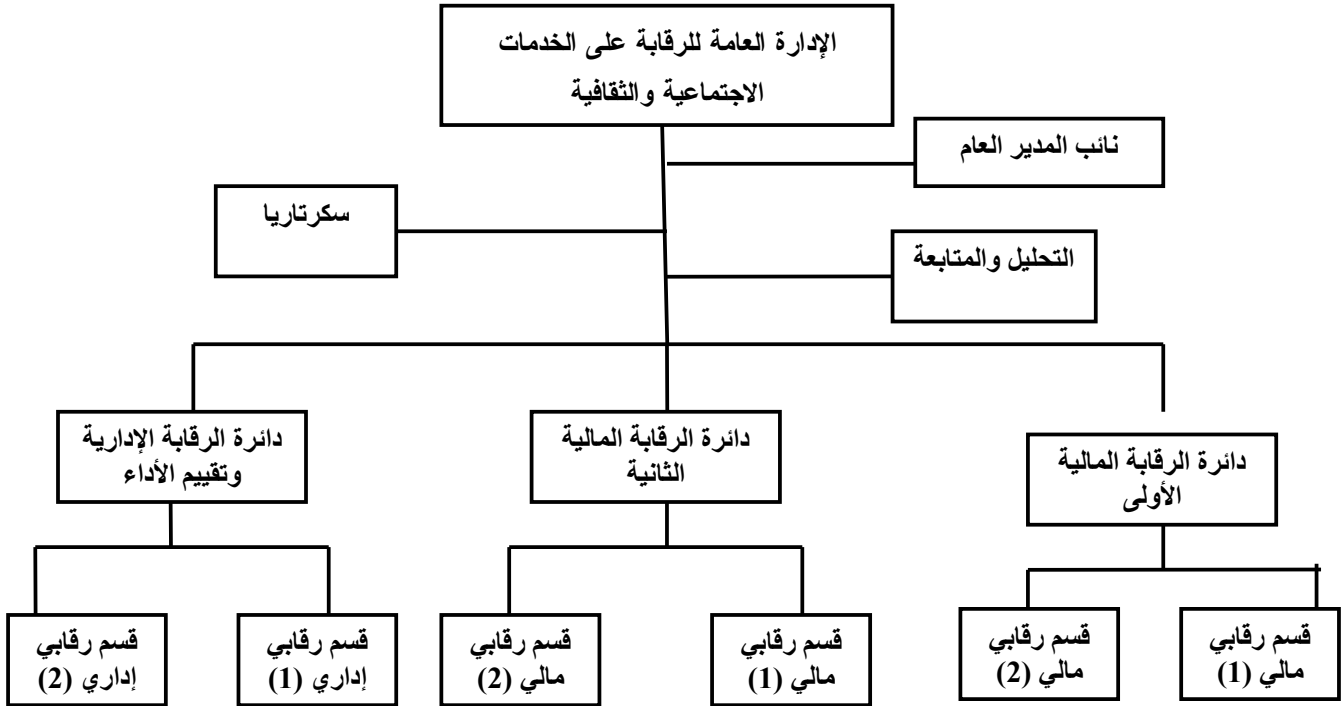
- لجنة المشتريات.
- لجنة التقرير السنوي الفصل الأول والثالث للعام 2007.
- لجنة التقرير ربع السنوي الأول للعام 2008.
- لجنة إعداد النشرة الإخبارية الشهرية للديوان.

❖ تنمية وتطوير القدرات

الاسم	النوع	الجهة المنظمة
مناقشة المسودة الأولى من تقرير التجربة الفلسطينية في مكافحة غسل الأموال.	ورشة عمل	مؤسسة أمان
السياسات البيئية.	ورشة عمل	بلدية بني زيد بالتعاون مع مؤسسة هينرش بل الألمانية
تقييم احتياجات بناء القدرات.	دورة تدريبية	تونس/مقدمة من قبل منظمة الانتوساي العالمية
العلاقات العامة والاتصال الجماهيري.	دورة	منتدى شارك الشبابي
الرقابة الشبابية والشعبية على المؤسسات العامة والمنظمات الأهلية.	ورشة عمل	منتدى شارك الشبابي
بناء قدرات ديوان الرقابة المالية والإدارية.	ورشة عمل	البنك الدولي
خطة الإصلاح والتنمية.	ورشة عمل	وزارة التخطيط
تقييم نظام التدقيق والرقابة الداخلية وجرد الصندوق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
الشخصية الرقابية.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
أخلاقيات مهنة التدقيق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
تقييم احتياجات بناء القدرات للديوان (دورة تونس).	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
إعداد ملف التدقيق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
شرح دراسة حول إجراءات جرد الصندوق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
آلية إعداد الخطة التنفيذية للمخطط الاستراتيجي.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
منهجية إعداد التقارير السنوية.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
ملف تقرير نظام التدقيق والرقابة الداخلي.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
مناقشة الزيارات الميدانية الخاصة بتقييم وحدة الرقابة الداخلية في الوزارات بشكل عام.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
حضور سلسلة لقاءات عقدها الديوان من خلال دعوة أصحاب القرار في بعض مؤسسات السلطة.		ديوان الرقابة المالية والإدارية

# الإدارة العامة للرقابة على الخدمات الاجتماعية والثقافية

الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للرقابة على الخدمات الاجتماعية والثقافية





## ❖ مقدمة

الإدارة العامة للرقابة على الخدمات الاجتماعية والثقافية هي إحدى الإدارات التي تقوم بعملية التدقيق والرقابة على الجهات الخاضعة لها جنباً إلى جنب مع بقية الإدارات في الديوان؛ ساعيةً لتحقيق التوافق والانسجام ما بين أعمالها والخطط الإستراتيجية السنوية للديوان، كما وتسعى أيضاً للتأكد من مدى تطبيق الأنظمة والقوانين المعمول بها في الجهات الخاضعة لرقابتها من خلال ممارستها للعمل الرقابي.

## ❖ الجهات الخاضعة لرقابة الإدارة

وزارة التربية والتعليم بالإضافة للجامعات والمعاهد، وزارة الصحة وما يتبع لها من مستشفيات ودوائر ومستودعات، وزارة الثقافة، الشؤون الاجتماعية، الشباب والرياضة، الأوقاف والأسرى والمحربين.

## ❖ الكادر البشري (العاملين في الإدارة)

المسمى الوظيفي	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية	الإجمالي
ق.أ مدير عام الإدارة	-	1	1
ق.أ نائب مدير عام	1	-	1
مدير دائرة	1	-	1
رئيس قسم	-	-	-
مفتش	7	8	15
سكرتاريا	1	-	1
الإجمالي	10	9	19

## ❖ إنجازات الإدارة خلال الربع الثاني من العام 2008م:

### أولاً: الأعمال والأنشطة الرقابية

الجهة الخاضعة	طبيعة المهمة
وزارة الأسرى والمحربين، وزارة التربية والتعليم العالي، الهيئة العامة للشؤون المدنية سلطة البيئة، الهيئة العامة لتشجيع الإستثمار، هيئة سوق رأس المال، منتدى شارك الشبابي بلدية بيرزيت.	تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي في الوزارات.
مؤسسة الرئاسة وزارة الشباب والرياضة وزارة الثقافة، وزارة الصحة، وزارة الإعلام، وزارة شؤون المرأة، جامعة القدس المفتوحة.	تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي بالاشتراك مع إدارات أخرى.
نابلس، جنوب نابلس، طوباس، قباطية، رام الله، الخليل، بيت لحم.	الرقابة والتدقيق على امتحان القبول للوظائف التعليمية والإرشاد التربوي.
جنوب الخليل، نابلس، جنوب نابلس، قباطية، رام الله، قلقيلية.	الرقابة والتدقيق على سير امتحان الثانوية العامة.
محافظة جنين.	المشاركة في لجنة دراسة السوق الخاص بالعقارات الوقفية بخصوص دراسة الجدوى من تخفيض أسعار وبدل إيجار العقارات، ومنح المستأجرين فرصة لتسديد الديون المتركمة ووضع آلية لذلك تمثلت في منحهم حسومات بنسب مختلفة حسب سرعة التسديد.

### ثانياً: الأعمال والأنشطة غير الرقابية:

- إعداد بطاقات الوصف الوظيفي للإدارة.
- إعداد دليل إجراءات لممارسة العمل الرقابي على الجهات الخاضعة لرقابة الإدارة.

### ❖ التكاليف واللجان

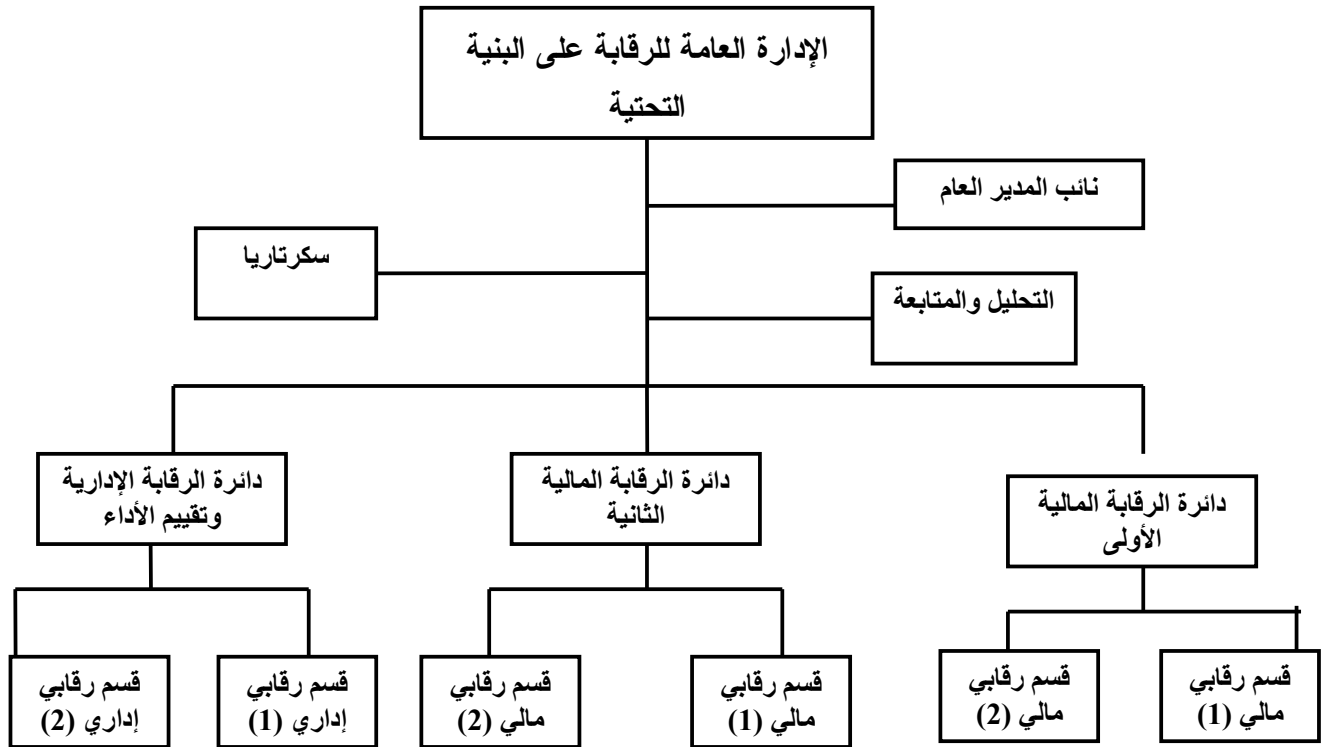
- تولي مهام لجنة الاستلام داخل الديوان وممارسة كافة الأعمال المنوطة بها من خلال ترؤس اللجنة في اجتماعاتها الدورية.

❖ تنمية وتطوير القدرات

الاسم	النوع	الجهة المنظمة
الرقابة على هيئات وصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	لقاء تدريبي	المملكة الأردنية الهاشمية
العلاقات العامة والاتصال الجماهيري	دورة	منتدى شارك الشبابي
الرقابة الشبابية والشعبية على المؤسسات العامة والمنظمات الأهلية	ورشة عمل	منتدى شارك الشبابي
بناء قدرات ديوان الرقابة المالية والإدارية	ورشة عمل	البنك الدولي
تقييم نظام التدقيق والرقابة الداخلية وجرد الصندوق	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
الشخصية الرقابية	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
أخلاقيات مهنة التدقيق	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
تقييم احتياجات بناء القدرات للديوان (دورة تونس)	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
إعداد ملف التدقيق	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
شرح دراسة حول إجراءات جرد الصندوق	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
آلية إعداد الخطة التنفيذية للمخطط الاستراتيجي	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
منهجية إعداد التقارير السنوية	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
ملف تقرير نظام التدقيق والرقابة الداخلي	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
مناقشة الزيارات الميدانية الخاصة بتقييم وحدة الرقابة الداخلية في الوزارات بشكل عام.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
حضور سلسلة لقاءات عقدها الديوان من خلال دعوة أصحاب القرار في بعض مؤسسات السلطة		ديوان الرقابة المالية والإدارية
القدس أولاً تكريماً للقائد فيصل الحسيني في ذكرى استشهاده	ندوة فكرية	

# الإدارة العامة للرقابة على البنية التحتية

الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للرقابة على البنية التحتية



## ❖ مقدمة

تهدف الإدارة العامة للرقابة على البنية التحتية إلى التأكد من النزاهة في تطبيق القانون في المؤسسات الخاضعة لرقابة الإدارة، وذلك لأن هذه الإدارة العامة مسئولة عن مراقبة تطبيق وتنفيذ القوانين لدى الجهات الخاضعة لها، وتوفير بيئة رقابية ملائمة ومتميزة من خلال تقديم مستوى عال من الخدمات في مجال تفعيل الرقابة بكافة أشكالها.

## ❖ الجهات الخاضعة لرقابة الإدارة

وزارة النقل والمواصلات، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، سلطة المياه الفلسطينية، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، سلطة جودة البيئة، سلطة الأراضي الفلسطينية، سلطة الطيران المدني الفلسطيني، هيئة المدن الصناعية، والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار).

## ❖ الكادر البشري في الإدارة

المسمى الوظيفي	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية	الإجمالي
ق.أ مدير عام	-	1	1
ق.أ نائب مدير عام	1	-	1
مدير دائرة	-	-	-
رئيس قسم	-	-	-
مفتش	6	8	14
سكرتاريا	-	-	-
الإجمالي	7	9	16

## ❖ إنجازات الإدارة خلال الربع الثاني من العام 2008م:

### أولاً: الأعمال والأنشطة الرقابية

الجهة الخاضعة	طبيعة المهمة
هيئة المدن الصناعية، سلطة الأراضي، سلطة الطاقة، سلطة جودة البيئة، سلطة المياه، وزارة النقل والمواصلات، وزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي في الوزارات.
وزارة العدل، وزارة الصحة، صندوق الاستثمار الفلسطيني، مجلس الوزراء، وزارة الإعلام، وزارة الزراعة، وزارة السياحة والآثار، وزارة شؤون المرأة، مؤسسة مفتاح، المركز الرئيسي لجمعية الهلال الأحمر - البيرة، محافظة جنين، بلدية اليامون، بلدية السيلة الحارثية، بلدية الزبائدة، مجلس الخدمات المشترك - المياه، ومجلس الخدمات المشترك - النفايات الصلبة.	الاشتراك بتقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي مع طواقم من الإدارات الأخرى.
وزارة المالية.	تقرير بخصوص إجراءات تسكين موظفي وزارة المالية على الهيكل التنظيمي.

تم تنفيذ عدد من المهمات الرقابية حول لجنة المساعدات الخاصة في مجلس الوزراء، والهيئة العامة للبتروول.

### ثانياً: الأعمال والأنشطة غير الرقابية

1. إعداد بطاقات الوصف الوظيفي لكافة موظفي الإدارة.
2. المشاركة في ورشة عمل في الأردن حول الرقابة على صناديق التأمينات الاجتماعية.
3. المشاركة في لقاءات العمل مع أصحاب القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية.

### ❖ التكاليف واللجان

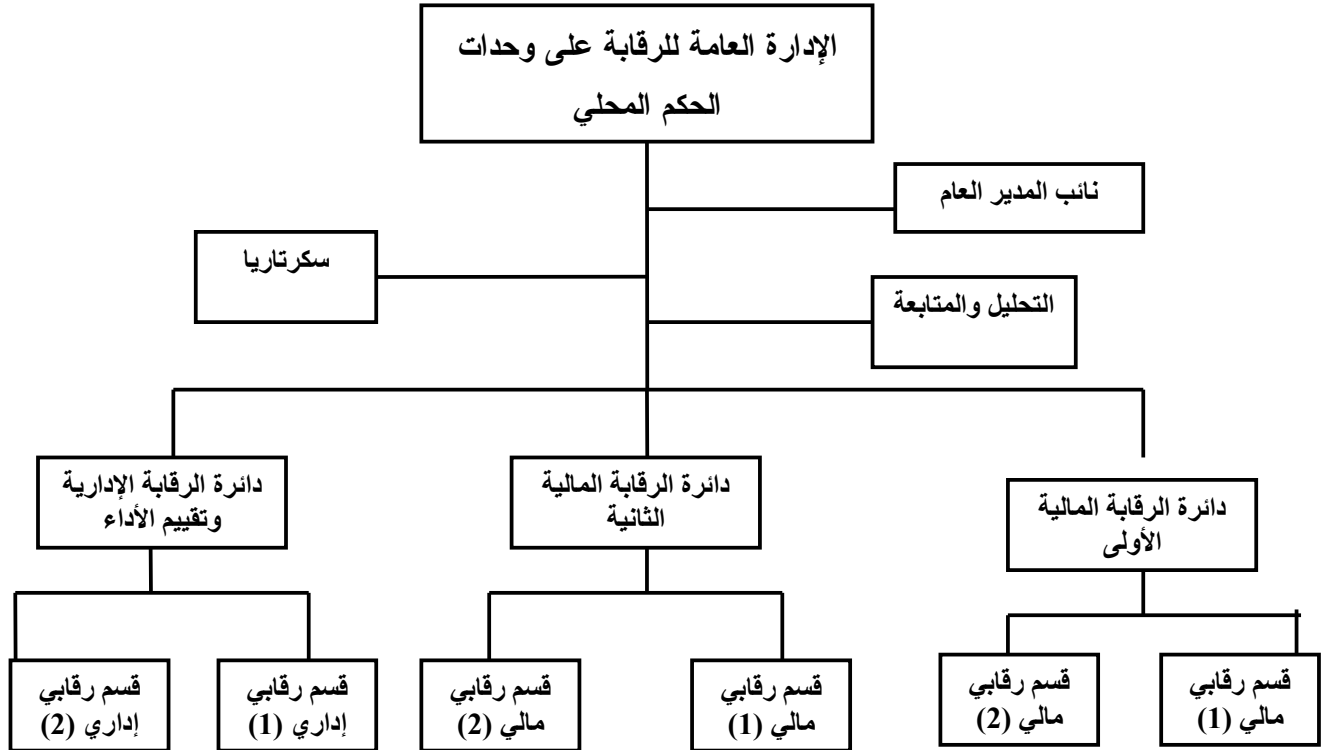
1. استمرار العمل بالتقرير ربع السنوي.
2. المشاركة في أعمال التقرير السنوي.
3. المشاركة في لجنة إعداد النشرة الإخبارية الشهرية.
4. الاستمرار في عمل لجنة الاستلام.

❖ تنمية وتطوير القدرات البشرية

الاسم	النوع	الجهة المنظمة
الرقابة على هيئات وصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية.	لقاء تدريبي	المملكة الأردنية الهاشمية
خطة الإصلاح والتنمية.	ورشة عمل	وزارة التخطيط
العلاقات العامة والاتصال الجماهيري.	دورة	منتدى شارك الشبابي
ورشة عمل حول دور الرقابة الشبابية والشعبية على عمل المؤسسات العامة.	ورشة عمل	منتدى شارك الشبابي
بناء قدرات ديوان الرقابة المالية والإدارية.	ورشة عمل	البنك الدولي
تقييم نظام التدقيق والرقابة الداخلية وجرد الصندوق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
الشخصية الرقابية.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
أخلاقيات مهنة التدقيق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
تقييم احتياجات بناء القدرات للديوان (دورة تونس).	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
إعداد ملف التدقيق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
شرح دراسة حول إجراءات جرد الصندوق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
آلية إعداد الخطة التنفيذية للمخطط الاستراتيجي.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
منهجية إعداد التقارير السنوية.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
ملف تقرير نظام التدقيق والرقابة الداخلي.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
مناقشة الزيارات الميدانية الخاصة بتقييم وحدة الرقابة الداخلية في الوزارات بشكل عام.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
حضور سلسلة لقاءات عقدها الديوان من خلال دعوة أصحاب القرار في بعض مؤسسات السلطة.		ديوان الرقابة المالية والإدارية

# الإدارة العامة للرقابة على وحدات الحكم المحلي

الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للرقابة على وحدات الحكم المحلي





## ❖ مقدمة

تحرص الإدارة العامة للرقابة على وحدات الحكم المحلي في عملها على التخطيط والتوجيه والإشراف والمتابعة لتحقيق أهدافها تنفيذاً لتحقيق رقابة فعالة على المال العام، ونظراً لأهمية الإدارة وتكامل دورها مع باقي إدارات الديوان، فقد عنيت الإدارة بالاهتمام المتزايد بالمدقق وتأهيله الفني والمهني وتنمية العلاقة الاجتماعية ليكون الشعور السائد هو التآلف والمحبة ضمن أسرة واحدة يجمعها العمل والمحبة لما فيه تحقيق المصلحة العامة وخدمة الديوان، وقد جسدت الإدارة ذلك كله في خطة سنوية تم متابعتها وتقييم منجزاتها باهتمام لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

## ❖ الجهات الخاضعة لرقابة الإدارة

تستمد الإدارة العامة للرقابة على الحكم المحلي اختصاصاتها من نصوص قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية حيث تقوم بإجراءات الرقابة على الهيئات المحلية ومن في حكمها كالمجالس القروية واللجان المحلية ومجالس الخدمات المشتركة وعلى وزارة الحكم المحلي.

## ❖ العاملين في الإدارة

المسمى الوظيفي	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية	الإجمالي
ق.أ مدير عام	1	-	1
ق.أ نائب مدير عام	-	1	1
مدير دائرة	1	-	1
رئيس قسم	1	-	1
مفتش	7	8	15
سكرتاريا	1	-	1
الإجمالي	11	9	20

❖ إنجازات الإدارة خلال الربع الثاني من العام 2008م:

أولاً: التقارير والأنشطة الرقابية

الجهة الخاضعة للرقابة	طبيعة المهمة
مستشفى الشهيد الدكتور خليل سليمان (مستشفى جنين الحكومي).	التدقيق على المشاكل الصحية والبيئية.
هيئة الحج والعمرة.	تقرير لجنة الكشف والاستئجار لإسكان حجاج فلسطين.
هيئة التبغ الفلسطينية.	متابعة تقرير هيئة التبغ الفلسطينية مع النيابة العامة.
بلدية الخليل، بلدية دورا، بلدية يطا، بلدية الظاهرية، بلدية طولكرم، بلدية دير الغصون، بلدية عنتيل، بلدية عرار، بلدية قفين، بلدية بيت لحم، بلدية بيت ساحور، بلدية بيت جالا، بلدية بيت فوريك، بلدية رام الله، بلدية البيرة، بلدية بيتونيا، بلدية أريحا، بلدية الزبادة، مجلس محلي أبو ديس، مجلس محلي العيزرية، مجلس محلي الرام.	تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي وجرد الصندوق في البلديات.
محافظة أريحا، محافظة الخليل، محافظة طولكرم، محافظة بيت لحم.	تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي وجرد الصندوق في المحافظات.
ديوان الرقابة المالية والإدارية، وزارة الأوقاف، وزارة الحكم المحلي، وزارة الشؤون الخارجية، هيئة الحج والعمرة، سلطة الأراضي.	تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي وجرد الصندوق في الوزارات.
مركز خليل أبوريا للتأهيل، المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)، منتدى شارك الشبابي.	تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي وجرد الصندوق في المنظمات والمؤسسات غير الحكومية.
بلدية السيلة الحارثية، بلدية برقة، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وزارة العمل، وزارة الصحة، المبادرة الوطنية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح".	تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي وجرد الصندوق بالاشتراك مع الإدارات الأخرى.
مديرية الخليل، مديرية جنوب الخليل، بيت لحم، جنين، ضواحي القدس، القدس، طولكرم، رام الله والبيرة، نابلس، أريحا.	امتحانات المتقدمين للوظائف التعليمية والإرشاد التربوي.
مديرية الخليل، مديرية جنوب الخليل، بيت لحم، جنين، ضواحي القدس، القدس، طولكرم، رام الله والبيرة، نابلس، أريحا.	إجراءات سير امتحان الثانوية العامة

بالنسبة إلى بلديات المحافظات الجنوبية والتي كانت قيد الإنجاز، توقف العمل بها نتيجة إغلاق مقر الديوان في غزة وعدم السماح لموظفي الديوان بممارسة عملهم الرقابي من قبل الحكومة المقالة.

### ثانياً: الأعمال والأنشطة غير الرقابية

- إقامة قنوات اتصال بين الإدارة والمؤسسات الخاضعة لرقابة الإدارة.
- متابعة الصحف اليومية للإطلاع على أخبار مؤسسات وهيئات الحكم المحلي، ليتسنى للإدارة أخذها بعين الاعتبار في أي خطة تدقيق مستقبلية.
- بناء وتحديث قاعدة بيانات الإدارة، والتي تحتوي على جميع البيانات الخاصة بمؤسسات وهيئات الحكم المحلي، وبمشاركة جميع موظفي الإدارة.
- التكليف بتعبئة النموذج الخاص بجائزة فلسطين للتميز والإبداع.
- المشاركة في فعاليات يوم النكبة.
- إنجاز التقرير الربع سنوي الأول للعام 2008 الخاص بالإدارة.
- الإشراف على كافة الموظفين الجدد قبل توزيعهم على إدارات الديوان وتوجيههم وتعريفهم بالديوان وبالعمل الرقابي والجهات الخاضعة لرقابة الديوان وتزويدهم ببعض القوانين والأنظمة.
- الإشراف على كافة أعمال وأنشطة الديوان الرقابية أثناء فترة سفر معالي رئيس الديوان إلى المملكة المغربية.
- الإشراف على توزيع ومتابعة الطواقم الخاصة بتقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي وجرّد الصندوق في الوزارات والمؤسسات العامة والأهلية والحكم المحلي، ومراجعة كافة التقارير.
- وضع إطار التقرير الربع سنوي.
- إعداد الوصف الوظيفي لموظفي الإدارة.
- عرافة احتفال افتتاح مقر الديوان.

### ❖ التكاليف واللجان:

#### • اللجان المشكلة في الديوان:

- لجنة إعداد الفصل الرابع من التقرير السنوي 2007.
- لجنة إعداد التقرير السنوي لعام 2007.
- لجنة إعداد التقرير الربع سنوي الأول لعام 2008.
- لجنة إعداد النشرة الإخبارية الشهرية للديوان.
- لجنة التحضير للافتتاح الرسمي لمقر ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- التكليف بقائم بأعمال مدير عام الديوان لمدير عام الإدارة، ابتداءً من تاريخ 2008/6/24.

## • اللجان المشكلة خارج الديوان:

تم تشكيل عدة لجان من قبل معالي رئيس الديوان حيث تم تكليف ق.أ. مدير عام الإدارة عضواً فيها وكانت على النحو التالي:

- تكليف مدير عام الإدارة بدور عضو مراقب في لجنة الكشف والاستئجار لإسكان حجاج فلسطين لموسم الحج 1429 هـ في المملكة العربية السعودية.
- تكليف مدير عام الإدارة بدور عضو في مجلس مهنة تدقيق الحسابات.
- تكليف مدير عام الإدارة بحضور الاجتماع التحضيري لمؤتمر فلسطين للاستثمار في مقرر الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

## ❖ العطاءات

تم حضور عدة جلسات عطاءات بصفة مراقب وهي على النحو التالي:

بيان العطاء	الجهة الخاضعة للرقابة
تم فتح عطاء شراء تراكتور زراعي/للمرة الثانية، وقررت اللجنة إحالة العروض إلى لجنة فنية لدراستها.	بلدية البيرة
تم حضور جلسة فتح ظروف عطاء تنفيذ أعمال طرق داخلية شق وتعبيد وإعادة تأهيل وبناء أرصفة في شوارع المدينة، وقررت اللجنة تحويل العطاء للجنة فنية للدراسة والتقييم.	بلدية البيرة
تم حضور فتح عطاء شراء مواد بناء ومواد حدادة، وتم تأجيل فتح العطاء لعدم اكتمال النصاب القانوني.	بلدية أريحا
تم حضور فتح مظاريف عطاء ضمان يافطات ستاد بلدية أريحا الدولي، وأوصت اللجنة بإعادة طرح عطاء الضمان في الجريدة الرسمية للمرة الثالثة والأخيرة وذلك لعدم تقدم أحد.	بلدية أريحا

## ❖ الندوات والزيارات

مرافقة ق.أ. مدير عام الإدارة معالي رئيس الديوان في كل من الزيارات والندوات التالية:

1. حضور ندوة بعنوان (رقابة وتدقيق من أجل البناء والتنمية وتعزيز الحكم الصالح) في كل من المحافظات التالية: (جنين، سلفيت، القدس، طوباس، طولكرم).
2. زيارة محافظة جنين، حيث تم زيارة (دائرة تسجيل أراضي جنين، مستشفى جنين الحكومي، جمعية أصدقاء المريض الخيرية، الغرفة التجارية، بلدية جنين، مستشفى الرازي).
3. زيارة محافظة القدس، حيث تم زيارة (جامعة القدس، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية).
4. زيارة سلطة الأراضي الفلسطينية، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، هيئة الحج والعمرة.

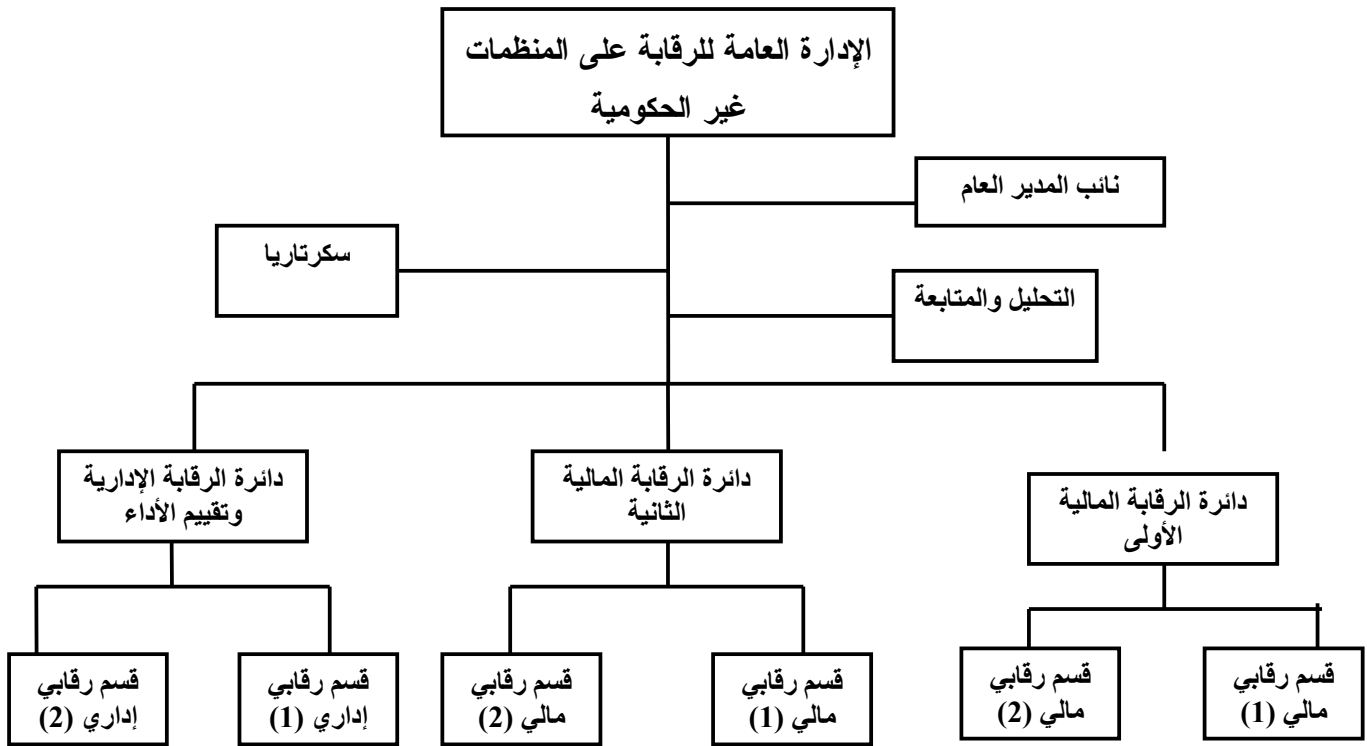
5. زيارة مؤسسة صندوق الاستثمار الفلسطيني لتسليم رئيس المؤسسة شهادة تقديرية لحصول المؤسسة على تقييم ممتاز.
6. زيارة وزارة شؤون الأسرى والمحررين للإطلاع على المشاكل المتعلقة بالوزارة.
7. زيارة وزارة المالية وعقد عدة اجتماعات مع وكالة الوزارة، والمحاسب العام، ومدير عام الشؤون المالية والإدارية، ومدير عام الرواتب، وذلك لتعزيز التعاون المشترك مع الديوان.

### ■ تنمية وتطوير القدرات البشرية

الاسم	النوع	الجهة المنظمة
العلاقات العامة والاتصال الجماهيري.	دورة	منتدى شارك الشبابي.
ورشة عمل حول المشاركة المجتمعية في صياغة السياسات البيئية.	ورشة عمل	اتحاد البلديات+بلدية المزرعة الشرقية.
ورشة عمل حول تطوير أداة قياس ومؤشرات لتعزيز النزاهة والشفافية في الهيئات المحلية الفلسطينية.	ورشة عمل	اتحاد البلديات + مؤسسة الرؤية الجديدة.
ورشة عمل حول دور الرقابة الشبابية والشعبية على عمل المؤسسات العامة.	ورشة عمل	منتدى شارك الشبابي.
ورشة عمل حول "بناء قدرات ديوان الرقابة المالية والإدارية".	ورشة عمل	البنك الدولي
منهجيات قياس البطالة.	لقاء علمي	المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار).
تقييم نظام التدقيق والرقابة الداخلية وجرد الصندوق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
الشخصية الرقابية.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
أخلاقيات مهنة التدقيق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
تقييم احتياجات بناء القدرات للديوان (دورة تونس).	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
إعداد ملف التدقيق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
شرح دراسة حول إجراءات جرد الصندوق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
آلية إعداد الخطة التنفيذية للمخطط الاستراتيجي.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
منهجية إعداد التقارير السنوية.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
ملف تقرير نظام التدقيق والرقابة الداخلي.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
مناقشة الزيارات الميدانية الخاصة بتقييم وحدة الرقابة الداخلية في الوزارات بشكل عام.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني.	حلقة نقاش	غرفة الصناعة والتجارة-جنين

# الإدارة العامة للرقابة على المنظمات والمؤسسات غير الحكومية

الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للرقابة على المنظمات  
والمؤسسات غير الحكومية



## ❖ مقدمة

يتكامل دور الإدارة العامة للرقابة على المنظمات والمؤسسات غير الحكومية مع بقية الإدارات في ديوان الرقابة المالية والإدارية للوصول إلى رقابة شاملة على كافة الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، مستمدة صلاحياتها في التدقيق من نصوص قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 15 لسنة 2004 ساعية لتحقيق الرقابة الفاعلة وتأكيداً على مبدأ الشفافية والنزاهة.

## ❖ الجهات الخاضعة لرقابة الإدارة

الهيئات والمؤسسات العامة والأهلية، النقابات، الجمعيات والاتحادات بجميع أنواعها، ومستوياتها ومن في حكمها، الأندية.

## ❖ الكادر البشري في الإدارة

المسمى الوظيفي	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية	الإجمالي
ق.أ. مدير عام الإدارة	1	-	1
ق.أ. نائب مدير عام	-	1	1
مدير دائرة	1	1	2
رئيس قسم	-	-	-
مفتش	7	6	13
سكرتاريا	1	-	1
الإجمالي	10	8	18

❖ إنجازات الإدارة خلال الربع الثاني من العام 2008م:  
أولاً: الأعمال والأنشطة الرقابية

الجهة الخاضعة	طبيعة المهمة
الإذاعة و التلفزيون.	تدقيق شامل.
ديوان الرئاسة، وزارة العمل، وزارة الثقافة، وزارة شؤون المرأة.	تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي في الوزارات.
جامعة القدس المفتوحة.	تقييم نظام الرقابة و التدقيق الداخلي في الجامعات.
الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، الهلال الأحمر الفلسطيني.	تقييم نظام الرقابة و التدقيق الداخلي في المنظمات والمؤسسات غير الحكومية.
محافظة رام الله والبيرة.	تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي في المحافظات.
نابلس، بيت لحم.	الرقابة والتدقيق على امتحان القبول للوظائف التعليمية والإرشاد التربوي.
نابلس، بيت لحم، جنين، رام الله، الخليل.	الرقابة والتدقيق على سير امتحان الثانوية العامة.
النيابة العامة.	تقرير الخاص بقضية المتهم "رشيد البراري".

ثانياً: الأعمال والأنشطة غير الرقابية

1. كتابة التقرير السنوي للعام 2007 عن الإدارة.
2. إعداد آلية للعمل بخصوص تقارير تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي.
3. إعداد دليل إجراءات خاص بالمؤسسات والمنظمات غير الحكومية.
4. حضور حفل دعم مرضى التلاسيميا في مؤسسة أبقراط وكتابة تقرير حول ذلك.
5. المشاركة في إعداد خطة تنفيذية لتقرير تقييم احتياجات بناء القدرات الخاص بالديوان.
6. إعداد بطاقات الوصف الوظيفي للإدارة.

❖ التكاليف واللجان

1. المشاركة في لجنة مراجعة التقارير الرقابية.
2. المشاركة في إعداد التقرير السنوي للعام 2007.
3. المشاركة في لجنة تحضير التقرير الربع سنوي الأول للعام 2008.
4. المشاركة في لجنة الاستلام المشكلة من موظفي الديوان.
5. المشاركة في لجنة تقييم احتياجات بناء القدرات للديوان.



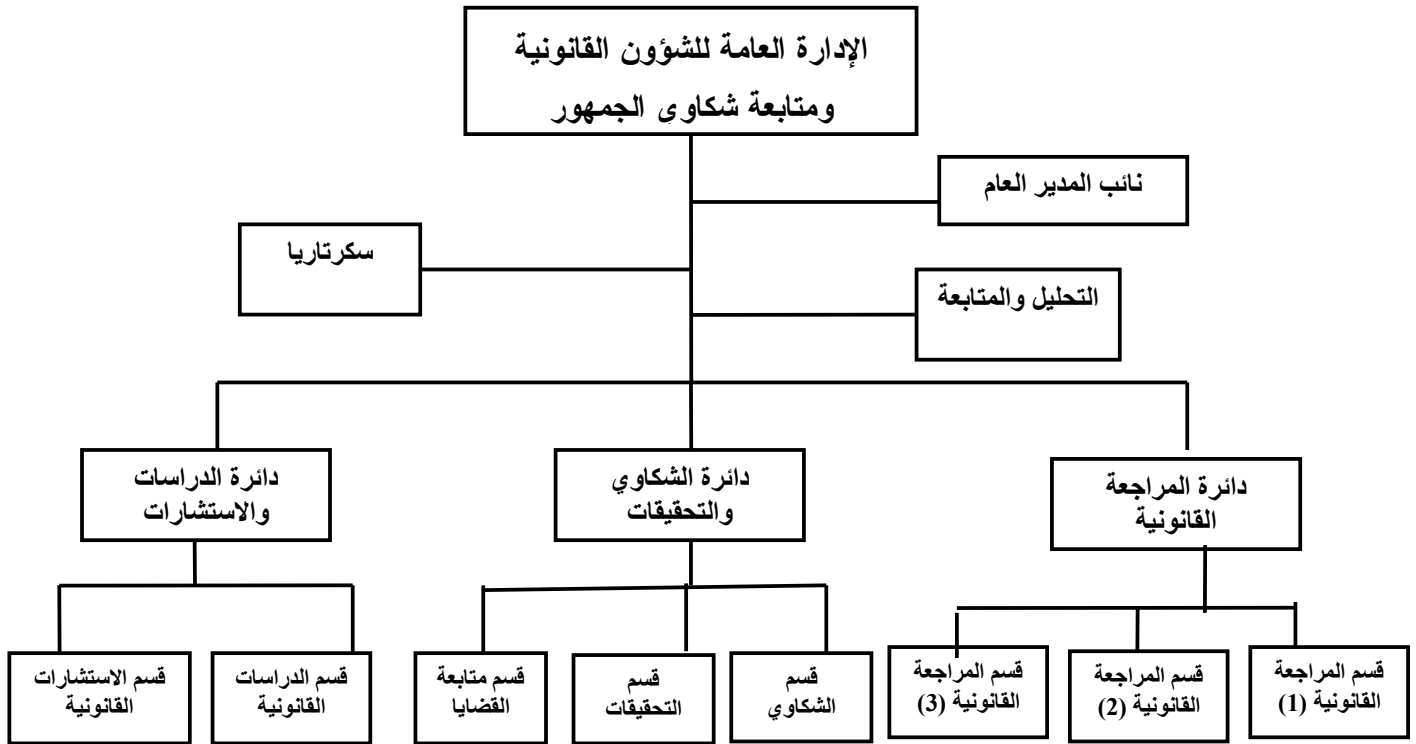
6. المشاركة في إعداد وإخراج النشرة الإخبارية المتعلقة بأعمال الديوان وإنجازاته.
7. عقد ورشة عمل لكافة موظفي الديوان بعنوان "أخلاقيات مهنة التدقيق"
8. عقد ورشة عمل في بخصوص "آلية العمل الخاصة بتقارير تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي."
9. عقد ورشة عمل في مقر الديوان بعنوان "اللقاء العلمي حول موضوع منهجية إعداد التقارير السنوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية وسبل تطويرها."

### ❖ تنمية وتطوير القدرات

الاسم	النوع	الجهة المنظمة
منهجية إعداد التقارير السنوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية وسبل تطويرها.	لقاء علمي	مصر
تقييم احتياجات بناء القدرات.	لقاء تدريبي	تونس
العلاقات العامة والإتصال الجماهيري.	دورة	منتدى شارك الشبابي
الرقابة الشبابية والشعبية على المؤسسات العامة والمنظمات الأهلية.	ورشة عمل	منتدى شارك الشبابي
بناء قدرات ديوان الرقابة المالية والإدارية.	ورشة عمل	البنك الدولي
The youth talk ومشاكل الشباب المنعقدة.	ورشة عمل	منتدى شارك
خطة الإصلاح والتنمية.	ورشة عمل	وزارة التخطيط
تقييم نظام التدقيق والرقابة الداخلية وجرد الصندوق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
الشخصية الرقابية.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
أخلاقيات مهنة التدقيق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
تقييم احتياجات بناء القدرات للديوان (دورة تونس).	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
إعداد ملف التدقيق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
شرح دراسة حول إجراءات جرد الصندوق.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
آلية إعداد الخطة التنفيذية للمخطط الاستراتيجي.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
منهجية إعداد التقارير السنوية.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
ملف تقرير نظام التدقيق والرقابة الداخلي	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
مناقشة الزيارات الميدانية الخاصة بتقييم وحدة الرقابة الداخلية في الوزارات بشكل عام.	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
حضور سلسلة لقاءات عقدها الديوان من خلال دعوة أصحاب القرار في بعض مؤسسات السلطة.		ديوان الرقابة المالية والإدارية

# الإدارة العامة للشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور

الهيكل التنظيمي الإدارة العامة للشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور



## ❖ مقدمة

تعتبر الإدارة العامة للشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور من الإدارات الرقابية في الديوان، وتختص هذه الإدارة بمتابعة العديد من الأنشطة والمهام المتعلقة بالشؤون القانونية؛ حيث تختص بمراجعة الأنظمة واللوائح وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطويرها، وتقديم المشورة القانونية (الاستشارات) في جميع ما يحال إليها من الدوائر الرقابية الخاصة بالعمل الرقابي، والتحقق في جميع المخالفات المالية والإدارية، والقيام باستدعاء واستجواب من يلزم، بالإضافة إلى بحث الشكاوى التي يقدمها المواطنون حول الإهمال في أداء الواجبات الوظيفية وتقديم اقتراحات فيما يلمسونه بقصد تحسين الخدمات وانتظام سير العمل وإبلاغ الأطراف المعنيين بها حسب الأصول، وإبداء الرأي القانوني في مشاريع القوانين والأنظمة واللوائح المقترحة التي تقدم لديوان الرقابة، وإعداد دراسات قانونية بشأن بعض الظواهر العامة التي تصبح محل اهتمام الرأي العام، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة الأخرى التي تقوم بها الإدارة.

## ❖ الكادر البشري في الإدارة

المسمى الوظيفي	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية	الإجمالي
ق.أ. مدير عام الإدارة	-	1	1
ق.أ. نائب مدير عام	1	-	1
مساعد قانوني	1	6	7
باحث قانوني	-	-	-
سكرتاريا	1	-	1
الإجمالي	3	7	10

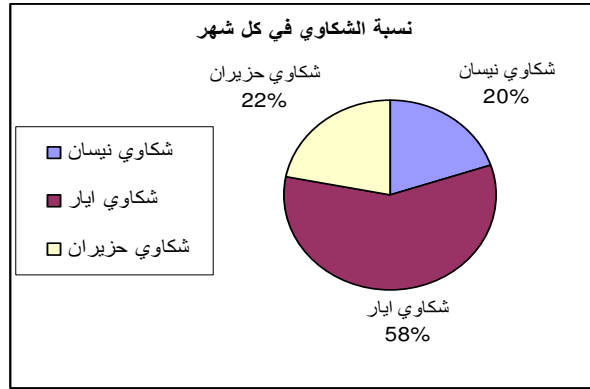
## ❖ الأعمال والأنشطة

تقوم الإدارة العامة للشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور بعملها من خلال متابعة الشكاوى المقدمة من الجمهور، وتقديم الاستشارات القانونية فيما يخص أعمال الديوان، إلى جانب حضور العطاءات وإبداء الرأي القانوني بهذا الخصوص، إلى جانب قيامها بالمشاركة الفاعلة في الدورات والورشات واللقاءات التي يعقدها ويشارك فيها الديوان.

## أولاً: الشكاوى

قامت الإدارة العامة للشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور بمتابعة 56 شكاوى خلال الفترة من 1/نيسان/2008 حتى 30/حزيران/2008، وتم إعداد مراسلات رسمية بخصوص الشكاوى للجهات ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات والرد على الديوان ضمن المدد القانونية وإبداء الرأي بالموضوع.

(الجدول التالي يوضح نسبة الشكاوى في كل من الشهور الثلاثة).



### سجلت الإدارة الملاحظات الآتية على الشكاوى المقدمة والطلبات:

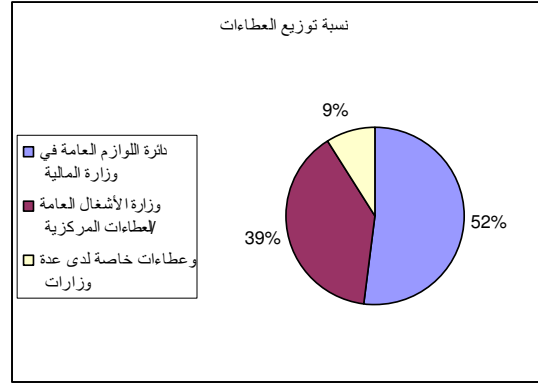
1. تشكيل فريق من الديوان لمراجعة أسس عمل اللجنة الخاصة في مجلس الوزراء والمشكلة لفحص الالتزام بالشرعية ومراجعة عينة من أعمال اللجنة والفريق من الموظفين: عبد الوهاب حنايشة وأكرم حماد وجمال فتحي محمد ومحمد صلاح العالول وبكر الأغير.
2. عدم إصدار مجلس الوزراء لنظام تخصيص واستخدام المركبات الحكومية (آلية ومعايير التخصيص والاستخدام والضوابط القانونية).
3. عدم وجود نظام لإصدار رخص مصور سياحي من قبل وزارة السياحة رغم تكرار مطالبة الديوان بناء على شكاوى مقدمة من المواطن نادر أبو ديه منذ العام 2007.
4. استمرار الترقيات بناء على الهيكلية خلافاً للقانون دون الاعتماد على أسس واضحة، شكاوى الموظف أحمد محمد جبر وزارة الشباب والرياضة.
5. الفصل من الوظيفة دون استكمال الإجراءات القانونية، الطبيب أسامة صلاح، والطبيب صالح رضوان في وزارة الصحة.
6. وجود شكاوى على احتساب العلاوات الخاصة بالأطباء وتكليف فريق لفحص هذا الموضوع.
7. عدم إبلاغ الديوان عن المخالفات التي تقع في الجهات خلافاً لأحكام المادة 36 والمادة 40 من قانون الديوان، شكاوى المواطن عادل عيسى مهداوي ضد موظف في وزارة النقل والمواصلات.

8. عدم وجود أسس واضحة في احتساب العلاوة الإدارية في وزارة النقل والمواصلات، شكوى الموظفة ليندا رسمي جاد الله.
9. التأخر في صرف مستحقات عن بدل مواصلات وزارة الصحة/الموظفة فريال أبو بكر.
10. عدم تنفيذ الأحكام لدى دوائر الإجراء في المحافظات الجنوبية بالاقطاع من الرواتب وعدم البحث عن حلول من قبل وزارة المالية، علماً بأن الأحكام بالاقطاع من الرواتب تتعلق بفئة التجار وفئة ضعيفة من المجتمع وتشمل نفقات الأرامل والمطلقات وأبناء المطلقات (ملاحظة عامة) السيدة سوسن الأسطل.
11. فرض ضريبة الأملاك على العقارات المؤجرة للسلطة في مناطق لا تخضع للضريبة.
12. اعتراض مجموعة من الموظفين حول توحيد تطبيق قانون الخدمة المدنية المادة 12 بجواز نقل حملة الدبلوم من الفئة الثالثة إلى الفئة الثانية ( عبد الرحيم دحدول وزارة الاتصالات).
13. التأخر في إنجاز المعاملات الخاصة بسداد بدل الإيجار لمقرات السلطة/المواطن خالد نزال إيجار محكمة قباطية.
14. عدم الالتزام بتنفيذ القرارات القضائية من قبل وزارة المالية وديوان الموظفين العام/ جمال الأزبظ وآخرون، تيسير خنفر.
15. عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لصرف المستحقات المالية للقطاع الخاص نتيجة قيامه بتوريد لوازم في المحافظات الجنوبية لفترات سابقة للانقلاب، ووجود الملفات لدى وزارة المالية في المحافظات الجنوبية.
16. استمرار عدم وجود نظام يحكم ترخيص محطات المحروقات (مستمر/عام) شكوى المواطن أيمن أبو الرب.
17. استمرار عدم دفع رواتب الموظفين الجدد في وزارتي التربية والصحة، رنا احمد محمود لافي.
18. التأخر في متابعة التغييرات الحاصلة على ملفات الموظفين في وزارة التربية (المعلمون) في المحافظات الجنوبية (إعادة صرف راتب موقوف، تغيير حالة، انتهاء، إجازة).
19. عدم معالجة توابع القرار الصادر بوقف الصرف للرواتب المقطوعة من قبل وزارة المالية/منحة القدس.
20. إنهاء خدمة الموظفين العاملين بعقود وعدم احتساب التعويضات المالية لهم عن فترة الخدمة أو صرف مستحقاتهم المتأخرة.
21. سوء حالة المرفق القضائي في منطقة محافظة طولكرم.

## ثانياً: العطاءات

قامت الإدارة العامة للشؤون القانونية خلال الربع الثاني من العام 2008 بحضور العديد من العطاءات ممثلة للديوان بصفة عضو مراقب لدى دائرة اللوازم العامة في وزارة المالية وعددها "63" عطاء، وحضور عطاءات لدى وزارة الأشغال العامة/العطاءات المركزية وعددها "47" عطاء، وعطاءات خاصة لدى عدة وزارات وعددها "11" عطاء، تخص وزارات الاقتصاد والصحة والنقل والتربية.

(الجدول التالي يبين توزيع العطاءات في كل من الشهور الثلاثة)



سجلت الإدارة من خلال حضورها لهذه العطاءات العديد من الملاحظات والتحفظات حول طبيعة عمل هذه اللجان والسياسات العامة للشراء إلى جانب ملاحظاتها حول شروط العطاءات، وقد تلخصت هذه الملاحظات فيما يلي:

1. لا يتم اعتماد سياسة مخططة للمشتريات من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية بالاعتماد على الشراء وفقاً لموازنة معتمدة ومصادق عليها من بداية السنة المالية، ولا تبني سياسة الشراء على خطط الوزارات وأهدافها، ويظهر تأثير عدم التخطيط عند طرح العطاءات المركزية على وجه الخصوص.

2. بند المواصفات الوارد في الكراسات الخاصة بالعطاءات يتم إعداده بطريقة غير دقيقة نتيجة إعداد مواصفات من غير ذوي الاختصاص، وعدم وجود نظام استخدام للخبراء " ويقصد بالخبراء ذوي الدراية والمعرفة بالسلع المطلوبة من نجارين وحدادين وطابعين ومختصي تغذية أو سلع مستهلكة" ومثال ذلك المواصفات الخاصة بـ (الفرشات، المخدات، الأثاث، الإطارات، الأغذية، القرطاسية واللوازم المكتبية).

حيث يظهر الضعف في إعداد المواصفات عند المفاضلة بين السلع في التقييم الفني أو الإحالة وفقاً للأجود، أو شراء سلع بناء على الأرخص دون بيان مواصفات اللوازم الموردة.

3. نقص عدد المشاركين في العطاءات المركزية.

ويعود السبب في نقص المشتركين إلى التأخر الدائم من قبل وزارة المالية في سداد الالتزامات المالية المترتبة للموردين، وتأخر المعاملات لدى الدوائر المعنية ومنها الوزارة والمؤسسة المورد لها ودائرة اللوازم والرقابة والتدقيق والخزينة.

4. اشترط القانون في المادة 15 منه ضرورة حضور اللجنة بكامل أعضائها لصحة انعقاد الجلسات والأعضاء هم من الموظفين في الوزارات الذين يتعارض حضورهم في بعض الأحيان مع التزاماتهم في العمل أو إجازاتهم مع كثرة انعقاد جلسات اللجنة، ونتيجة لهذا الوضع يلاحظ تأخر أو عدم حضور أعضاء اللجنة جلسات العطاءات، وتأخر انعقاد اللجان الفنية في حالات أخرى لنفس السبب.

5. عدم وجود نظام مكافآت خاص باللجنة وضعف الإمكانيات المادية المتاحة من موظفين ولوازم مكتبية وسوء المكان المخصص.

6. تشكل لجنة الاستلام وفقاً لقانون اللوازم من قبل الوزارة أو المؤسسة دون خضوع اللوازم المورد لإشراف اللجنة أو اللوازم العامة.

7. تظهر نتائج عدم إشراف اللجنة أو الإدارة العامة للوازم المشتراة على عدم دقة مطابقة اللوازم عند استلامها على المواصفات الواردة في قرار الإحالة نتيجة عدم فهم المواصفة في بعض الحالات أو عدم إمكانية تزويد الوزارات أو المؤسسات بالعطاءات المركزية.

8. لا يوجد نظم محوسبة أو دليل إجراءات للجنة العطاءات المركزية أو موقع الكتروني لنشر البيانات الأمر الذي يزيد من تكاليف أعمال اللجنة ويصعب التعامل بين اللجنة والجهات المستفيدة أو الجهات ذات العلاقة.

9. يتم الفصل في الاعتراضات المقدمة على قرار الإحالة الأولي من قبل اللجنة خلافاً للقواعد العامة المنظمة لمبدأ الطعن في القرارات أو التظلم.

10. لا يوجد لدى اللجنة سجلات لتأهيل الشركات أو نظم لتسجيل المخالفات أو لوائح سوداء بالموردين.

يظهر تأثير عدم وجود السجلات عند طلب الجهات عدم الإحالة على أحد الموردين لعدم التزامه أو مخالفته شروط العقد.

### ثالثاً: الاستشارات والخطابات الصادرة

تم تقديم استشارات ومراجعات قانونية من الإدارة العامة للشؤون القانونية ومتابعة شكوى الجمهور خلال الأشهر نيسان وأيار وحزيران من العام 2008 في مواضيع متعددة، والتي نتج عن بعضها ملاحظات رقابية وتوصيات ومخاطبات بوجود مخالفات، وفيما يلي قائمة بهذه الاستشارات:

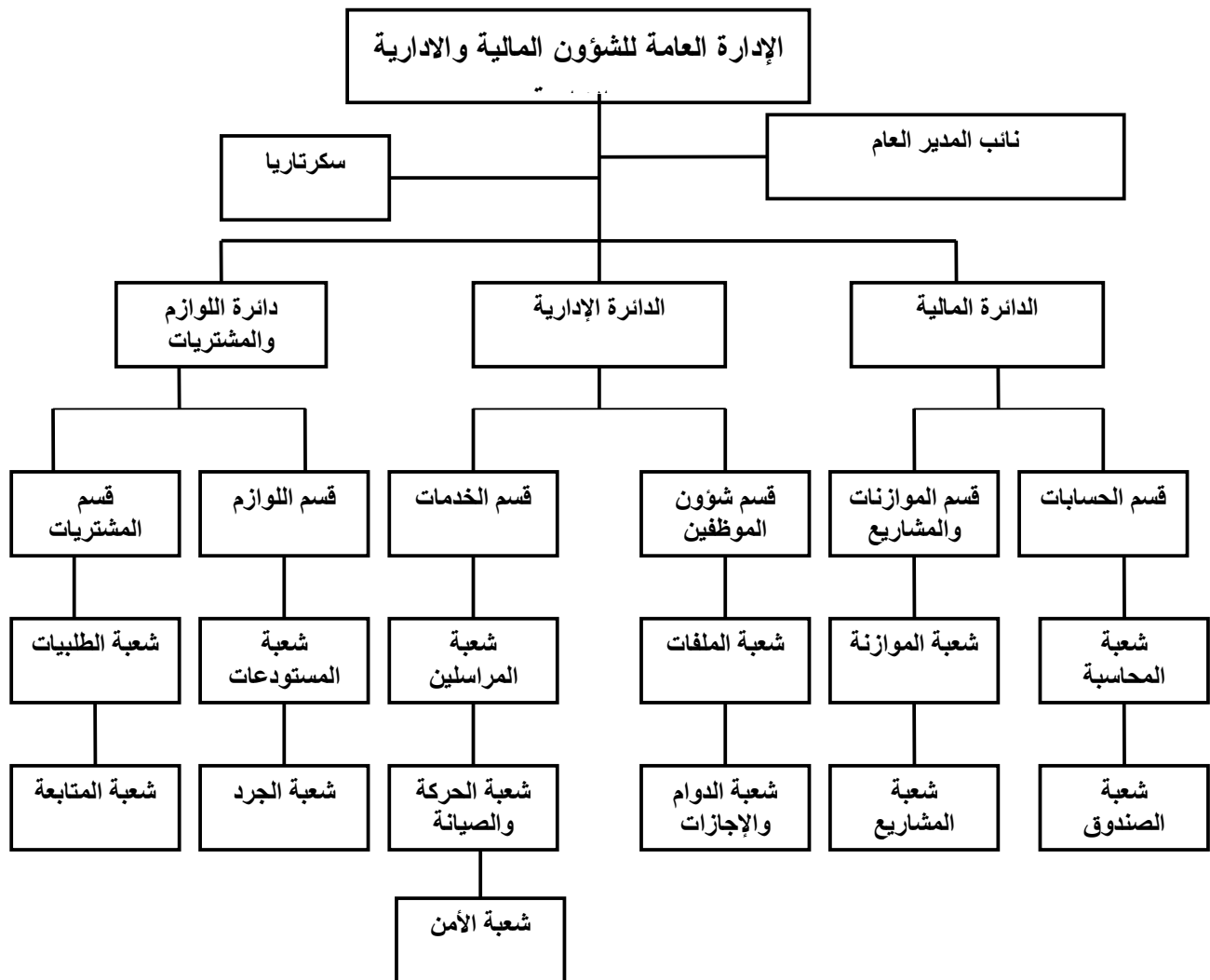
1. متابعة ملف الطحين المقدم من قبل برنامج الغذاء العالمي، وقد حُوّل الملف للإدارة المختصة لاستكمال ملف التقرير.
2. خضوع شركة الاتصالات لقانون الديوان رداً على الكتاب الصادر من الشركة بعدم اختصاص الديوان بالرقابة عليها، وكان ملخص الاستشارة التأكيد على صلاحية الديوان.
3. تعديل قانون الديوان قرار بقانون صدر خطاب التعديل إلى سيادة الرئيس تماشياً مع المعايير الدولية في مؤسسة أجهزة الرقابة العليا (مستمر).
4. قرار مجلس الوزراء بإنشاء ديوان شكاوى لدى مجلس الوزراء وإصدار توصيات وكتب لكل من مجلس الوزراء وسيادة الرئيس حول عدم قانونية إنشاء هذا الديوان (لم يؤخذ بتوصيات الديوان بهذا الخصوص).
5. سلب صلاحيات ديوان الرقابة عن طريق إنشاء وحدات مراقبة مثيلة من قبل الحكومة وتشمل (المحاسب العام، الرقابة الإدارية، مديرية التدقيق الداخلي (لم تأخذ الحكومة بتوصيات الديوان).
6. قرار مجلس الوزراء إجراء مسابقة لتعيين مدراء عامين في الديوان.
7. شكوى بلدية طولكرم، تم إحالة الملف للنيابة العامة.
8. مشروع تعديل قانون الديوان قرار بقانون (مستمر).
9. مشاركة رئيس الديوان في مجلة اقتصادية.
10. الاختصاص بالرقابة على السلطة القضائية، تم إصدار خطاب لسعادة المستشار رئيس مجلس القضاء الأعلى ورد سعادته إيجاباً بالتعاون ضمن الاختصاص القانوني للديوان.
11. اتفاقية هيئة الحج والعمرة مع شركة خاصة لتسهيل مرور المعتمرين، تم إصدار توصية بتدقيق أسس توقيع الاتفاقية وآليات فرض الرسوم للعمرة.
12. متابعة أعمال فريق الديوان لدى اللجنة الإدارية العليا.

أعدت الإدارة القانونية المخاطبات حول المواضيع أعلاه لمجلس الوزراء، والرئيس، ومراقب عام الدولة الأمريكي، ورئيسة مجلس إدارة منظمة الشفافية العالمية، ورئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات، ورئاسة الديوان، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، والنائب العام، وذلك وفقاً لموضوع الاستشارة.



# الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية

الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية



## ❖ المقدمة:

تعمل الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية جاهدة على توفير الدعم الفني اللازم للديوان من خلال دوائرها المختلفة باقتصاد وكفاءة وفاعلية مجسدة رؤية الديوان في حكمة الإنفاق والتحسين المستمر للأداء، حيث تقوم الإدارة العامة بتوفير مقومات العمل الضرورية لمختلف الإدارات والموظفين داخل الديوان، متخذين من الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات أساساً لعملهم، وواضعين نصب أعينهم هدفاً بتوفير الدعم الفني الكفؤ للعمل الرقابي.

## ❖ الكادر البشري في الإدارة

المسمى الوظيفي	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية	الإجمالي
ق.أ مدير عام	1	-	1
ق.أ نائب مدير عام	-	1	1
مدير دائرة	1	-	1
الشؤون الإدارية	21	11	32
الشؤون المالية	2	3	5
سكرتاريا	1	-	1
الإجمالي	26	15	41

## ❖ إنجازات الدوائر

### الدائرة المالية:

قامت الدائرة المالية بمتابعة كافة المعاملات المالية الخاصة بعمل الديوان من أجرة مقرات ومهام سفر ومشتريات والمعاملات الخاصة برواتب الموظفين ومتابعة معاملات العطاءات لدى وزارة المالية، واعتمدت مصادرها المالية على الرصيد المدور من الربع الأول من العام والبالغ (25996.81 شيكل) والأوامر المالية الواردة من وزارة المالية والبالغة قيمتها (139942 شيكل) ومبلغ (2575 شيكل) مقبوضات من الموظفين بدل سلف، وبلغت النفقات الفعلية خلال الفترة (46500.967 شيكل) وبلغت النفقات المستحقة (22596.86 شيكل)، حيث بلغت نسبة ما تم تحويله من الأوامر المالية مقارنة مع الموازنة المعتمدة لعام 2008 (29%)، ونسبة النفقات الفعلية والمستحقة حتى نهاية حزيران من إجمالي الأوامر المالية (51%) منها (41%) تخص الربع الثاني من السنة، ونسبة المتبقي من الأوامر المالية (49%).

## الشؤون الإدارية

- 1- متابعة حضور وانصراف الموظفين يومياً على برنامج مراقبة الدوام.
- 2- متابعة إجازات الموظفين والتأكد من تعبئة النماذج المطلوبة واعتمادها وترصديها إلكترونياً أو بالبطاقات وكذلك متابعة خروجهم لمهمة رسمية أو خاصة.
- 3- تنفيذ التغييرات الوظيفية الخاصة بالموظفين وتجهيز المراسلات اللازمة حسب القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية لكل من ديوان الموظفين العام ووزارة المالية.
- 4- متابعة المراسلات الصادرة لديوان الموظفين حيث بلغت (189) خطاباً والتي اشتملت على جميع المراسلات المتعلقة بالشؤون الإدارية وشؤون الموظفين.
- 5- متابعة وتنفيذ أعمال وإجراءات مهمات السفر الخارجية والبالغة (6) مهمات سفر.
- 6- استكمال إجراءات تعيين الموظفين بالتنسيق مع ديوان الموظفين العام ومتابعة تسليم ومباشرة العمل للموظفين الجدد (24 موظفاً).
- 7- تسكين الموظفين على الهيكلية حسب المعايير والأنظمة.
- 8- إعداد وتجهيز الكشوف الإدارية الشهرية التي ترسل إلى ديوان الموظفين العام والمتمثلة بكشف الحضور والانصراف والكشف الشهري المحوسب.
- 9- توفير خدمات الضيافة الضرورية لكافة الدوائر والمشاركة في لجنة الإشراف لافتتاح الديوان.
- 10- القيام بكافة أنواع المعاونة مثل (المراسلات بين الدوائر واستقبال المكالمات الهاتفية أو تحويلها للموظف المعني وتصوير المستندات الخاصة بأعمال الديوان).
- 11- إعداد نماذج التأمين الصحي للموظفين الجدد.
- 12- أرشفة الملفات للموظفين إلكترونياً على البرامج الخاصة ويدوياً.

## اللوازم والمشتريات

حرصت دائرة اللوازم والمشتريات على توفير اللوازم الضرورية للعمل سواء بتوزيع اللوازم الموجودة على الموظفين والإدارات وفق القانون أو من خلال شراء وتوزيع غير الموجود، وقد تم خلال هذه الفترة صرف 265 طلب لوازم و15 طلبية شراء، إضافة إلى إدارة سجل اللوازم الثابتة ومتابعة صرف اللوازم المستهلكة ومتابعة صيانة موجودات الديوان، كذلك المشاركة في نشاطات لجنة المشتريات.

## ❖ لجان الجرد والتفتيش:

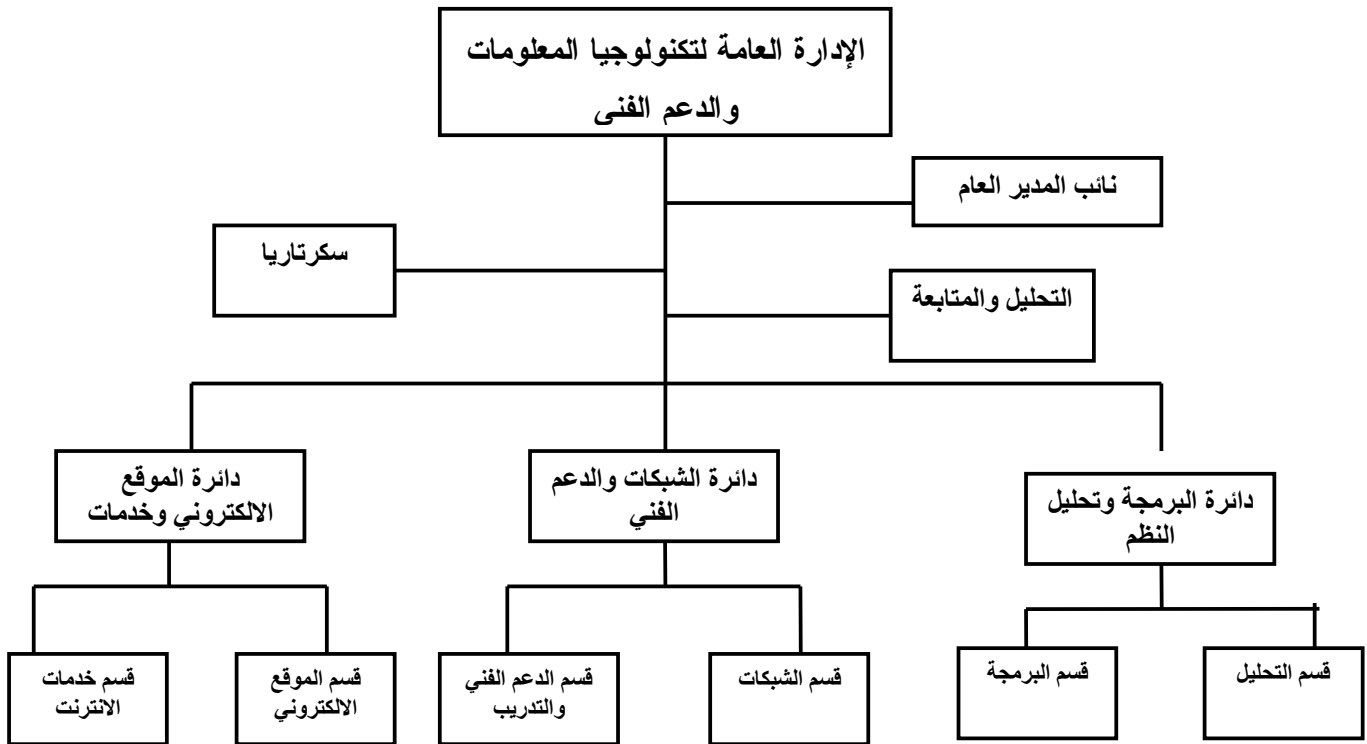
تم تشكيل لجنة جرد واحدة وذلك لجرد موجودات مكتب نابلس.

## ❖ نشاطات أخرى

- المشاركة في نشاط لجنة المشتريات.
- متابعة طلبيات الشراء من خلال اللوازم العامة.
- متابعة قسم الخدمات والأمن .
- إدارة سجل اللوازم الثابتة.
- متابعة صيانة وأحبار ماكنات التصوير والطابعات.

# الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات والدعم الفني

الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات والدعم الفني



## ❖ مقدمة

ما زال العمل والتحسين مستمراً لتحقيق طموح الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات والدعم الفني في الديوان للوصول إلى حوسبة شاملة لجميع الأعمال داخل الديوان بشقيها الإداري والرقابي، ولا يتوانى موظفو الإدارة الثمانية من أداء عملهم بدقة وذلك تطبيقاً لخطة البناء المؤسسي ووصقل المهارات والذي بدوره يقوم بتسهيل وتوفير البيئة الأمثل لأداء الموظفين.

## ❖ الكادر البشري

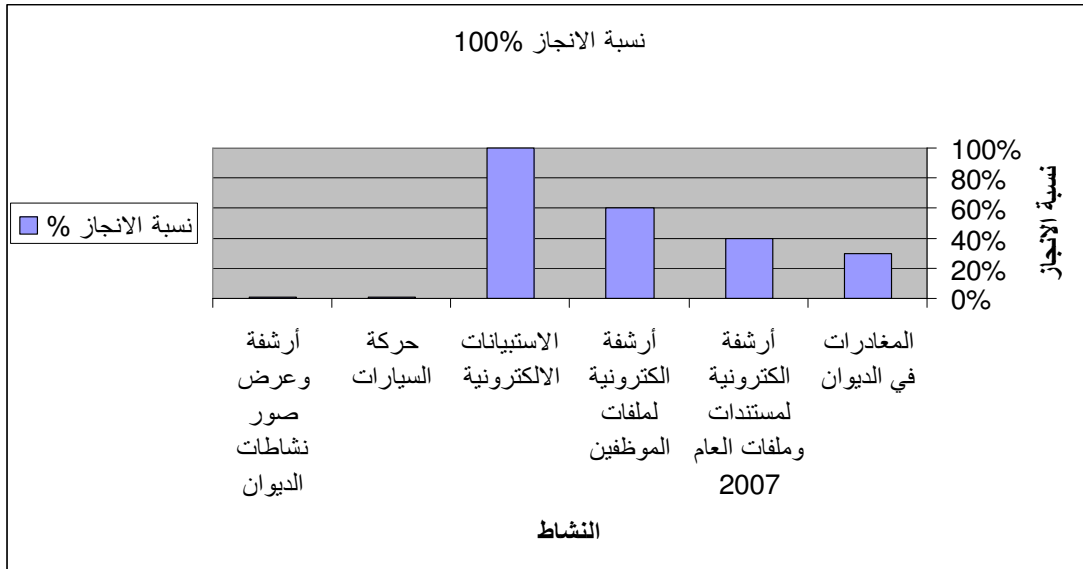
المسمى الوظيفي	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية	الإجمالي
ق.أ مدير عام	1	-	1
ق.أ نائب مدير عام	-	-	-
ميرمجين	3	3	6
مهندس حاسوب	1	-	1
مهندس مدني	1	-	1
مهندس صناعي	1	-	1
فني صيانة	-	-	-
مدخل بيانات	1	-	1
سكرتاريا	-	-	-
الإجمالي	8	3	11

## ❖ إنجازات الإدارة خلال الربع الثاني للعام 2008

الأعمال البرمجية:

اسم النظام	نسبة الانجاز %
المغادرات في الديوان	30
أرشفة الكترونية لمستندات وملفات العام 2007	40
أرشفة الكترونية لملفات الموظفين	60
الاستبيانات الالكترونية	100
حركة السيارات	تحت الإنشاء
أرشفة وعرض الصور للنشاطات والأحداث الخاصة بالديوان	تحت الإنشاء

## والجدول التالي يبين نسبة الإنجاز من الأنشطة



### التحديثات على الأنظمة:

- 1) تشغيل وبرمجة سيرفر جديد وتوزيع الموظفين عليه، ليصبح عدد السيرفرات المستخدمة حالياً سيرفرين، وبالتالي ظهور تحسن على أداء الشبكة.
- 2) الاجتماع مع ممثلي شركة الاتصالات الفلسطينية، والحديث معهم عن سبل رفع سرعة الانترنت الحالية، وربط مقر الديوان في رام الله مع مكتب نابلس حيث يصبح مكتب نابلس تابع للنظام.
- 3) تحديث نظام الصادر والوارد وربطه بالأرشفة الالكترونية وإنشاء قسم خاص بالاستعلامات والتقارير بمختلف المجالات.
- 4) توسيع خطوط الهاتف داخل مبنى الديوان ليشمل جميع الموظفين.

### ❖ تكنولوجيا المعلومات والدعم الفني خارج الديوان

1. حضور جلسات العطاءات الواردة للديوان الخاصة بلجنة العطاءات المركزية بالإضافة لمتابعة مشروع المبنى المقترح لديوان الرقابة المالية والإدارية مع الوزارات ذات العلاقة.

الرقم	الوزارة	اللجنة	عدد العطاءات	ملاحظات
1	وزارة الأشغال العامة والإسكان	لجنة العطاءات المركزية	24	1. تلتزم لجنة العطاءات المركزية بجميع القوانين المتعلقة بالعطاءات. 2. تتعامل بشفافية ونزاهة في إحالة العطاء دون تمييز بين المقاولين وتحرص على المصلحة العامة للجميع.
2	وزارة التربية والتعليم	لجنة عطاءات الدائرة	9	- بعض أعضاء اللجنة ليس لديهم اطلاع كاف على قانون العطاءات، لذلك في بعض الأحيان يخالفون بعض البنود مثل حذف بنود عطاء بعد طرحه وقبل الإحالة للوصول إلى مبلغ معين، لأن تقديرات الوزارة للعطاء تكون أقل من السعر المقدم من أقل مناقص.

2. القيام بمهام رقابة على الأنظمة وتكنولوجيا المعلومات ومدى مطابقتها مواصفاتها للمواصفات العالمية والمعيارية في المؤسسات الخاضعة لرقابة الديوان.

#### ❖ اللجان والتكاليف

- فريق تقييم احتياجات بناء القدرات للديوان.
- ورشة عمل حول خطة التنمية والإصلاح من قبل وزارة التخطيط.
- لجنة إعداد التقرير الشهري لديوان الرقابة.
- عضو لجنة مشتريات.
- تنمية قدرات ديوان الرقابة المالية والإدارية بإشراف البنك الدولي.
- أعضاء لجنة إعداد التقرير ربع السنوي الأول.



❖ تنمية وتطوير القدرات

الاسم	النوع	الجهة المنظمة
تقييم احتياجات بناء القدرات	لقاء تدريبي	تونس
العلاقات العامة والاتصال الجماهيري	دورة	منتدى شارك الشبابي
بناء قدرات ديوان الرقابة المالية والإدارية	ورشة عمل	البنك الدولي
أخلاقيات مهنة التدقيق	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
تقييم احتياجات بناء القدرات للديوان (دورة تونس)	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
إعداد ملف التدقيق	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
آلية إعداد الخطة التنفيذية للمخطط الاستراتيجي	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
منهجية إعداد التقارير السنوية	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
ملف تقرير نظام التدقيق والرقابة الداخلي	لقاء علمي	ديوان الرقابة المالية والإدارية
حضور سلسلة لقاءات عقدها الديوان من خلال دعوة أصحاب القرار في بعض مؤسسات السلطة		ديوان الرقابة المالية والإدارية

# الفصل الثاني

## الأعمال والأنشطة الرقابية

- (1) تقييم نظام الرقابة الداخلي في المؤسسات الخاضعة لرقابة الديوان.
- (2) قضايا ومهمات رقابية تتعلق بسوء إدارة وهدر للمال العام.
- (3) العطاءات والشكاوى والاستشارات.

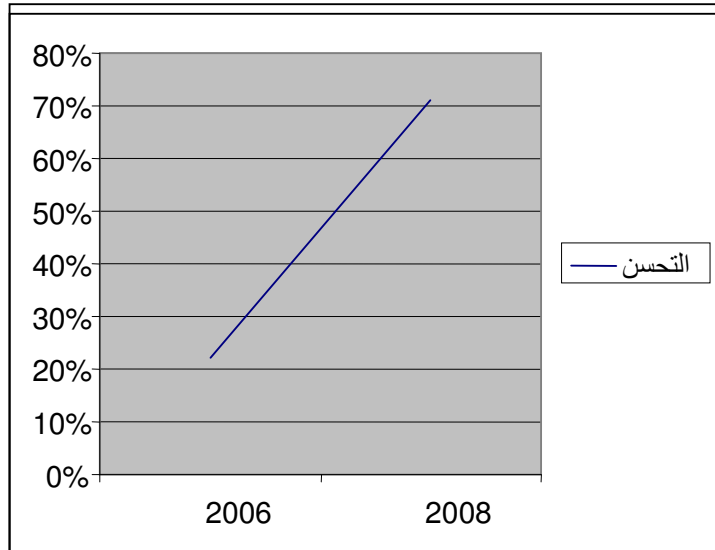
# 1) تقييم نظام الرقابة الداخلي في المؤسسات الخاضعة لرقابة الديوان أولاً: ديوان الرئاسة

قام ديوان الرقابة بتقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي في مؤسسة الرئاسة منتصف العام 2008 وأصبحت درجة الثقة بالنظام جيد مقارنة بالعام 2006 حيث كانت ضعيف. ويعزى هذا التحسن في درجة الثقة بالنظام إلى التحسن الملحوظ في معايير نظام الرقابة والتدقيق الداخلي والتي من خلالها تم الارتقاء بالنظام من (22%) منتصف العام 2006 إلى (71%) منتصف العام 2008 وهي: وجود هيكل تنظيمي سليم، تقييم الأداء الفعلي، توصيف دقيق للوظائف، تطوير الموارد البشرية ووجود وحدة رقابة داخلية فاعلة حيث أنها كانت غير موجودة في العام 2006، كما كان هناك تحسن في معيار الفصل في الواجبات من ضعيف إلى ممتاز والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول رقم (1): يبين مقارنة لمدى توفر مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي لمؤسسة الرئاسة ما بين منتصف العام 2006 ومنتصف العام 2008 (بعيداً عن تقييم الأداء)

تقييم عام لنظام الرقابة الداخلية %	وحدة رقابة داخلية سليمة %	الفصل في الواجبات %	تقييم الأداء الفعلي %	تطوير للموارد البشرية %	نظام محوسب %	نظام محاسبي متكامل %	توصيف دقيق للوظائف %	هيكل تنظيمي سليم %	
22%	غير موجودة	40%	0%	0%	100%	71%	0%	0%	معدل الدقة كنسبة مئوية عام 2006
71%	50%	80%	60%	100%	100%	71%	60%	80%	معدل الدقة كنسبة مئوية عام 2008
تحسن	تحسن	تحسن	تحسن	تحسن	نفس المستوى	نفس المستوى	تحسن	تحسن	النتيجة

الشكل رقم (1): يبين مدى توفر مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي لمؤسسة الرئاسة ما بين منتصف العام 2006 ومنتصف العام 2008 (بعيدا عن تقييم الأداء)



### أهم المخالفات الجوهرية في ديوان الرئاسة:

المخالفات المالية	طرق معالجتها	المخالفات الإدارية	طرق معالجتها
1- لا يوجد كفالات عدلية لذوي العهد المالية.	1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.	1- لا يوجد فصل في المهام لأمين الصندوق عن أعمال المحاسبة الأخرى.	1- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.
2- لا يتم إجراء جرد دوري ومفاجئ للنقدية والأصول والعهد.	2- ضرورة إجراء جرد دوري ومفاجئ على الصندوق والأصول.	2- لا يوجد تقييم فعلي للأداء.	2- ضرورة إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.
		3- عدد موظفي وحدة الرقابة الداخلية غير كاف.	3- رفق وحدة الرقابة الداخلية بالموظفين.

## ثانياً: مجلس الوزراء والوزارات:

قام ديوان الرقابة بتقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي مرة ثانية خلال منتصف العام 2008 لمجلس الوزراء والوزارات، حيث كان معدل الثقة بالنظام بشكل عام متوسط حيث حصلت على (61%).

ومن خلال هذا التقييم تبين أن هناك عدداً من الوزارات حصلت على تقدير ممتاز بنسبة 9% وهي (وزارة المالية، ووزارة العمل)، بينما كان هناك عدد من الوزارات حصلت على تقدير جيد بنسبة 17% وهي (وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الصحة، مجلس الوزراء، وزارة شؤون المرأة) أما الوزارات التي حصلت على تقدير متوسط وبنسبة 57% فهي (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الزراعة، وزارة النقل والمواصلات، وزارة التخطيط، وزارة الإعلام، وزارة السياحة والآثار، وزارة الثقافة، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الحكم المحلي، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة العدل، وزارة شؤون الأسرى)، فيما حصلت باقي الوزارات على تقدير ضعيف بنسبة 17% وهي (وزارة الشباب والرياضة، وزارة الخارجية، وزارة الأوقاف، ووزارة الداخلية)، وبهذا حصلت وزارة المالية على أعلى نسبة في تقييم درجة الثقة في نظام الرقابة والتدقيق الداخلي بين الوزارات، بينما حصلت وزارة الداخلية على أقل نسبة والجدول رقم (2) يبين ذلك.

جدول رقم (2): يبين تقييم درجة الثقة في مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي لمجلس الوزراء والوزارات في منتصف العام 2008 (بعيداً عن تقييم الأداء)

الوزارة	هيكل تنظيمي سليم	توصيف دقيق للوظائف	نظام محاسبي متكامل	نظام محوسب	تطوير للموارد البشرية	تقييم الأداء الفعلي	الفصل في الواجبات	وحدة رقابة داخلية سليمة	التقييم العام للنظام
وزارة المالية	100%	100%	85%	100%	100%	100%	60%	85%	90%
وزارة العمل	100%	80%	86%	100%	80%	60%	60%	80%	80%
وزارة التربية والتعليم	100%	100%	71%	100%	80%	100%	80%	85%	77%
وزارة الصحة	100%	80%	93%	100%	60%	60%	80%	55%	75.50%
مجلس الوزراء	80%	60%	71%	100%	80%	60%	60%	85%	74.40%
وزارة شؤون المرأة	100%	100%	71%	100%	80%	60%	60%	50%	73.30%
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا	100%	60%	85.50%	100%	80%	60%	60%	40%	69%

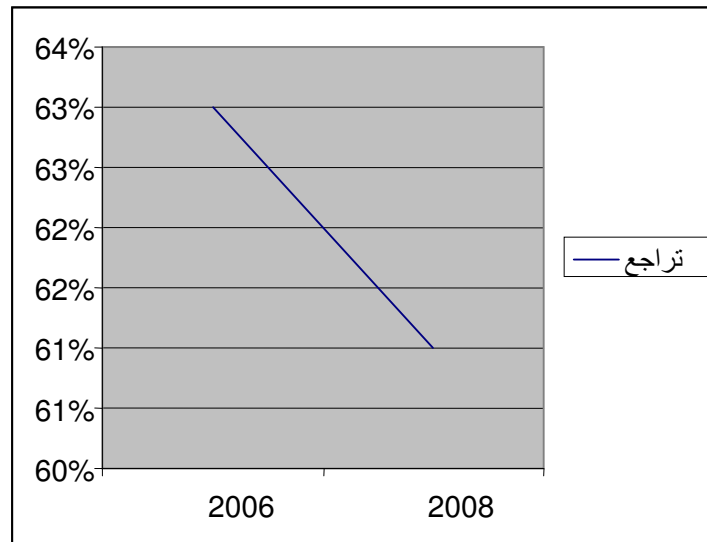
المعلومات									
%66.60	%35	%50	%60	%100	%100	%71	%60	%100	وزارة الزراعة
%65.50	%65	%60	%0	%100	%100	%71	%40	%100	وزارة النقل والمواصلات
%62	%0	%60	%100	%80	%100	%71	%60	%100	وزارة التخطيط
%60	%20	%60	%60	%60	%100	%71	%60	%100	وزارة الإعلام
%58.80	%20	%50	%50	%70	%100	%71	%60	%100	وزارة السياحة والآثار
%57.70	%20	%60	%40	%40	%100	%71	%80	%100	وزارة الثقافة
%57	%50	%0	%60	%60	%100	%57	%60	%100	وزارة الأشغال العامة والإسكان
%56	%40	%40	%60	%80	%66	%71	%60	%40	وزارة الحكم المحلي
%55.50	%30	%60	%60	%40	%67	%57	%60	%100	وزارة الشؤون الاجتماعية
%55	%35	%40	%40	%80	%100	%57	%40	%100	وزارة الاقتصاد الوطني
%54.50	%30	%40	%60	%50	%50	%64	%60	%100	وزارة العدل
%53	%20	%60	%60	%40	%100	%57	%40	%100	وزارة شؤون الأسرى
%47	%20	%80	%0	%0	%100	%71	%60	%100	وزارة الشباب والرياضة
%42	%30	%40	%60	%80	%33	%57	%40	%0	وزارة الخارجية
%40	%0	%40	%40	%20	%34	%86	%60	%60	وزارة الأوقاف
%27	%15	%40	%0	%20	%0	%71	%0	%40	وزارة الداخلية
%61	%40	%54	%54	%64	%85	%71	%62	%88	معدل الثقة كنسبة مئوية

من خلال التقييم العام لنظام الرقابة والتدقيق الداخلي تبين أن هناك تراجع في معدل الدقة لمجلس الوزراء والوزارات؛ حيث كان معدل الدقة في العام 2006 (63%) بينما تراجع في منتصف العام 2008 إلى (61%)، وهذا يشير إلى التراجع في معظم مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي في العديد من الوزارات حيث بلغت نسبة التراجع 50%، كما بلغت نسبة التحسن 50% ولكن قيمة التراجع كانت أكبر وهو ما يفسر سبب التراجع في التقييم العام لنظام الرقابة والتدقيق الداخلي كما هو مبين في الجدول رقم (3) .

جدول رقم (3): يبين مقارنة لمدى توفر مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي لمجلس الوزراء والوزارات ما بين منتصف العام 2006 ومنتصف العام 2008 (بعيداً عن تقييم الأداء)

تقييم عام لنظام الرقابة الداخلية %	وحدة رقابة داخلية سليمة %	الفصل في الواجبات %	تقييم الأداء الفعلي %	تطوير للموارد البشرية %	نظام محوسب %	نظام محاسبي متكامل %	توصيف دقيق للوظائف %	هيكل تنظيمي سليم %	
63%	35%	58%	28%	52%	77%	75%	67%	95%	معدل الدقة كنسبة مئوية عام 2006
61%	40%	54%	54%	64%	85%	71%	62%	88%	معدل الدقة كنسبة مئوية عام 2008
تراجع	تحسن	تراجع	تحسن	تحسن	تحسن	تراجع	تراجع	تراجع	النتيجة

الشكل رقم (3) يبين مدى توفر مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي لمجلس الوزراء والوزارات ما بين منتصف العام 2006 ومنتصف العام 2008 (بعيداً عن تقييم الأداء)



ومن خلال مقارنة التقييم العام لنظام الرقابة للعام 2006 والعام 2008 يلاحظ وجود بعض التغيرات في درجة الثقة لنظام الرقابة والتدقيق الداخلي لمجلس الوزراء والوزارات الأخرى. حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن بعض الوزارات حافظت على نفس درجة الثقة في النظام خلال منتصف العامين (2006، 2008) وهي (وزارة المالية، وزارة العمل) بقيت ممتاز مع تراجع بسيط، كما بقيت وزارة التربية والتعليم العالي بنفس المستوى جيد مع تحسن بسيط، وكذلك (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الإعلام، وزارة الحكم المحلي) حافظت على مستوى متوسط

في درجة الثقة بالنظام مع تحسن بسيط، أما بالنسبة لوزارة الأوقاف فقد بقيت درجة الثقة في نظام الرقابة فيها ضعيف مع تحسن بسيط.

هناك بعض الوزارات التي تم الارتقاء بنظام الرقابة والتدقيق الداخلي فيها من متوسط إلى جيد وهي (رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الصحة، وزارة شؤون المرأة)، وبعض الوزارات تم الارتقاء فيها من ضعيف إلى متوسط وهي (وزارة السياحة والآثار، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة شؤون الأسرى).

أما بالنسبة للوزارات التي شهدت تراجعاً ملحوظاً في درجة الثقة بالنظام من مستوى متوسط إلى ضعيف فهي (وزارة الشباب والرياضة، وزارة الخارجية، وزارة الداخلية).

أما باقي الوزارات وهي (وزارة الزراعة، وزارة التخطيط، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الاقتصاد الوطني) فقد حافظت على الثبات في درجة الثقة بنظام الرقابة والتدقيق الداخلي دون أي تغيير يذكر.

وبلغت نسبة الوزارات التي حصل فيها تحسن في بناء نظام الرقابة والتدقيق الداخلي حوالي 52%، بينما بلغت نسبة ما حصل فيه تراجع ما يقارب 31%، أما نسبة الوزارات التي بقي النظام فيها ثابت كانت 17%.

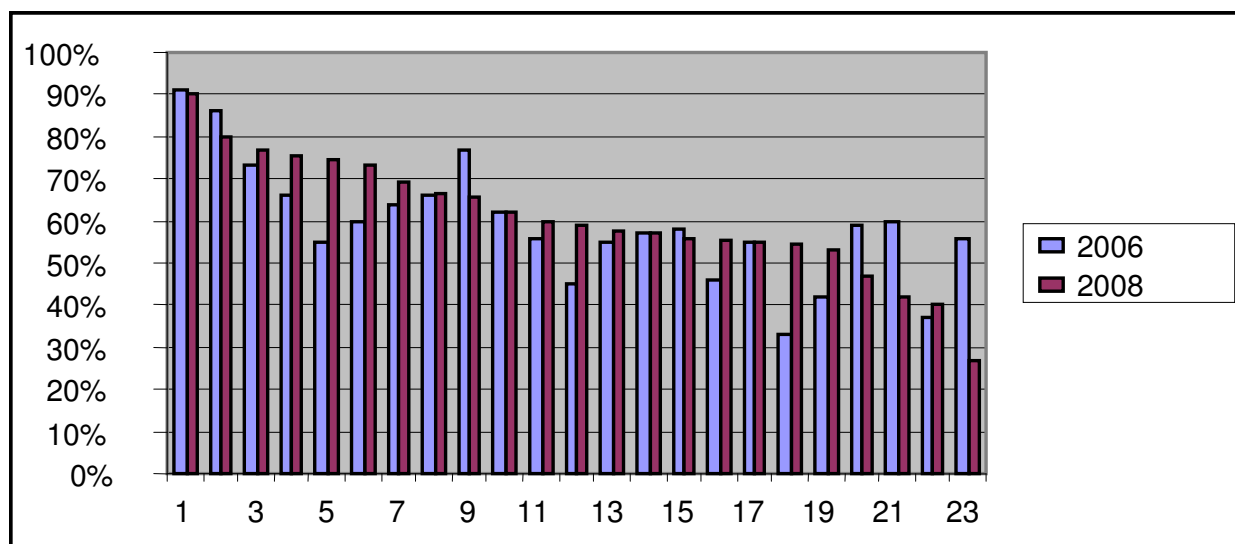
**جدول رقم (4): يبين تقييم درجة الثقة في مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي لمجلس الوزراء والوزارات خلال منتصف العام 2006 ومنتصف العام 2008 (بعيداً عن تقييم الأداء)**

الوزارة	التقييم العام للنظام لسنة 2006	التقييم العام للنظام لسنة 2008	التقدير	تغير القيمة المضافة في المؤسسات	أداء بناء نظام الرقابة والتدقيق الداخلي في عهد حكومة تسيير الأعمال
وزارة المالية	91%	90%	ممتاز	1-%	تراجع
وزارة العمل	86%	80%	ممتاز	6-%	تراجع
وزارة التربية والتعليم	73%	77%	جيد	4%	تحسن
وزارة الصحة	66%	75.5%	جيد	9.5%	تحسن
مجلس الوزراء	55%	74.4%	جيد	19.4%	تحسن
وزارة شؤون المرأة	60%	73.3%	جيد	13.3%	تحسن
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	64%	69%	متوسط	5%	تحسن
وزارة الزراعة	66%	66.6%	متوسط	0.6%	ثبات
وزارة النقل والمواصلات	77%	65.6%	متوسط	11.5-%	تراجع
وزارة التخطيط	62%	62%	متوسط	0%	ثبات
وزارة الإعلام	56%	60%	متوسط	4%	تحسن
وزارة السياحة والآثار	45%	58.8%	متوسط	13.8%	تحسن



تحسن	%2.7	متوسط	%57.7	%55	وزارة الثقافة
ثبات	%0	متوسط	%57	%57	وزارة الأشغال العامة والإسكان
تراجع	%2-	متوسط	%56	%58	وزارة الحكم المحلي
تحسن	%9.5	متوسط	%55.5	%46	وزارة الشؤون الاجتماعية
ثبات	%0	متوسط	%55	%55	وزارة الاقتصاد الوطني
تحسن	%21.5	متوسط	%54.5	%33	وزارة العدل
تحسن	%11	متوسط	%53	%42	وزارة شؤون الأسرى
تراجع	%12-	ضعيف	%47	%59	وزارة الشباب والرياضة
تراجع	%18-	ضعيف	%42	%60	وزارة الخارجية
تحسن	%3	ضعيف	%40	%37	وزارة الأوقاف
تراجع	%29-	ضعيف	%27	%56	وزارة الداخلية
تراجع	%3-	متوسط	%60	%63	معدل الثقة كنسبة مئوية

الشكل رقم (4): يبين تقييم درجة الثقة في مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي لمجلس الوزراء والوزارات خلال منتصف العام 2006 ومنتصف العام 2008 (بعيداً عن تقييم الأداء)



## المخالفات المالية في الوزارات وطرق معالجتها

اسم المؤسسة	المخالفات المالية الجوهرية	طرق معالجتها
مجلس الوزراء	1- لا يوجد جرد مفاجئ ودوري للصندوق والأصول والمخازن. 2- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.	1- ضرورة إجراء جرد دوري ومفاجئ على الصندوق والأصول. 2- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.
وزارة المالية	1- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية. 2- لا يوجد سجل بالأصول والموجودات الثابتة. 3- لا يوجد جرد مفاجئ ودوري للصندوق والأصول والمخازن. 4- لا يوجد نظام حركة معتمد لحركة واستخدام السيارات.	1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية. 2- ضرورة إجراء جرد دوري ومفاجئ على الصندوق والأصول. 3- ضرورة وجود نظام لحركة واستخدام السيارات.
وزارة العمل	1- لا يوجد كفالات عدلية لذوي العهد المالية والمستودعات.	1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.
وزارة النقل والمواصلات	1- لا يوجد كفالات عدلية لذوي العهد المالية. 2- لا يتم إشراك كافة المستويات الإدارية في إعداد الموازنات.	1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية. 2- ضرورة اعتماد الأصول العلمية في إعداد الموازنات وإشراك جميع الإدارات والدوائر في إعدادها.
وزارة التربية والتعليم	1- لم يتم التأمين على المستودعات المركزية التابعة للوزارة. 2- لا يوجد كفالة عدلية لأمين الصندوق. 3- تغذية صندوق السلفة النثرية من حصة الوزارة من التبرعات المدرسية ورسوم الطابع وليس من موازنة الوزارة المعتمدة. 4- صرف سلف شخصية من السلفة النثرية في مقر الوزارة. 5- لا يوجد دفتر للصندوق في مقر	1- الالتزام التام بالتأمين على المستودعات المركزية التابعة للوزارة. 2- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية. 3- تغذية صندوق السلفة النثرية من موازنة الوزارة المعتمدة عملاً بالنظام المالي وليس من الرسوم المجباه. 4- توقف صرف السلف الشخصية من السلفة النثرية.

<p>5- ضرورة استخدام دفتر صندوق غير قابل للتعديل يتم الاعتماد عليه.</p>	<p>التعليم العالي</p>	
<p>1- ضرورة إجراء جرد دوري ومفاجئ على الصندوق والأصول. 2- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p>	<p>1- لا يتم إجراء جرد مفاجئ ودوري للصندوق والأصول والمخازن. 2- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية .</p>	<p>وزارة الزراعة</p>
<p>1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية. 2- ضرورة ترحيل كافة العمليات المالية الخاصة بالمصروفات النثرية يوميا إلى دفتر أستاذ الصندوق.</p>	<p>1- لا يوجد كفالة عدلية لأمين الصندوق. 2- لا يتم الترحيل العمليات المالية الخاصة بالمصروفات النثرية يوميا إلى دفتر أستاذ الصندوق.</p>	<p>وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات</p>
<p>1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية. 2- إجراء جرد دوري ومفاجئ للأصول والصندوق والعهد. 3- ضرورة الالتزام بسجل لحركة السيارات ينظم آلية الحركة</p>	<p>1- لا يوجد كفالات عدلية لذوي العهد المالية. 2- لا يوجد جرد دوري ومفاجئ للأصول والصندوق والعهد 3- لا يوجد سجل لحركة السيارات مرتبط بقراءة العداد ومعتمد من قبل مسؤول.</p>	<p>وزارة التخطيط</p>
<p>1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية. 2- استخدام سجل بالموجودات الثابتة والعهد. 3- إجراء جرد دوري ومفاجئ للأصول والصندوق والعهد.</p>	<p>1- لا يوجد كفالات عدلية لذوي العهد المالية. 2- لا يوجد سجل بالأصول الثابتة. 3- لا يوجد جرد دوري ومفاجئ للأصول والصندوق والعهد.</p>	<p>وزارة شؤون المرأة</p>
<p>1- ضرورة إجراء جرد دوري ومفاجئ على الأصول. 2- ضرورة استخدام سجل لحركة السيارات مرتبط بقراءة العداد.</p>	<p>1. لا يوجد جرد دوري ومفاجئ للأصول والموجودات. 2. لا يوجد سجل لحركة السيارات.</p>	<p>وزارة الشؤون الخارجية</p>
<p>1- ضرورة تحرير سندات صرف بجميع المصروفات النقدية. 2- ضرورة إجراء جرد دوري ومفاجئ على الصندوق والأصول. 3- اعتماد الأصول العلمية في إعداد</p>	<p>1- لا يتم تحرير سندات صرف بجميع المصروفات النقدية من الصندوق. 2- لا يتم إجراء جرد دوري للصندوق. 3- لا يتم إشراك كافة المستويات الإدارية في إعداد الموازنات.</p>	<p>وزارة الشباب والرياضة</p>

<p>الموازنات وإشراك جميع الإدارات والدوائر في إعدادها.</p> <p>4- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p>	<p>4- لا يوجد كفالات عدلية لذوي العهد المالية.</p>	
<p>1- ضرورة قيام وحدة الرقابة الداخلية بتدقيق النفقات قبل الصرف.</p> <p>2- ضرورة إتباع الأصول العلمية في إعداد الموازنة وإشراك جميع الإدارات والدوائر في إعدادها.</p> <p>3- ضرورة الالتزام بتسجيل وترحيل سندات الإدخال والإخراج.</p> <p>4- ضرورة إجراء جرد دوري ومفاجئ على الصندوق والأصول.</p>	<p>1- لا تقوم وحدة الرقابة الداخلية بتدقيق النفقات قبل الصرف.</p> <p>2- لا يتم إشراك كافة المستويات الإدارية في إعداد الموازنات.</p> <p>3- لا يتم تسجيل وترحيل سندات الإدخال والإخراج.</p> <p>4- لا يتم إجراء جرد دوري ومفاجئ لأصحاب العهد المالية.</p>	وزارة الحكم المحلي
<p>1- ضرورة اعتماد الأصول العلمية في إعداد الموازنات وإشراك جميع الإدارات والدوائر في إعدادها.</p> <p>2- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>3- إجراء جرد دوري ومفاجئ للأصول والصندوق والعهد.</p>	<p>1- لا يتم إشراك كافة المستويات الإدارية في إعداد الموازنات.</p> <p>2- لا يوجد كفالات عدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>3- لا يوجد جرد دوري ومفاجئ للأصول والصندوق والعهد.</p>	وزارة الأشغال العامة والإسكان
<p>1- ضرورة الالتزام بسجل لحركة السيارات ينظم آلية الحركة.</p> <p>2- ضرورة إجراء دوري ومستمر على كافة الصناديق والمستودعات والعهد.</p> <p>3- الالتزام بنظام الكفالات العدلية لأصحاب العهد المالية وفقاً للنظام المالي مادة (103).</p>	<p>1- لا يوجد سجل لحركة السيارات مرتبط بقراءة العداد ومعتمد من قبل مسؤول.</p> <p>2- لا يتم إجراء جرد مفاجئ ودوري للصندوق والأصول والمخازن.</p> <p>3- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p>	وزارة الإعلام
<p>1- ضرورة التسجيل في دفتر اليومية العامة.</p> <p>2- اعتماد كافة المصروفات من قبل المدقق الداخلي.</p> <p>3- ضرورة إجراء جرد دوري ومستمر على كافة الصناديق والمستودعات</p>	<p>1- لا يتم التسجيل في دفتر اليومية العامة.</p> <p>2- لا يتم اعتماد كافة المصروفات من قبل المدقق الداخلي.</p> <p>3- لا يتم إجراء جرد مفاجئ ودوري للصندوق والأصول والمخازن.</p>	وزارة الداخلية

<p>والعهد. 4- الالتزام بنظام الكفالات العدلية لأصحاب العهد المالية وفقاً للنظام المالي مادة (103).</p>	<p>4- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p>	
<p>1- الالتزام بنظام الكفالات العدلية لأصحاب العهد المالية وفقاً للنظام المالي مادة (103). 2- ضرورة قيام وحدة الرقابة الداخلية بتدقيق النفقات قبل الصرف.</p>	<p>1- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية. 2- لا يتم وحدة الرقابة الداخلية بتدقيق النفقات قبل اعتمادها للصرف.</p>	<p>وزارة الاقتصاد الوطني</p>
<p>1- الالتزام بنظام الكفالات العدلية لأصحاب العهد المالية وفقاً للنظام المالي مادة (103). 2- ضرورة الالتزام بوجود قسم وسجل لحركة السيارات ينظم آلية الحركة. 3- ضرورة اجراء دوري ومستمر على كافة الموجودات الثابتة واللوازم.</p>	<p>1- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية. 2- لا يوجد قسم خاص لإدارة حركة السيارات والرقابة عليها. 3- لا يتم إجراء جرد دوري أو سنوي للموجودات الثابتة واللوازم.</p>	<p>وزارة الثقافة</p>
<p>1- ضرورة اعتماد الأصول العلمية في إعداد الموازنات وإشراك جميع الإدارات والدوائر في إعدادها 2- ضرورة إجراء دوري ومستمر على كافة الصناديق والمستودعات والعهد. 3- الالتزام بنظام الكفالات العدلية لأصحاب العهد المالية وفقاً للنظام المالي مادة (103).</p>	<p>1- لا يتم إشراك كافة المستويات الإدارية في إعداد الموازنات 2- لا يتم إجراء جرد مفاجئ ودوري للصندوق والأصول والمخازن 3- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p>	<p>وزارة الشؤون الاجتماعية</p>
<p>1- ضرورة إجراء دوري ومستمر على الصندوق والأصول الثابتة واللوازم. 2- الالتزام بنظام الكفالات العدلية لأصحاب العهد المالية وفقاً للنظام المالي مادة (103). 3- ضرورة وجود استخدام منظم لدفاتر سندات الإيداع.</p>	<p>1- لا يتم إجراء جرد مفاجئ ودوري للصندوق والأصول والمخازن. 2- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية . 3- لا يوجد استخدام منظم لدفاتر سندات الإيداع.</p>	<p>وزارة السياحة والآثار</p>
<p>1- الالتزام بنظام الكفالات العدلية لأصحاب العهد المالية وفقاً للنظام</p>	<p>1- لا يوجد كفالات عدلية لجميع أصحاب العهد المالية.</p>	<p>وزارة شؤون الأسرى</p>

<p>2- لا يتم إجراء جرد دوري ومفاجئ للصندوق والأصول والعهد.</p> <p>3- لا يوجد مجموعة متكاملة من الدفاتر والمستندات.</p>	<p>المالي مادة (103).</p> <p>2- ضرورة الالتزام بوجود قسم وسجل لحركة السيارات ينظم آلية الحركة.</p> <p>3- ضرورة إجراء جرد دوري ومستمر على كافة الموجودات الثابتة واللوازم.</p>
<p>1- لا يتم تسجيل وترحيل سندات الإدخال والإخراج.</p>	<p>1- ضرورة الالتزام بتسجيل وترحيل سندات الإدخال والإخراج.</p>
<p>1- لا يوجد كفالات عدلية لجميع أصحاب العهد المالية.</p> <p>2- لا يتم إجراء جرد دوري ومفاجئ على اللوازم والأصول.</p> <p>3- لا يوجد سجل لحركة السيارات بالشكل المطلوب.</p>	<p>1- الالتزام بنظام الكفالات العدلية لأصحاب العهد المالية وفقاً للنظام المالي مادة (103).</p> <p>2- ضرورة الالتزام بوجود قسم وسجل لحركة السيارات ينظم آلية الحركة.</p> <p>3- ضرورة إجراء جرد دوري ومستمر على كافة الموجودات الثابتة واللوازم.</p>

### المخالفات الإدارية في الوزارات وطرق علاجها

اسم المؤسسة	المخالفات الإدارية الجوهرية	طرق معالجتها
مجلس الوزراء	1. لا يوجد فصل لأمين المخازن عن قسم المشتريات.	1- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.
وزارة المالية	1- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام.	1- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.
وزارة العمل	1- لا يتم إجراء تقييم فعلي للأداء.	1- ضرورة إجراء تقييم فعلي للأداء وفق لمعايير وأسس واضحة ومحددة.
وزارة النقل والمواصلات	1- لا تقوم وحدة الرقابة الداخلية بتدقيق النفقات قبل اعتمادها للصرف.	1- ضرورة قيام وحدة الرقابة الداخلية بالاعتماد النفقات قبل الصرف.
وزارة التربية والتعليم	1- لا تقوم وحدة الرقابة الداخلية بتدقيق الأمور المالية داخل الوزارة.	1- ضرورة قيام وحدة الرقابة الداخلية بتدقيق الأمور المالية داخل الوزارة.
	2- لا يوجد فصل في المهام في الدائرة	2- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.

<p>وواجبات.</p> <p>3- ضرورة إجراء تقييم فعلي للأداء وفق لمعايير وأسس واضحة ومحددة.</p>	<p>المالية (مقر التعليم العالي).</p> <p>3- لا يوجد تقييم فعلي للأداء (مقر التعليم العالي).</p>	
<p>1- ضرورة قيام وحدة الرقابة الداخلية بالواجبات والمهام الملقاة على عاتقها والعمل على تفعيلها وتطويرها.</p> <p>2- ضرورة وجود سياسة سليمة وملائمة لتعيين الموظفين.</p> <p>3- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p>	<p>1- لا تقوم وحدة الرقابة الداخلية بأي أعمال أو مهام على الرغم من وجود موظفين مسكنين عليها.</p> <p>2- لا يوجد سياسة سليمة وملائمة لتعيين الموظفين من حيث الإعلان عن الوظيفة وتشكيل لجان مقابلات.</p> <p>3- عدم وجود فصل بين مهام أمين الصندوق وأعمال المحاسبة الأخرى.</p>	<p>وزارة الزراعة</p>
<p>1- تفعيل دور وحدة الرقابة الداخلية من خلال زيادة عدد موظفيها والالتزام بتقاريرها.</p> <p>2- ضرورة الالتزام بنظام الحماية والإطفاء على مستودعات اللوازم المركزية.</p> <p>3- ضرورة العمل على إعادة النظر في وضع المستودعات المركزية فيما يتعلق بشروط التخزين.</p>	<p>1- نشاطات وحدة الرقابة الداخلية بالوزارة غير كافية لقلّة عدد موظفيها.</p> <p>2- نظام الحماية والإطفاء على مستودعات اللوازم المركزية غير مناسب وغير فعال ولا يفي بالغرض المطلوب.</p> <p>3- عدم ملائمة مستودعات الأدوية واللوازم المركزية للتخزين من حيث السعة والتهوية والموقع.</p>	<p>وزارة الصحة</p>
<p>1- ضرورة قيام وحدة الرقابة الداخلية بتدقيق الأمور المالية والإدارية في الوزارة.</p> <p>2- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p>	<p>1- لا تقوم وحدة الرقابة الداخلية بتدقيق الأمور المالية والإدارية حيث يقتصر عملها على الأعمال البريدية.</p> <p>2- لا يوجد فصل في المهام في الدائرة المالية.</p>	<p>وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات</p>
<p>1- ضرورة إعادة تفعيل وتطوير وحدة الرقابة الداخلية ورفدها بالعدد الكافي والمناسب.</p> <p>2- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p> <p>3- ضرورة وجود سجل ونظام لإدارة حركة البريد الصادر والوارد في الوزارة.</p>	<p>1- لا تقوم وحدة الرقابة الداخلية بالأعمال والمهام الموكلة إليها.</p> <p>2- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام.</p> <p>3- لا يوجد سجل ونظام لإدارة حركة البريد الصادر والوارد في الوزارة.</p>	<p>وزارة التخطيط</p>

الوزارة.		
1- قيام وحدة الرقابة الداخلية بمراقبة وتدقيق كافة أعمال وأنشطة المستشفى. 2- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.	1- لا تقوم وحدة الرقابة الداخلية بالرقابة على كافة أنشطة الوزارة. 2- لا يوجد فصل في المهام بين أمين المستودعات ودائرة المشتريات.	وزارة شؤون المرأة
1- ضرورة تفعيل وتطوير وحدة الرقابة الداخلية. 2- ضرورة وجود هيكل تنظيمي معتمد. 3- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات. 4- ضرورة إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.	1- وحدة الرقابة الداخلية غير فاعلة. 2- لا يوجد هيكل تنظيمي معتمد. 3- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام. 4- لا يتم إجراء تقييم فعلي للأداء.	وزارة الشؤون الخارجية
1- ضرورة تفعيل وتطوير وحدة الرقابة الداخلية ورفدها بالعدد الكافي والمناسب. 2- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات 3- ضرورة إجراء تقييم فعلي للأداء وفق لمعايير وأسس واضحة ومحددة.	1- وحدة الرقابة الداخلية غير فاعلة في الوزارة من حيث عدد موظفيها وممارسة أعمالها. 2- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام. 3- لا يتم إجراء تقييم فعلي للأداء.	وزارة الشباب والرياضة
1. ضرورة تفعيل وتطوير وحدة الرقابة الداخلية. 2. ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات. 3. ضرورة وجود سياسة سليمة وملائمة لتعيين الموظفين. 4. ضرورة تناسب المؤهل العلمي مع المسمى الوظيفي. 5. ضرورة إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.	1- وحدة الرقابة الداخلية غير فاعلة. 2- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام. 3- لا يوجد سياسة سليمة وملائمة لتعيين الموظفين. 4- لا يوجد تناسب ما بين المؤهل والمسمى الوظيفي لبعض الموظفين. 5- لا يوجد تقييم فعلي للأداء.	وزارة الحكم المحلي
1- ضرورة رفد وحدة الرقابة الداخلية بموظفين مؤهلين والالتزام بالتقارير الصادرة عنها. 2- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.	1. وجود نقص في عدد موظفي وحدة الرقابة الداخلية ولا يتم الالتزام بتقارير وتوصيات الوحدة. 2. لا يوجد فصل في الواجبات والمهام. 3. لا يتم إجراء تقييم فعلي للأداء.	وزارة الأشغال العامة والإسكان



<p>3- ضرورة إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.</p>		
<p>1- ضرورة وجود وحدة للرقابة الداخلية تتطلع وتراقب كافة أعمال ونشاطات الوزارة. 2- ضرورة إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة. 3- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p>	<p>1- لا يوجد وحدة للرقابة الداخلية. 2- لا يوجد تقييم فعلي للأداء. 3- لا يوجد فصل بين أمين المستودع ورئيس قسم المشتريات.</p>	<p>وزارة الإعلام</p>
<p>1- ضرورة تفعيل وتطوير وحدة الرقابة الداخلية ورفدها بالموظفين المؤهلين. 2- ضرورة إعداد واعتماد وصف وظيفي لجميع الوظائف في الهيكل التنظيمي. 3- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p>	<p>1- لا تقوم وحدة الرقابة الداخلية بالرقابة على أعمال وأنشطة الوزارة. 2- لا يوجد وصف واضح لطبيعة كل وظيفة في الهيكلية. 3- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام.</p>	<p>وزارة الداخلية</p>
<p>1- ضرورة تفعيل وتطوير وحدة الرقابة الداخلية . 2- ضرورة إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة. 3- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p>	<p>1- لا يتم تفعيل وحدة الرقابة الداخلية في الوزارة من حيث النقص في عدد موظفيها والأخذ بتقاريرها. 2- لا يوجد فصل في المهام والواجبات. 3- لا يوجد تقييم فعلي للأداء.</p>	<p>وزارة الاقتصاد الوطني</p>
<p>1- ضرورة تفعيل وحدة الرقابة الداخلية في الوزارة. 2- ضرورة إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة. 3- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p>	<p>1- لا تقوم وحدة الرقابة الداخلية بالمهام الملقاه على عاتقها في الوزارة. 2- لا يوجد تقييم فعلي للأداء. 3- لا يوجد فصل بين مهام أمين المستودعات عن دائرة المشتريات.</p>	<p>وزارة الثقافة</p>
<p>1- ضرورة تفعيل عمل وحدة الرقابة الداخلية. 2- الإسراع في تسكين موظفي الوزارة على الهيكلية. 3- ضرورة تناسب المؤهل العلمي مع المسمى الوظيفي.</p>	<p>1- وحدة الرقابة الداخلية غير فاعلة. 2- لم يتم تسكين موظفي الوزارة على الهيكل التنظيمي المعتمد. 3- لا يوجد تناسب ما بين المؤهل العلمي والمسمى الوظيفي لبعض الموظفين.</p>	<p>وزارة الشؤون الاجتماعية</p>

<p>4- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p> <p>5- ضرورة إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.</p>	<p>4- لا يوجد فصل في المهام والواجبات.</p> <p>5- لا يوجد تقييم فعلي للأداء.</p>	
<p>1- ضرورة تفعيل وتطوير وحدة الرقابة الداخلية في الوزارة.</p> <p>2- ضرورة إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.</p> <p>3- ضرورة وجود تناسب ما بين المؤهل العلمي مع المسمى الوظيفي</p> <p>4- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p>	<p>1- وحدة الرقابة الداخلية غير فاعلة.</p> <p>2- لا يوجد تقييم فعلي للأداء في ضوء المؤشرات.</p> <p>3- لا يوجد تناسب ما بين المؤهل العلمي مع المسمى الوظيفي لبعض الموظفين.</p> <p>4- لا يوجد فصل في المهام والواجبات.</p>	وزارة السياحة والآثار
<p>1- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p> <p>2- ضرورة تفعيل دور وحدة الرقابة الداخلية وقيامها بكافة المهام الملقاة على عاتقها.</p>	<p>1- لا يوجد فصل بين مهام أمين الصندوق والأعمال المحاسبية الأخرى.</p> <p>2- عدم تفعيل وحدة الرقابة الداخلية في الوزارة.</p>	وزارة شؤون الأسرى
<p>1- ضرورة إنشاء وحدة للرقابة الداخلية ترأب وتتابع كافة أعمال وأنشطة الوزارة.</p> <p>2- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p> <p>3- ضرورة التناسب ما بين المؤهل العلمي والمسمى الوظيفي.</p> <p>4- ضرورة إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.</p> <p>5- ضرورة اتباع سياسة لتنمية وتدريب الكادر البشري من خلال وضع خطة تدريب وبرنامج تدريب.</p> <p>6- ضرورة تحديد ووصف واضح لطبيعة كل وظيفة.</p>	<p>1- لا يوجد وحدة رقابة داخلية في الوزارة.</p> <p>2- لا يوجد فصل في المهام والواجبات.</p> <p>3- عدم تناسب المؤهل العلمي مع المسمى الوظيفي لبعض الموظفين.</p> <p>4- لا يوجد تقييم فعلي للأداء.</p> <p>5- لا يوجد سياسة لتنمية وتدريب الكادر البشري.</p> <p>6- لا يوجد تحديد ووصف واضح لطبيعة كل وظيفة.</p>	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
<p>1- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p>	<p>1- لا يوجد فصل في المهام والواجبات.</p> <p>2- لا يوجد أمين صندوق في الدائرة</p>	وزارة العدل

2- ضرورة وجود أمين صندوق في الدائرة المالية.	المالية.
--	----------

### ثالثاً: المؤسسات و الهيئات العامة والصناديق

من خلال تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي منتصف العام 2008 للمؤسسات والهيئات العامة والصناديق يلاحظ وجود تفاوت فيما بينها من حيث درجة الثقة بالنظام، فمنها ما حصل على تقدير ممتاز في درجة الثقة بالنظام وهي (صندوق الاستثمار الفلسطيني، هيئة سوق رأس المال الفلسطيني) أي ما نسبته 14%، كما حصلت مؤسسة المواصفات والمقاييس على تقدير جيد في درجة الثقة بالنظام أي ما نسبته 74%، وبعض المؤسسات حصلت على تقدير متوسط لدرجة الثقة بالنظام وهي (سلطة المياه الفلسطينية، الهيئة العامة للشؤون المدنية، دائرة شؤون المفاوضات، سلطة جودة البيئة) أي ما نسبته 29%، أما باقي المؤسسات فقد حصلت على تقدير ضعيف لدرجة الثقة بالنظام وهي (ديوان الموظفين العام، هيئة الحج والعمرة، دائرة شؤون اللاجئين، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، الهيئة العامة للمدن الصناعية، هيئة تشجيع الاستثمار، سلطة الأراضي) أي بنسبة 50%، وهذا يعتبر مؤشر سلبي للمؤسسات والهيئات العامة والصناديق حيث أن معظم هذه المؤسسات تعاني من ضعف في مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي؛ حيث بلغ معدل الدقة بالنظام بشكل عام للمؤسسات والهيئات والصناديق خلال منتصف العام 2008 (55%) متوسط، والجدول رقم 5 يبين ذلك.

جدول رقم (5): يبين تقييم درجة الثقة في مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي للمؤسسات والهيئات العامة والصناديق خلال منتصف العام 2008 (بعيداً عن تقييم الأداء)

التقييم العام للنظام	وحدة رقابة داخلية سليمة	الفصل في الواجبات	تقييم الأداء الفعلي	تطوير للموارد البشرية	نظام محوسب	نظام محاسبي متكامل	توصيف دقيق للوظائف	هيكل تنظيمي سليم	المؤسسة
98%	100%	100%	100%	80%	100%	100%	100%	100%	صندوق الاستثمار الفلسطيني
95%	85%	90%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	هيئة سوق رأس المال
74%	60%	30%	60%	100%	100%	71%	100%	100%	مؤسسة المواصفات والمقاييس
64%	0%	0%	100%	100%	100%	85%	100%	100%	سلطة المياه الفلسطينية
64%	60%	60%	60%	40%	100%	71.00 %	40%	100%	الهيئة العامة للشؤون المدنية

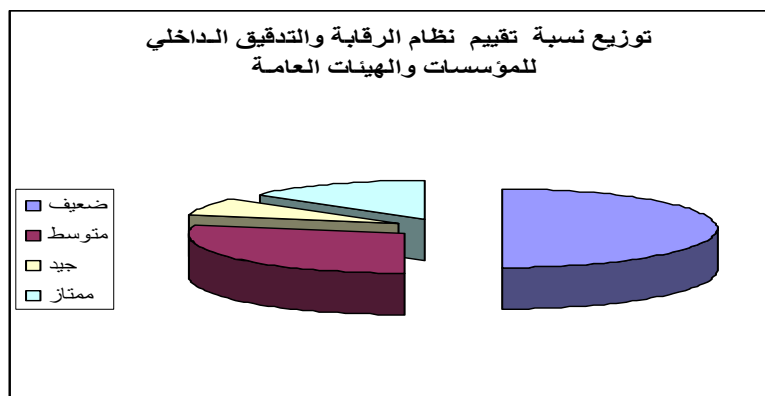
%58	%0	%40	%60	%80	%100	%71	%80	%100	دائرة شؤون المفاوضات
%57	%45	%60	%40	%60	%0	%85	%40	%100	سلطة جودة البيئة
%56	%40	%0	%80	%40	%100	%57	%60	%100	ديوان الموظفين العام
%41	%20	%40	%40	%40	%50	%43	%50	%70	هيئة الحج والعمرة
%40	%0	%60	%40	%40	%0	%43	%40	%100	دائرة شؤون اللاجئين
%34.5	%20	%0	%0	%0	%50	%57	%60	%100	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية
%32	%0	%40	%70	%80	%0	%43	%20	%0	الهيئة العامة للمدن الصناعية
%32	%0	%40	%50	%70	%0	%78	%20	%0	هيئة تشجيع الاستثمار
%28	%0	%40	%40	%50	%33	%57	%20	%0	سلطة الأراضي
%55	%31	%43	%54	%63	%60	%69	%59	%76	معدل الثقة كنسبة مئوية

وبالمقارنة ما بين منتصف العام 2006 ومنتصف العام 2008 يلاحظ بأن صندوق الاستثمار الفلسطيني قد تم الارتقاء بنظام الرقابة والتدقيق والداخلي فيه من ضعيف إلى ممتاز، بينما حافظت هيئة سوق رأس المال وسلطة المياه وديوان الموظفين العام على نفس المستوى (ممتاز، متوسط على التوالي) مع تحسن بسيط في النسب، كما ارتقى نظام الرقابة في مؤسسة المواصفات والمقاييس من متوسط إلى جيد كما يبين الجدول أدناه.

جدول رقم (6): يبين تقييم درجة الثقة في مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي للهيئات والمؤسسات العامة والصناديق خلال منتصف العام 2006 ومنتصف العام 2008 (بعيداً عن تقييم الأداء)

الوزارة	التقييم العام للنظام لسنة 2006	التقييم العام للنظام لسنة 2008	التقدير	تغير القيمة المضافة في المؤسسات	أداء بناء نظام الرقابة والتدقيق الداخلي في عهد حكومة تسيير الأعمال
صندوق الاستثمار الفلسطيني	%44	98	ممتاز	%54	تحسن
هيئة سوق رأس المال	%83	%95	ممتاز	%12	تحسن
مؤسسة المواصفات والمقاييس	%60	%74	جيد	14%	تحسن
سلطة المياه الفلسطينية	%62	%64	متوسط	%-2	تراجع
الهيئة العامة للشؤون المدنية	---	%64	متوسط		
دائرة شؤون المفاوضات	---	%58	متوسط		
سلطة جودة البيئة	---	%57	متوسط		
ديوان الموظفين العام	%57	%56	متوسط	%-1	تراجع
هيئة الحج والعمرة	---	%41	ضعيف		
دائرة شؤون اللاجئين	---	%40	ضعيف		
سلطة الطاقة والموارد البشرية	---	%34.5	ضعيف		
الهيئة العامة للمدن الصناعية	---	%32	ضعيف		
هيئة تشجيع الاستثمار	---	%32	ضعيف		
سلطة الأراضي	---	%28	ضعيف		

الشكل رقم (5): يبين تقييم درجة الثقة في مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي للمؤسسات والهيئات العامة والصناديق خلال منتصف العام 2008 (بعيداً عن تقييم الأداء)



## المخالفات المالية الجوهرية في الهيئات العامة والصناديق وطرق علاجها

اسم المؤسسة	المخالفات المالية الجوهرية	طرق معالجتها
سلطة المياه الفلسطينية	<p>1- لا يتم إجراء جرد دوري و مفاجئ للأصول والموجودات واللوازم.</p> <p>2- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p> <p>3- عدم تطبيق مبدأ الفصل في الواجبات.</p>	<p>1- ضرورة إجراء جرد دوري و مفاجئ على الأصول والموجودات.</p> <p>2- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>3- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p>
دائرة شؤون اللاجئين	<p>1- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p> <p>2- لا يتم إجراء جرد دوري و مفاجئ للأصول والموجودات واللوازم.</p> <p>3- لا يتم تسجيل وترحيل العمليات المالية أولاً بأول.</p> <p>4- يتم صرف مبالغ نقدية كبيرة خلافاً للمادة 102 من النظام المالي.</p> <p>5- لا يوجد قسم وسجل لحركة السيارات.</p>	<p>1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>2- ضرورة إجراء جرد دوري و مفاجئ على الأصول والصندوق والموجودات.</p> <p>3- ضرورة إثبات وتسجيل العمليات المالية تطبيقاً للمادة 105 من النظام المالي.</p> <p>4- عدم صرف مبالغ نقدية عالية تمشياً مع المادة 102 من النظام المالي.</p> <p>5- ضرورة استخدام سجل لحركة السيارات.</p>
هيئة الحج والعمرة	<p>1- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p> <p>2- لا يتم إعداد الموازنة الخاصة بالهيئة.</p> <p>3- لا يتم إجراء جرد دوري و مفاجئ للأصول والصندوق والموجودات.</p>	<p>1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>2- ضرورة إعداد واعتماد موازنات للهيئة وفقاً للأسس المهنية والعلمية.</p> <p>3- ضرورة إجراء جرد دوري و مفاجئ على الأصول والصندوق والموجودات.</p>
سلطة الأراضي	<p>1- لا يتم إعداد التسويات البنكية بصورة منتظمة.</p> <p>2- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p> <p>3- لا يتم إجراء جرد دوري و</p>	<p>1- ضرورة إجراء تسويات بنكية بصورة منظمة شهرياً.</p> <p>2- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>3- ضرورة إجراء جرد دوري و مفاجئ على</p>

الأصول والصندوق والموجودات.	مفاجئ للأصول والصندوق والموجودات.	
1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية 2- ضرورة إجراء جرد دوري ومفاجئ على الأصول والصندوق والموجودات. 3- ضرورة إعداد تسوية للحسابات البنكية بصورة منتظمة	1- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية. 2- لا يتم إجراء جرد دوري ومفاجئ للأصول والصندوق والموجودات. 3- لا يتم تسوية حسابات البنك بصورة منتظمة.	الهيئة العامة للمدن الصناعية
1 - الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية. 2 - اعتماد الأصول العلمية والعملية في إعداد الموازنات وإشراك جميع الإدارات والدوائر في إعدادها.	1 - لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية. 2 - لا يتم إشراك كافة المستويات الإدارية في إعداد الموازنات.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية
1 - الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية. 2 - إعداد تسوية للحسابات البنكية بصورة منتظمة. 3 - اعتماد عمليات الشراء والاستلام من خلال لجان متخصصة ومعتمدة طبقاً للنظام المالي وقانون اللوازم العامة.	1 - لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية. 2 - لا يتم إعداد التسويات البنكية بصورة منتظمة. 3 - لا يتم اعتماد عمليات الشراء والاستلام من خلال لجان متخصصة ومعتمدة.	هيئة تشجيع الاستثمار
1-الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية. 2 - إجراء جرد دوري ومفاجئ على الأصول والصندوق والموجودات بشكل دوري ومفاجئ. 3- العمل على اكتمال الدورة المستندية للمخازن.	1 - لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية. 2 - لا يتم إجراء جرد دوري ومفاجئ للأصول والصندوق والموجودات. 3 - لا يوجد دورة مستندية مكتملة للمخازن.	الهيئة العامة للشؤون المدنية
1- إجراء جرد دوري ومفاجئ على الأصول والصندوق والموجودات بشكل دوري ومفاجئ.	1- لا يتم إجراء جرد دوري ومفاجئ للأصول والصندوق والموجودات.	سلطة جودة البيئة
1- ضرورة إعداد تقارير مالية وإدارية	1- لا يتم إعداد تقارير مالية	ديوان الموظفين العام

<p>بشكل دوري.</p> <p>2- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>3- إجراء جرد دوري ومفاجئ على الأصول والصندوق والموجودات بشكل دوري ومفاجئ.</p>	<p>وإدارية دورية.</p> <p>2- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p> <p>3- لا يتم إجراء جرد دوري و مفاجئ للأصول والصندوق والموجودات.</p>	
<p>1-الالتزام بإحضار كشوف للحسابات البنكية.</p> <p>2-الانتظام في إجراء التسويات البنكية بشكل دوري.</p> <p>3-الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p>	<p>1- لم يتم استلام كشوف الحسابات البنكية منذ العام 2008.</p> <p>2- لم يتم إجراء تسويات بنكية.</p> <p>3- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p>	<p>مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية</p>
<p>1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>2- إجراء جرد دوري ومفاجئ على الأصول والصندوق والموجودات بشكل دوري ومفاجئ.</p>	<p>1- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p> <p>2- لا يتم إجراء جرد دوري و مفاجئ للأصول والصندوق والموجودات.</p>	<p>دائرة شؤون المفاوضات</p>

### المخالفات الإدارية الجوهرية في الهيئات العامة والصناديق وطرق معالجتها

اسم المؤسسة	المخالفات الإدارية الجوهرية	طرق معالجتها
سلطة المياه الفلسطينية	1- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام.	1- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.
دائرة شؤون اللاجئين	1- لا توجد وحدة رقابة داخلية .	1- ضرورة وجود وحدة رقابة داخلية فاعلة.
	2- لا يتم ترصيد إجازات الموظفين أو لاً بأول.	2- ضرورة الالتزام بقانون الخدمة المدنية فيما يتعلق بنظام الإجازات.
	3- لا يتم إجراء تقييم فعلي للأداء.	3- إجراء تقييم فعلي للأداء.
هيئة الحج والعمرة	1- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام.	1- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.
	2- لا يوجد وحدة رقابة داخلية فاعلة.	2- ضرورة تفعيل وتطوير وحدة الرقابة الداخلية.



3- إجراء تقييم فعلي للأداء.	3- لا يتم إجراء تقييم فعلي للأداء.	
1- ضرورة اعتماد هيكل تنظيمي ووصف وظيفي لكافة المستويات. 2- ضرورة وجود وحدة رقابة داخلية فاعلة. 3- العمل على الفصل في مهام وواجبات الوظائف المتشابهة. 4- ضرورة إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.	1- لا يوجد هيكل تنظيمي معتمد. 2- لا يوجد وحدة رقابة داخلية. 3- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام في الشؤون المالية والإدارية. 4- لا يتم إجراء تقييم فعلي للأداء.	سلطة الأراضي
1- ضرورة اعتماد هيكل تنظيمي ووصف وظيفي لكافة المستويات. 2- ضرورة وجود وحدة رقابة داخلية فاعلة. 3- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات. 4- ضرورة إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.	1- لا يوجد هيكل تنظيمي معتمد. 2- لا يوجد وحدة رقابة داخلية فاعلة. 3- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام. 4- لا يتم إجراء تقييم فعلي للأداء.	الهيئة العامة للمدن الصناعية
1 - ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات. 2 - ضرورة الالتزام باستخدام برنامج النظام المالي الفلسطيني المعتمد.	1 - لا يوجد فصل في الواجبات والمهام حيث يقوم موظف واحد بأكثر من عملية. 2 - لا يتم استخدام برنامج النظام المالي الفلسطيني المعتمد.	سلطة الطاقة الطبيعية والموارد الطبيعية
1 - ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات بين رئيس لجنة المشتريات ورئيس لجنة الاستلام.	1- لا يوجد فصل بين مهام رئيس لجنة الاستلام ورئيس لجنة المشتريات.	هيئة سوق رأس المال
1- إيجاد وحدة رقابة داخلية فاعلة ومستقلة تتبع لأعلى سلطة في الهرم التنظيمي.	1- لا توجد وحدة رقابة داخلية مستقلة تتبع لأعلى سلطة في الهرم التنظيمي.	هيئة تشجيع الاستثمار

<p>2- اعتماد هيكل تنظيمي ووصف وظيفي لكافة المستويات من الجهات ذات الاختصاص.</p> <p>3- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p>	<p>2- لا يوجد هيكل تنظيمي معتمد من الجهات ذات الاختصاص.</p> <p>3- لا يوجد فصل بين مهام أمين الصندوق والأعمال المحاسبية الأخرى.</p>	
<p>1- تفعيل وتعزيز دور وحدة الرقابة الداخلية.</p> <p>2- تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p> <p>3- إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.</p>	<p>1- لا تقوم وحدة الرقابة الداخلية بالمهام الملقاة على عاتقها بالشكل المطلوب.</p> <p>2- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام حيث يقوم موظف واحد بأكثر من عملية.</p> <p>3- لا يتم إجراء تقييم فعلي للأداء.</p>	<p>الهيئة العامة للشؤون المدنية</p>
<p>1- ضرورة تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p> <p>2 - تفعيل وتعزيز دور وحدة الرقابة الداخلية.</p>	<p>1- لا يوجد فصل في المهام والواجبات حيث يقوم موظف واحد بأكثر من عملية.</p> <p>2- لا تقوم وحدة الرقابة الداخلية بالمهام الملقاة على عاتقها بالشكل المطلوب.</p>	<p>سلطة جودة البيئة</p>
<p>1- تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p> <p>2- ضرورة تفعيل وتطوير عمل وحدة الرقابة الداخلية بحيث تشمل كافة أنشطة الديوان.</p>	<p>1- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام.</p> <p>2- لا تقوم وحدة الرقابة الداخلية بتغطية كافة نشاطات الديوان.</p>	<p>ديوان الموظفين العام</p>
<p>1- تناسب حجم وعمل وحدة الرقابة الداخلية مع حجم المؤسسة ونشاطاتها.</p> <p>2- تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.</p> <p>3- إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.</p>	<p>1- لا يوجد تناسب ما بين حجم ومستوى وحدة الرقابة الداخلية مع حجم وطبيعة العمل.</p> <p>2- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام في الدائرة المالية.</p>	<p>مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية</p>

	3- لا يتم إجراء تقييم فعلي للأداء.	
دائرة شؤون المفاوضات	1- لا يوجد وحدة للرقابة الداخلية تقوم بأعمال الرقابة والتدقيق على كافة نشاطات الدائرة. 2- لا يتم إجراء تقييم فعلي للأداء. 3- لا يوجد فصل بين مهام أمين الصندوق وأعمال المحاسبة الأخرى.	1- ضرورة وجود وحدة للرقابة الداخلية تقوم بأعمال الرقابة والتدقيق على كافة نشاطات الدائرة. 2- إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة. 3- تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.

## رابعاً: المحافظات

أظهرت نتائج تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي للمحافظات الشمالية أنه يوجد تحسن في بناء عناصر النظام ولكن درجة الثقة في هذا النظام منتصف العام 2008 كانت بشكل عام ضعيف، حيث لم ترقى أية محافظة إلى درجة ممتاز في توافر عناصر نظام الرقابة والتدقيق الداخلي. المحافظات التي حصلت على تقدير جيد في مدى توافر عناصر نظام الرقابة والتدقيق الداخلي فهي (محافظة بيت لحم، محافظة الخليل) وتشكل ما نسبته 22% من المحافظات. في حين حصلت محافظة نابلس وأريحا على تقدير متوسط مشكلة ما نسبته 22% من المحافظات الشمالية، أما باقي المحافظات (سلفيت، جنين، رام الله والبيرة، قلقيلية وطولكرم) فقد حصلت على تقدير ضعيف وتشكل ما نسبته 56% من المحافظات الشمالية والجدول رقم (7) يوضح ذلك.

جدول رقم (7): يبين تقييم درجة الثقة في مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي للمحافظات منتصف العام 2008 (بعيداً عن تقييم الأداء)

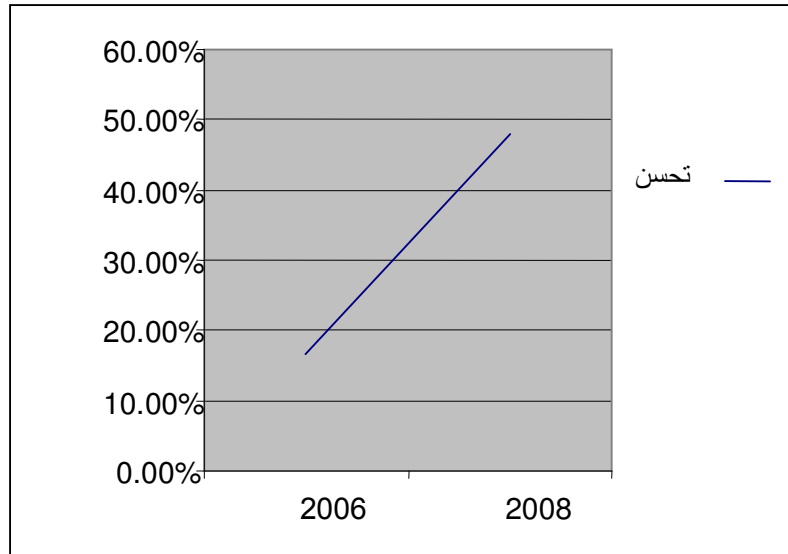
المحافظة	هيكل تنظيمي سليم	توصيف دقيق للوظائف	نظام محاسبي متكامل	نظام محوسب	تطوير للموارد البشرية	تقييم الأداء الفعلي	الفصل في الواجبات	وحدة رقابة داخلية سليمة	التقييم العام للنظام
محافظة بيت لحم	%100	%60	%71	%100	%80	%60	%80	%60	%73
محافظة الخليل	%100	%60	%57	%67	%80	%60	%80	%60	%70
محافظة نابلس	%100	%40	%71	%67	%80	%0	%100	%80	%68.8
محافظة أريحا	%100	%40	%71	%100	%60	%60	%20	%10	%51
محافظة سلفيت	%100	%60	%71.40	%0	%80	%20	%20	%0	%42
محافظة جنين	%80	%20	%64	%0	%40	%50	%40	%10	%40
محافظة رام الله والبيرة	%0	%40	%50	%67	%40	%80	%40	%0	%34
محافظة قلقيلية	%100	%40	%0	%0	%20	%60	%0	%20	%31.0
محافظة طولكرم	%100	%60	%0	%0	%50	%0	%0	%0	%25
معدل الدقة كنسبة مئوية عام 2008	%87	%47	%51	%45	%59	%43	%42	%27	%48

بما أن التقييم العام لنظام الرقابة والتدقيق الداخلي في المحافظات خلال منتصف العام 2008 كان ضعيف بشكل عام فهذا يدل على أن معظم مقومات نظام الرقابة لها ما زال ضعيفاً، وإن كان هناك بعض التحسن البسيط في هذه المقومات ولكنه ما زال في إطار المستوى الضعيف، ولا بد من اتخاذ إجراءات أكثر فعالية من أجل الارتقاء بنظام الرقابة والتدقيق الداخلي في معظم المحافظات والجدول التالي يبين ذلك.

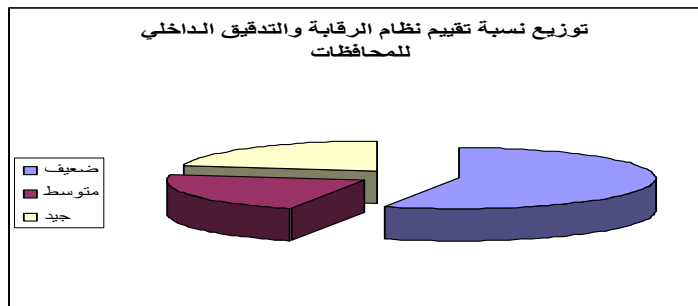
جدول رقم (8): يبين مقارنة لمدى توفر مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي للمحافظات الشمالية ما بين منتصف العام 2006 ومنتصف العام 2008 (بعيداً عن تقييم الأداء)

تقييم عام لنظام الرقابة الداخلية %	وحدة رقابة داخلية سليمة %	الفصل في الواجبات %	تقييم الأداء الفعلي %	تطوير للموارد البشرية %	نظام محوسب %	نظام محاسبي متكامل %	توصيف دقيق للوظائف %	هيكل تنظيمي سليم %	
16.5%	7.5%	2.5%	0%	24%	38%	21%	10%	45%	معدل الدقة كنسبة مئوية عام 2006
48%	27%	42%	43%	59%	45%	51%	47%	87%	معدل الدقة كنسبة مئوية عام 2008
تحسن	تحسن	تحسن	تحسن	تحسن	تحسن	تحسن	تحسن	تحسن	النتيجة

الشكل رقم (6): يبين مقارنة لمدى توفر مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي للمحافظات الشمالية ما بين منتصف العام 2006 ومنتصف العام 2008 (بعيداً عن تقييم الأداء)



الشكل رقم (7): يبين توزيع نسبة تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي للمحافظات الشمالية



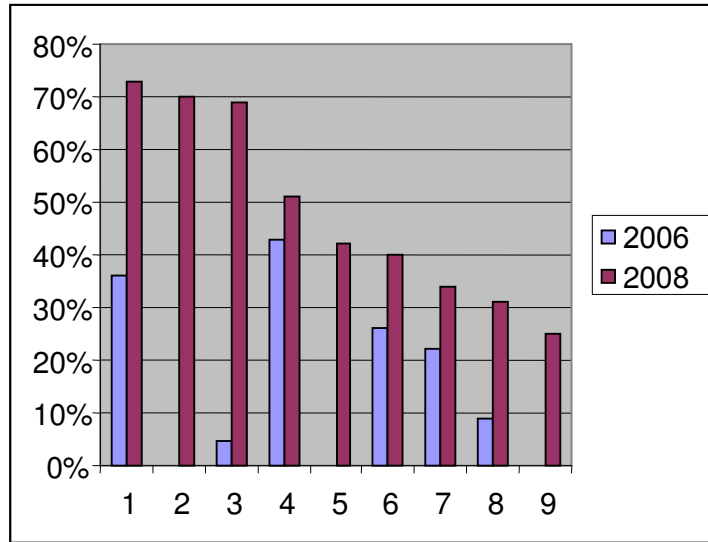
ومن خلال مقارنة وضع المحافظات في منتصف العام 2006 ومنتصف العام 2008 نلاحظ أن جميع المحافظات تقدمت في بناء نظام الرقابة والتدقيق الداخلي ولكنها ما زالت تفتقر لنظام رقابة وتدقيق داخلي سليم وبحاجة إلى بناء وتعزيز القدرات حتى ترقى إلى ممتاز، ولعل أكبر مثال يتضح لنا من خلال الجدول أدناه ما قامت به محافظة الخليل، حيث أن نظام الرقابة لم يكن موجوداً فيها إلا أنها ارتقت به من خلال العمل الجاد والهادف إلى بناء وتطوير مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي إلى مستوى جيد وخلال فترة قياسية في منتصف العام 2008، وهذا يدل على إرادة قدرة المحافظ والمؤسسة في تعزيز بناء النظام والعمل المؤسسي.

كما أن محافظة نابلس ارتقت بنظامها من ضعيف إلى متوسط، بينما ارتقت محافظة بيت لحم بنظام الرقابة من ضعيف إلى جيد.

**جدول رقم (9): يبين تقييم درجة الثقة في مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي للمحافظات الشمالية خلال منتصف العام 2006 ومنتصف العام 2008 (بعيداً عن تقييم الأداء)**

المحافظة	التقييم العام للنظام لسنة 2006	التقييم العام للنظام لسنة 2008	التقدير	تغير القيمة المضافة في المحافظات	أداء بناء نظام الرقابة والتدقيق الداخلي في عهد حكومة تسيير الأعمال
محافظة بيت لحم	%36	%73	جيد	%37	تحسن
محافظة الخليل	%0	%70	جيد	%70	تحسن
محافظة نابلس	%4.7	%68.8	متوسط	%64.1	تحسن
محافظة أريحا	%43	%51	متوسط	%8	تحسن
محافظة سلفيت	-----	%42	ضعيف		
محافظة جنين	%26	%40	ضعيف	%14	تحسن
محافظة رام الله	%22	%34	ضعيف	%12	تحسن
محافظة قلقيلية	%9	%31	ضعيف	%22	تحسن
محافظة طولكرم	%0	%25	ضعيف	%25	تحسن

الشكل رقم (8): يبين تقييم درجة الثقة في مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي للمحافظات الشمالية خلال منتصف العام 2006 ومنتصف العام 2008 (بعيداً عن تقييم الأداء)



وقد سجلت المخالفات الجوهرية التالية

المخالفات المالية الجوهرية في المحافظات الشمالية وطرق علاجها

اسم المؤسسة	المخالفات المالية الجوهرية	طرق معالجتها
محافظه رام الله والبيرة	1- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية. 2- لا يتم إجراء جرد دوري و مفاجئ للأصول والصندوق والموجودات.	1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية. 2- إجراء جرد دوري ومفاجئ على الأصول والصندوق والموجودات.
محافظه الخليل	1- لا يتم تدقيق النفقات قبل اعتمادها للصرف. 2- لا يوجد قسم لحركة السيارات ولا يتم استخدام سجل لحركة السيارات.	1- تدقيق النفقات قبل اعتمادها للصرف. 2- إيجاد قسم لحركة السيارات واستخدام سجلات ونماذج الحركة.
محافظه نابلس	1- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية. 2- لا يتم إشراك كافة المستويات الإدارية في إعداد الموازنات.	1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية. 2- إتباع الأصول العلمية في إعداد الموازنات، وإشراك جميع الإدارات والدوائر في إعدادها.
محافظه طولكرم	1- عدم اكتمال الدورة المستندية للشؤون المالية واللوازم. 2- لا يتم إعداد تسويات بنكية.	1- ضرورة اكتمال الدورة المستندية للشؤون المالية واللوازم. 2- الالتزام بإعداد تسويات بنكية بشكل

<p>دوري ومنتظم.</p> <p>3- إجراء جرد دوري ومفاجئ على الأصول والصندوق والموجودات بشكل دوري ومفاجئ</p> <p>4- إيجاد قسم لحركة السيارات واستخدام سجلات ونماذج الحركة.</p>	<p>3- لا يتم إجراء جرد دوري و مفاجئ للأصول والصندوق والموجودات.</p> <p>4- لا يوجد قسم لحركة السيارات ولا يتم استخدام سجل لحركة السيارات.</p>	
<p>1- استخدام الدفاتر والسجلات المحاسبية الملائمة والمنصوص عليها بالنظام.</p> <p>2- ضرورة إعداد واعتماد الأصول العلمية في إعداد الموازنات والصرف من خلالها.</p>	<p>1- النظام المحاسبي المستخدم لا يتضمن دفاتر والسجلات المحاسبية الملائمة والمنصوص عليها.</p> <p>2- لا يتم الاعتماد على الموازنات في الصرف.</p>	<p>محافظة جنين</p>
<p>1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>2- الالتزام بالصرف النقدي وفقا للنظام المالي.</p> <p>3- الالتزام باعتماد سندات الصرف من قبل القائمين على ذلك.</p>	<p>1- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p> <p>2- لا يوجد سقف أعلى للصرف النقدي.</p> <p>3- لا يتم اعتماد سند الصرف من قبل معديه.</p>	<p>محافظة بيت لحم</p>
<p>1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>2- إجراء جرد دوري ومفاجئ على الأصول والصندوق والموجودات.</p> <p>3- إيجاد قسم للمشتريات واللوازم وتفعيلها.</p>	<p>1- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p> <p>2- لا يتم إجراء جرد دوري و مفاجئ للأصول والصندوق والموجودات.</p> <p>3- لا يوجد قسم للمشتريات واللوازم والمستودعات.</p>	<p>محافظة قلقيلية</p>
<p>1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>2- إيجاد قسم للمشتريات واللوازم وتفعيلها.</p>	<p>1- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p> <p>2- لا يوجد قسم للمشتريات والمخازن.</p>	<p>محافظة أريحا والأغوار</p>
<p>1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>2- إجراء جرد دوري ومفاجئ على الأصول والصندوق والموجودات.</p> <p>3- إعداد سجل بالموجودات الثابتة.</p>	<p>1- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p> <p>2- لا يتم إجراء جرد دوري و مفاجئ للأصول والصندوق والموجودات.</p> <p>3- لا يوجد سجل خاص للموجودات الثابتة.</p>	<p>محافظة سلفيت</p>



## المخالفات الإدارية الجوهرية في المحافظات وطرق علاجها

اسم المؤسسة	المخالفات الإدارية الجوهرية	طرق معالجتها
محافظة رام الله والبيرة	1- لا يوجد هيكل تنظيمي معتمد. 2- لا يوجد وحدة للرقابة الداخلية. 3- لا يوجد تدريب للكادر البشري في المحافظة. 4- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام.	1- إعداد واعتماد هيكل تنظيمي ووصف وظيفي. 2- إنشاء وحدة للرقابة الداخلية. 3- إتباع سياسة لتنمية وتدريب الكادر البشري. 4- تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.
محافظة الخليل	1- وحدة الرقابة الداخلية غير فاعلة. 2- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام. 3- لا يوجد سياسة سليمة للتعيينات.	1- تفعيل وتطوير وحدة الرقابة الداخلية. 2- تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات. 3- إيجاد سياسة سليمة لتعيين الموظفين.
محافظة نابلس	1- لا يتم إجراء تقييم فعلي للأداء.	1- إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.
محافظة طولكرم	1- لا يوجد وحدة رقابة داخلية. 2- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام. 3- لا يتم إجراء تقييم فعلي للأداء.	1- إنشاء وحدة للرقابة الداخلية. 2- تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات. 3- إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.
محافظة جنين	1- وحدة الرقابة الداخلية غير فاعلة. 2- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام. 3- لا يوجد سياسة سليمة وملائمة لتعيين الموظفين. 4- لا يوجد تقييم فعلي للأداء.	1- ضرورة تفعيل وتطوير عمل وحدة الرقابة الداخلية. 2- تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات. 3- إتباع سياسة سليمة وملائمة لتعيين الموظفين. 4- إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.
محافظة بيت لحم	1- وحدة الرقابة الداخلية غير فاعلة. 2- لا يوجد سياسة سليمة وملائمة لتعيين الموظفين. 3- لا يوجد تقييم فعلي للأداء.	1- ضرورة تفعيل وتطوير عمل وحدة الرقابة الداخلية. 2- إتباع سياسة سليمة وملائمة لتعيين الموظفين. 3- إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.

وأسس واضحة ومحددة.		
1- ضرورة تفعيل وتطوير عمل وحدة الرقابة الداخلية. 2- تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات. 3- العمل على تنمية وتدريب الكادر البشري في المحافظة.	1- وحدة الرقابة الداخلية غير فاعلة. 2- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام. 3- لا يوجد سياسة لتنمية وتدريب الكادر البشري في المحافظة.	محافظة قلقيلية
1- ضرورة تفعيل وتطوير عمل وحدة الرقابة الداخلية. 2- تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.	1- وحدة الرقابة الداخلية غير فاعلة. 2- لا يوجد فصل في الواجبات والمهام في الدائرة المالية.	محافظة أريحا والأغوار
1- إيجاد وحدة للرقابة الداخلية. 2- إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.	1- لا يوجد وحدة للرقابة الداخلية. 2- لا يوجد تقييم فعلي للأداء.	محافظة سلفيت

### خامساً: قوى الأمن والشرطة

أجرى ديوان الرقابة تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي في قوات الأمن والشرطة منتصف العام 2008 وأظهرت النتائج أن:

جهاز الأمن الوقائي هو الجهاز الوحيد بين الأجهزة الأمنية الذي حصل على تقدير ممتاز في درجة الثقة بالنظام بنسبة 14%، بينما حصل كلاً من (جهاز الأمن الوطني، هيئة الإمداد والتجهيز العسكري، الخدمات الطبية العسكرية، المديرية العامة للشرطة) على تقدير متوسط لدرجة الثقة بالنظام أي ما نسبته 57%، كما حصل جهاز الدفاع المدني وجهاز الارتباط العسكري على تقدير ضعيف لدرجة الثقة بالنظام أي ما نسبته 29%.

جدول رقم (10): يبين تقييم درجة الثقة في مقومات نظام الرقابة والتدقيق الداخلي لقوات الأمن والشرطة  
منتصف العام 2008 (بعيداً عن تقييم الأداء)

التقييم العام للنظام	وحدة رقابة داخلية سليمة	الفصل في الواجبات	تقييم الأداء الفعلي	تطوير للموارد البشرية	نظام محوسب	نظام محاسبي متكامل	توصيف دقيق للوظائف	هيكل تنظيمي سليم	المؤسسة
%81	%80	%80	%30	%90	%100	%78	%100	%100	جهاز الأمن الوقائي
%68	%0	%90	%100	%100	%100	%86	%60	%80	جهاز الأمن الوطني
%56	%0	%100	%0	%100	%100	%57	%60	%100	هيئة الإمداد والتجهيز العسكري
%56	%0	%0	%60	%100	%67	%71.4	%100	%100	الخدمات الطبية العسكرية
%50	%0	%60	%80	%90	%67	%14	%60	%100	المديرية العامة للشرطة
%42	%0	%0	%40	%90	%0	%50	%80	%70	الدفاع المدني
%19	%0	%40	%0	%70	%0	%36	%0	%0	جهاز الارتباط العسكري

وبالمقارنة ما بين منتصف العام 2006 ومنتصف العام 2008 يتضح ومن خلال الجدول أدناه أن هناك تقدم واضح في درجة الثقة بنظام الرقابة في بعض الأجهزة حيث ارتقى نظام الرقابة في جهاز الأمن الوقائي من ضعيف إلى ممتاز، بينما ارتقى نظام الرقابة في هيئة الإمداد والتجهيز العسكري من ضعيف إلى متوسط، وكذلك لمديرية العامة للشرطة.

## وقد سجلت المخالفات الجوهرية التالية

### المخالفات المالية الجوهرية في قوى الأمن وطرق علاجها

اسم المؤسسة	المخالفات المالية الجوهرية	طرق معالجتها
المديرية العامة للشرطة	<p>1- لا يوجد نظام محاسبي متكامل.</p> <p>2- لا يوجد سجل لحركة السيارات.</p> <p>3- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية</p> <p>4- لا يتم إعداد تسويات بنكية.</p> <p>5- الصرف النقدي بدون وجود سقف أعلى للصرف النقدي.</p> <p>4- لا يتم إشراك كافة المستويات الإدارية في إعداد الموازنات.</p> <p>6- لا يوجد رقابة على كوبونات البنزين.</p>	<p>1- إيجاد واعتماد نظام محاسبي متكامل.</p> <p>2- إعداد سجل لحركة السيارات.</p> <p>3- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>4- إعداد تسويات بنكية بصورة منتظمة.</p> <p>5- الالتزام بسقف أعلى للصرف النقدي.</p> <p>6- اعتماد الأصول العلمية في إعداد الموازنات وإشراك جميع الإدارات والدوائر في إعدادها.</p> <p>7- إيجاد رقابة فاعلة على كوبونات البنزين.</p>
الأمن الوطني	<p>1- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p> <p>2- لا يوجد سقف أعلى للصرف النقدي.</p> <p>3- يتم الاحتفاظ بمبالغ مالية نقدية كبيرة خلافا للنظام المالي.</p> <p>4- لا يتم إجراء جرد دوري و مفاجئ للأصول والصندوق والموجودات.</p>	<p>1- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>2- الالتزام بسقف أعلى للصرف النقدي.</p> <p>3- الاحتفاظ بمبالغ مالية نقدية وفقاً للقانون.</p> <p>4- إجراء جرد دوري ومفاجئ على الأصول والصندوق والموجودات.</p>
الأمن الوقائي	<p>1- لا يتم إجراء التسويات البنكية.</p> <p>2- لا يتم تدقيق النفقات قبل اعتمادها للصرف.</p> <p>3- تتم المدفوعات نقداً وليس بشيكات.</p> <p>4- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p>	<p>1- الالتزام بإعداد التسويات البنكية بصورة منتظمة.</p> <p>2- تدقيق النفقات قبل اعتمادها للصرف.</p> <p>3- الالتزام بسقف أعلى للصرف</p>

<p>النقدي.</p> <p>4- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p>		
<p>1- استخدام سجلات وبطاقات صنف للمخازن للوصول إلى نظام مستودعي سليم.</p> <p>2- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p>	<p>1- لا يوجد سجلات وبطاقات صنف للمخازن.</p> <p>2- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p>	<p>الخدمات الطبية العسكرية</p>
<p>1- إيجاد واعتماد نظام محاسبي متكامل.</p> <p>2- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>3- استخدام سجل لحركة السيارات.</p>	<p>1- لا يوجد نظام محاسبي متكامل من الدفاتر والمستندات.</p> <p>2- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p> <p>3- لا يوجد سجل لحركة السيارات.</p>	<p>هيئة الإمداد والتجهيز العسكري</p>
<p>1- الالتزام بإجراء تسويات بنكية بصورة منتظمة.</p> <p>2- إجراء جرد دوري ومفاجئ على الأصول والصندوق والموجودات.</p> <p>3- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>4- الالتزام بسقف للصراف النقدي حسب النظام.</p>	<p>1- لا يتم إعداد تسويات بنكية حسب الأصول.</p> <p>2- لا يتم جرد الصندوق والمستودعات بشكل دوري.</p> <p>3- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p> <p>4- لا يوجد سقف محدد لعملية الصرف النقدي.</p>	<p>الدفاع المدني</p>
<p>1- العمل وفق موازنة سنوية معتمدة.</p> <p>2- إيجاد واعتماد نظام محاسبي متكامل.</p> <p>3- الالتزام بالنظام المالي فيما يتعلق بالكفالات العدلية لذوي العهد المالية.</p> <p>4- إيجاد قسم مستقل للمشتريات.</p>	<p>1- لا يوجد موازنة سنوية معتمدة.</p> <p>2- لا يوجد نظام محاسبي يشتمل على دورة ونماذج مستنديه واضحة.</p> <p>3- لا يوجد كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.</p> <p>4- لا يوجد قسم مستقل للمشتريات.</p>	<p>جهاز الارتباط العسكري</p>

## المخالفات الإدارية الجوهرية في قوى الأمن وطرق علاجها

اسم المؤسسة	المخالفات الإدارية الجوهرية	طرق معالجتها
المديرية العامة للشرطة	1- لا يوجد وحدة للرقابة الداخلية. 2- لا يتم ضبط الحضور والانصراف والمغادرات للموظفين.	1- إيجاد وحدة للرقابة الداخلية فاعلة. 2- الالتزام بضبط الحضور والانصراف والمغادرات للموظفين.
الأمن الوطني	1- لا يوجد هيكل تنظيمي معتمد. 2- لا يوجد وحدة للرقابة الداخلية.	1- الإسراع في اعتماد الهيكل التنظيمي. 2- إيجاد وحدة رقابة داخلية فاعلة.
الأمن الوقائي	1- لا يوجد فصل بين الشراء والاستلام.	1- الفصل ما بين مهام الشراء والاستلام.
الخدمات الطبية العسكرية	1- لا يوجد وحدة رقابة داخلية. 2- لا يوجد فصل في المهام والواجبات. 3- لا يوجد تقييم فعلي للأداء.	1- إيجاد وحدة رقابة داخلية فاعلة. 2- تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات. 3- إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.
هيئة الإمداد والتجهيز العسكري	1- لا يوجد وحدة رقابة داخلية. 2- لا يوجد تقييم فعلي للأداء.	1- إيجاد وحدة رقابة داخلية فاعلة. 2- إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.
الدفاع المدني	1- لا يوجد وحدة رقابة داخلية. 2- لا يوجد فصل في المهام والواجبات. 3- لا يوجد تقييم فعلي للأداء.	1- إيجاد وحدة رقابة داخلية فاعلة. 2- تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات. 3- إجراء تقييم فعلي للأداء وفقاً لمعايير وأسس واضحة ومحددة.
جهاز الارتباط العسكري	1- لا يوجد وحدة رقابة داخلية. 2- لا يوجد هيكل تنظيمي معتمد. 3- لا يوجد فصل في المهام والواجبات.	1- إيجاد وحدة رقابة داخلية فاعلة. 2- اعتماد هيكل تنظيمي ووصف وظيفي. 3- تحقيق مبدأ الفصل في المهام والواجبات.

## الردود على تقارير عام 2008

قائمة بالردود من قبل الجهات الخاضعة للرقابة على التقارير التي أعدها الديوان

ملاحظات	تاريخ رد المؤسسة على التقرير (الوارد)	تاريخ إرسال التقرير إلى المؤسسة (الصادر)	طبيعة الرد على التقرير			اسم المؤسسة	الرقم
			سلبى	عادي	إيجابي		
	19/6/2008	29/5/2008		X		مجلس الوزراء	1.
تم مراجعة معدي التقرير.	25/6/2008	26/5/2008		X		وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	2.
	25/6/2008			X		وزارة الداخلية	3.
إن الهيئة تقوم بعمل تسويات بنكية ولكنها تتأخر في ذلك.	26/5/2008	25/6/2008		X		هيئة الحج والعمرة	4.
	3/6/2008	26/5/2008			X	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	5.
	4/6/2008	1/6/2008			X	هيئة سوق رأس المال	6.
لا يوجد ما يدحض صحة المخالفات المذكورة.	3/6/2008			X		وزارة الإعلام	7.
هناك رد سلبي على الردود على مراسلات الديوان .	26/6/2008	29/5/2008		X		وزارة السياحة والآثار.	8.
تبين أن التقرير الذي أعده الديوان بخصوص الضفة الغربية وأن الرد بخصوص غزة.	5/6/2008	3/6/2008		X		سلطة الطاقة والموارد الطبيعية	9.
	12/6/2008			X		منتدى شارك الشبابي.	10.
	28/5/2008	10/4/2008			X	هيئة الحج والعمرة.	11.

هناك ردود غير مبررة.	30/6/2008			X		وزارة التخطيط	.12
هناك ردود غير مبررة.	26/6/2008			X		وزارة شؤون المرأة	.13
	2/7/2008	4/6/2008			X	وزارة العدل	.14
	2/7/2008	26/5/2008			X	وزارة الشؤون الاجتماعية	.15
	8/7/2008				X	الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار	.16
هناك مبررات غير مقنعة.	13/7/2008			X		وزارة الاقتصاد الوطني	.17
	7/7/2008	28/5/2008			X	ديوان الرئاسة	.18
	6/7/2008	3/6/2008			X	وزارة الأشغال العامة والإسكان	.19
	8/7/2008	8/6/2008			X	سلطة جودة البيئة	.20
	18/6/2008				X	سلطة الأراضي	.21
- رد سلبي على إحدى الملاحظات: بخصوص عدم وجود تقييم فعلي للأداء، يوجد هنالك تناقض في تقرير الديوان حيث يشير الجدول بوجود تحسن على تقييم الأداء.	6/7/2008			X		وزارة الحكم المحلي	.22
	3/7/2008	10/6/2008	X			وزارة الشؤون الخارجية	.23
	24/7/2008	9/7/2008			X	محافظة أريحا والأغوار	.24
	4/8/2008	22/7/2008			X	محافظة نابلس	.25
	6/8/2008				X	الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة / رام الله	.26



	11/8/2008	7/7/2008			X	محافظة الخليل	.27
	25/8/2008	28/7/2008			X	مؤسسة المواصفات والمقاييس/رام الله	.28
	2/9/2008	6/8/2008			X	محافظة جنين	.29
- بالنسبة إلى تقييم الأداء الفعلي، المؤسسة تطلب توضيح هذا المفهوم.	16/9/2008	19/8/2008			X	هيئة الإمداد والتجهيز/وزارة الداخلية والأمن الوطني/رام الله	.30
	24/8/2008	6/8/2008			X	مجلس الخدمات المشتركة لمياه الشرب والصرف الصحي لبلدات غرب محافظة جنين	.31
- في النقطة التاسعة من الرد على التقرير، ينتقدون تقرير الديوان، البند الثاني من تقرير الديوان؛ لوصف الشرطة على أنها جمعية.	13/8/2008	24/7/2008		X		المديرية العامة للشرطة/رام الله	.32
- المحافظة تستغرب قول الديوان عن دور وزارة الحكم المحلي، الجواب أن هذا يعتبر خلل مطبعي لا أكثر.	18/8/2008				X	محافظة رام الله والبيرة	.33
	13/8/2008				X	الأمن العام/مديرية الخدمات الطبية	.34
	25/9/2008	16/9/2008		X		الاستخبارات العسكرية	.35

**من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:**

- 1- إن نسبة الوزارات التي ردت على تقارير الديوان هي 14 وزارة من أصل 23 بنسبة 60%، وقد كانت الردود مقسمة على النحو الآتي:
  - 4 وزارات ردها إيجابي بنسبه 28% من إجمالي الردود.
  - 9 وزارات ردها عادي بنسبه 64% من إجمالي الردود.
  - 1 وزارة ردها سلبي بنسبه 7% من إجمالي الردود.
- 2- إن نسبة المؤسسات والهيئات العامة التي ردت على تقارير الديوان هي 9 من أصل 14 مؤسسة بنسبة 64 %، وقد كانت الردود مقسمة على النحو الآتي:
  - 7 مؤسسات ردها إيجابي بنسبه 77% من إجمالي الردود.
  - 2 من المؤسسات ردها عادي بنسبه 23% من إجمالي الردود.
- 3- إن نسبة المحافظات التي ردت على تقارير الديوان هي 5 من أصل 9 محافظة بنسبة 56%، وقد كانت الردود جميعها إيجابية بنسبه 100% من إجمالي الردود.
- 4- إن نسبة قوى الأمن التي ردت على تقارير الديوان هي 4 من أصل 7 منها بنسبة 57 %، وقد كانت الردود مقسمة 50% ردها إيجابي و 50% ردها سلبي.

## 2- قضايا ومهام رقابية تتعلق بسوء إدارة وهدر للمال العام

القضية الأولى: لجنة الكشف والاستئجار لإسكان حجاج فلسطين لموسم حج 1429هـ/2008  
أهم المخالفات الجوهرية:

1- تشكيل لجنة الكشف والاستئجار جاء بموجب قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الحج والعمرة (وزير الأوقاف) وليس من خلال مجلس الوزراء أو المصادقة على تلك اللجنة خلافاً لقانون اللوازم العامة رقم (9) لسنة 2004 المادة رقم (11، 16).

2- عدم قيام اللجنة بالكشف الحسي على جميع العمارات التي قررت اللجنة الكشف عنها حيث اقتصر الكشف على جزء منها على الرغم من قيام ممثل ديوان الرقابة بتوجيه كتاب خطي لرئيس الهيئة بهذا الخصوص.

3- ارتكاب وزير الأوقاف والشؤون الدينية عدة مخالفات قانونية أثناء عمل اللجنة في الأراضي السعودية وهي على النحو الآتي:

أ- قيام الوزير باستئجار عمارتين والتوقيع على العقود منفرداً دون معرفة وعلم اللجنة مما ترتب على هذه المخالفة التزامات مالية كبيرة على السلطة الوطنية الفلسطينية بقيمة (5252550) ريال سعودي دفع منها (800000) ريال سعودي.

ب- محاولة الوزير التدخل لفرض إرساء العطاء على إحدى الشركات الوسيطة التي استبعدت من المنافسة .

ت- قيام وزير الأوقاف والشؤون الدينية بالتهديد والوعيد لبعض أعضاء اللجنة.

ث- عدم مشاركة وزير الأوقاف والشؤون الدينية في كافة أعمال واجتماعات اللجنة في مكة والمدينة المنورة على الرغم من تواجده في تلك الأماكن خلال هذه الفترة وذلك خلافاً لأحكام المادة (16) فقرة (ب) من قانون اللوازم العامة.

استناداً إلى ما تقدم يوصي ديوان الرقابة المالية والإدارية:

1- تحميل وزير الأوقاف والشؤون الدينية شخصياً المسؤولية الكاملة عن دفع مبلغ (800000) ريال سعودي والمدفوعة من قبل هيئة الحج والعمرة، وباقي المبلغ الذي قد يصل إلى (5252550) ريال سعودي.

2- تحميل وزير الأوقاف والشؤون الدينية كافة نفقات سفر وإقامة ابنه.

3- إجراء المقتضى القانوني بحق وزير الأوقاف لإزالة الشبهات الناجمة عن توقيع عقدين استئجار دون علم اللجنة، وكذلك محاولة فرضه إحدى الشركات الوسيطة على اللجنة بالرغم من استبعادها من المنافسة.

4- مساءلة الوزير حول دوافع التهديد والوعيد لبعض أعضاء اللجنة بموجب أحكام قانون العقوبات رقم (16) لعام 1960 المواد رقم (353 و 354).

## القضية الثانية: تسكين موظفي وزارة المالية على الهيكل التنظيمي

أهم المخالفات الجوهرية:

- 1- عدم تحقق مبدأ الشفافية والنزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص في تسكين موظفي وزارة المالية، وذلك بمخالفة المادة (56) من اللوائح المنظمة لقانون الخدمة المدنية والمتمثلة بعدم الإعلان الداخلي لشغل الوظائف على الهيكل التنظيمي.
- 2- مخالفة المادة (56) من اللوائح المنظمة لقانون الخدمة المدنية والمتمثلة بعدم إجراء مسابقة لشغل الوظائف على الهيكل التنظيمي.
- 3- عدم الالتزام بالمادة (44) من قانون الخدمة المدنية والمتمثلة بعدم اعتماد معايير لشغل و تسكين الموظفين على الهيكل التنظيمي.

## رأي الديوان:

لم يتم تحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص في تسكين موظفي وزارة المالية على الهيكل التنظيمي.

## استناداً إلى ما تقدم يوصي ديوان الرقابة المالية والإدارية:

- 1- إعادة تسكين موظفي وزارة المالية وفقاً لأحكام قانون الخدمة المدنية 2005 واللوائح المنظمة له.
- 2- وقف الأثر المالي والإداري الناتج عن عملية التسكين.
- 3- إعادة هيكلة وزارة المالية وفق أسس مهنية.

## القضية الثالثة: بلدية طولكرم

أهم المخالفات الجوهرية:

- 1- صرف مبلغ (250000) شيكل من خزينة البلدية لشخص يدعى (ف) بدون وجه حق وتم تسجيلها في حسابات البلدية على أنها دفعة لشركة الكهرباء القطرية.
- 2- التلاعب في سند الصرف بإدخال معززات صرف غير حقيقية وتزوير المرفقات.
- 3- تأخر الشخص المذكور " ف " في إرجاع المبلغ إلى ما بعد 21 يوم من تاريخ حصوله عليه وتم إيداع المبلغ نقداً في حسابات البلدية في البنك.
- 4- تناقض أقوال رئيس البلدية والمحاسب في القضية المذكورة والمثبتة بمحاضر سماع أقوال رسمية.
- 5- التسويات البنكية المعدة من قبل البلدية لا تظهر صحة الصرف الحقيقي.
- 6- إن حدود المسؤولية بالصرف تقع على مصدر السند أصلاً وهو المحاسب وموقعة رئيس البلدية وذلك بإقرارهما وبالفعل المالي منهما.

## رأي الديوان:

- إن فعل المذكورين وهما رئيس البلدية والمحاسب يشكل مخالفة مالية جوهريّة خلافاً لأحكام قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960 المواد (المادة 183-التهاون في القيام بواجبات الوظيفة، المادة 175-استثمار الوظيفة، المادة 176-الحصول على منفعة شخصية والاتجار غير المشروع، المادة 262، 260-التزوير، المادة 263-إحداث تشويش في موضوع أو ظروف سند، المادة 422-إساءة الائتمان).

## استناداً إلى ما تقدم يوصي ديوان الرقابة المالية والإدارية:

- اتخاذ المقتضى القانوني بحق:
  - 1- رئيس بلدية طولكرم.
  - 2- محاسب البلدية.
  - 3- الشخص الذي حول له المبلغ (ف).

### 3- العطاءات والشكاوى والاستشارات

#### أ- العطاءات:

انطلاقاً من مبدأ الشفافية والنزاهة التي هي من قيم الديوان الجوهريّة قام ديوان الرقابة الماليّة والإدارية خلال الربع الثاني من العام 2008 بحضور عطاءات بصفة عضو مراقب لدى دائرة اللوازم العامة وعددها "63" عطاء ولدى وزارة الأشغال العامة وعددها 47 عطاء، و4 عطاءات لدى البلديات، وعطاءات خاصة لدى عدة وزارات وعددها 10 عطاءات منها العطاء الخاص بوزارة الاقتصاد والصحة والنقل والتربية.

#### سجل ديوان الرقابة بعض الملاحظات ومعوقات عمل لجان العطاءات وفقاً لما يلي:

1. لا يتم اعتماد سياسة عامة مبنية على خطة للمشتريات من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية؛ بالاعتماد على الشراء وفقاً لموازنة معتمدة ومصادق عليها من بداية السنة الماليّة، ولا تبنى سياسة الشراء على خطط الوزارات وأهدافها.  
يظهر تأثير عدم التخطيط عند طرح العطاءات المركزيّة على وجه الخصوص.
2. افتقار دوائر العطاءات لذوي الخبرة في إعداد ما تحويه كراسات العطاءات من مواصفات فنيّة، ويظهر ذلك عند المفاضلة بين السلع في التقييم الفني أو الإحالة وفقاً للأجود، أو شراء سلع بناء على الأرخص دون بيان مواصفات اللوازم الموردة.
3. نقص عدد المشاركين في العطاءات المركزيّة (الجدول يوضح في البند الخاص بالشركات التي اشترت العطاء عدد المشاركين)، ومن ذلك البنود الخاصة بالمطبوعات والتموين واللوحات الكهربائيّة والموكيت والبرادي والأجهزة الكهربائيّة باختلاف أنواعها.  
يعود السبب في نقص المشتركين إلى التأخر الدائم من قبل وزارة الماليّة في سداد الالتزامات الماليّة المترتبة للموردين، وتأخر المعاملات لدى الدوائر المعنيّة ومنها الوزارة والمؤسسة المورد لها ودائرة اللوازم والرقابة والتدقيق والخزينة.
4. اشترطت المادة 15 من قانون اللوازم العامة رقم 9 لسنة 1998 ضرورة حضور اللجنة بكامل أعضائها لصحة انعقاد الجلسات، وهم من الموظفين في الوزارات اللذين قد يتعارض حضورهم في بعض الأحيان مع التزاماتهم في العمل أو إجازاتهم مع كثرة انعقاد جلسات اللجنة، ونتيجة لهذا الوضع يلاحظ تأخر أو عدم حضور أعضاء اللجنة جلسات العطاءات وتأخر انعقاد اللجان الفنيّة في حالات أخرى لنفس السبب.
5. عدم وجود نظام مكافآت خاص باللجنة وضعف الإمكانيات الماديّة المتاحة من موظفين ولوازم مكتبيّة وسوء المكان المخصص.

6. تشكل لجنة الاستلام وفقاً لقانون اللوازم من قبل الوزارة أو المؤسسة دون خضوع اللوازم الموردة لإشراف اللجنة أو اللوازم العامة.
- تظهر نتائج عدم إشراف اللجنة أو الإدارة العامة للوازم المشتراة على عدم دقة مطابقة اللوازم عند استلامها مع المواصفات الواردة في قرار الإحالة، نتيجة عدم فهم المواصفة في بعض الحالات أو عدم إمكانية تزويد الوزارات أو المؤسسات للعطاءات المركزية.
7. لا يوجد نظم محسوبة أو دليل إجراءات للجنة العطاءات المركزية أو موقع الكتروني لنشر البيانات، الأمر الذي يزيد من تكاليف أعمال اللجنة ويصعب التعامل بين اللجنة والجهات المستفيدة أو الجهات ذات العلاقة.
8. يتم الفصل في الاعتراضات المقدمة على قرار الإحالة الأولي من قبل اللجنة، خلافاً للقواعد العامة المنظمة لمبدأ الطعن في القرارات أو التظلم.
9. لا يوجد لدى اللجنة سجلات لتأهيل الشركات أو نظم لتسجيل المخالفات أو لوائح سوداء بالموردين.
- يظهر تأثير عدم وجود السجلات عند طلب الجهات عدم الإحالة على أحد الموردين لعدم التزامه أو مخالفته شروط العقد.

**والمالحق رقم (1): يوضح العطاءات التي شارك بها الديوان بصفة عضو مراقب  
خلال الربع الثاني من العام 2008**

### **التوصيات:**

1. تخطيط عمليات شراء لوازم السلطة بناء على موازنة مصادق عليها، على أن يتم بناء الموازنة على الخطط الإستراتيجية والسنوية الخاصة بكل وزارة أو مؤسسة.
2. وضع مواصفات عامة ومجردة من قبل ذوي الاختصاص.
3. اعتماد نظام مكافآت لاستخدام الخبراء وفقاً لما تقدم ووفقاً للقانون.
4. حجز قيمة السلع المطروحة نقداً لدى الوزارة أو الخزينة وتسهيل إجراءات القبض لقيمة للسلع الموردة.
5. تعديل نص القانون بخصوص حضور أعضاء اللجنة.
6. تعزيز دور اللجنة من خلال توفير الإمكانات المادية اللازمة من أجهزه ومعدات وموظفين ومكان مناسب.
7. حوسبة عمل اللجنة وتوفير موقع الكتروني خاص بها ودليل إجراءات.
8. توفير سجلات للشركات خاصة بالتأهيل والمخالفات.

9. تعديل القانون بجعل صلاحية البت في الاعتراضات من اختصاص لجنة عليا تتعدّد لهذه الغاية مكونه من وكيل وزارة المالية ووكيل الجهة الطالبة (في العطاء المركزي حسب الاختصاص، ووكيل وزارة الاقتصاد ووكيل وزارة الأشغال والمدير العام) أو من يفوضونهم.
10. تعزيز الإدارة بكادر متخصص يشرف على الاستلام إما بأخذ عينات لمطابقة المنفذ أو بالاستلام الفعلي للوازم مرتفعة القيمة.

## ب- الشكاوى:

قام ديوان الرقابة المالية والإدارية بمتابعة 56 شكوى خلال الفترة من 1/نيسان/2008 حتى 30/حزيران/2008، حيث تم إعداد مراسلات رسمية بخصوص الشكاوى للجهات ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات والرد على الديوان ضمن المدد القانونية وإيداء الرأي بالموضوع.

## سجل الديوان الملاحظات والطلبات الآتية على الشكاوى:

1. تشكيل فريق من الديوان لمراجعة أسس عمل اللجنة الخاصة في مجلس الوزراء والمشكلة لفحص الالتزام بالشرعية ومراجعة عينة من أعمال اللجنة.
2. عدم إصدار مجلس الوزراء لنظام تخصيص واستخدام المركبات الحكومية (آلية ومعايير التخصيص والاستخدام والضوابط القانونية).
3. عدم وجود نظام لإصدار رخص للتصوير السياحي من قبل وزارة السياحة رغم تكرار مطالبة الديوان.
4. استمرار الترفقيات بناء على الهيكليات خلافاً للقانون دون الاعتماد على أسس واضحة.
5. الفصل من الوظيفة دون استكمال الإجراءات القانونية.
6. عدم وجود أسس واضحة في احتساب العلاوات الخاصة بالأطباء وتكليف فريق لفحص هذا الموضوع.
7. عدم إبلاغ الديوان عن المخالفات التي تقع في الجهات خلافاً لأحكام المادة 36 والمادة 40 من قانون الديوان.
8. عدم وجود أسس واضحة في احتساب العلاوة الإدارية في وزارة النقل والمواصلات.
9. عدم تنفيذ الأحكام لدى دوائر الإجراءات في المحافظات الجنوبية بالاقطاع من الرواتب وعدم البحث عن حلول من قبل وزارة المالية، علماً بأن الأحكام بالاقطاع من الرواتب تتعلق بفئة التجار وفئة ضعيفة من المجتمع وتشمل نفقات الأرامل والمطلقات وأبناء المطلقات.
10. فرض ضريبة الأملاك على العقارات المؤجرة للسلطة في مناطق لا تخضع للضريبة.
11. عدم الالتزام بتنفيذ القرارات القضائية من قبل وزارة المالية وديوان الموظفين العام.
12. استمرار عدم وجود نظام يحكم ترخيص محطات المحروقات.



13. استمرار التأخر بعدم دفع رواتب الموظفين الجدد في وزارة التربية والصحة.
14. التأخر في متابعة التغييرات الحاصلة على ملفات الموظفين في وزارة التربية (المعلمين) في المحافظات الجنوبية (إعادة صرف راتب موقوف، تغير حالة، انتهاء، إجازة).
15. إنهاء خدمة الموظفين العاملين بعقود والرواتب المقطوعة وعدم احتساب التعويضات المالية لهم عن فترة الخدمة أو صرف مستحققاتهم المتأخرة.
16. سوء حالة المرفق القضائي في منطقة محافظة طولكرم.

والملحق رقم (2): يوضح الشكاوى التي تم فحصها ومتابعتها خلال الربع الثاني من العام 2008

### ج- الاستشارات

تم تقديم استشارات ومراجعات قانونية من قبل الديوان خلال الأشهر نيسان وأيار وحزيران في المواضيع الآتية، نتج عن بعض الاستشارات ملاحظات رقابية وتوصيات ومخاطبات بوجود مخالفات:

1. متابعة ملف الطحين المقدم من قبل برنامج الغذاء العالمي.
2. خضوع شركة الاتصالات لقانون الديوان رداً على الكتاب الصادر من الشركة بعدم اختصاص الديوان بالرقابة عليها، ملخص الاستشارة التأكيد على صلاحية الديوان.
3. تعديل قانون الديوان قرار بقانون، صدر خطاب التعديل إلى سيادة الرئيس تماشياً مع المعايير الدولية في مأسسة أجهزة الرقابة العليا (مستمر).
4. قرار مجلس الوزراء بإنشاء ديوان شكاوى لدى مجلس الوزراء وإصدار توصيات وكتب لكل من مجلس الوزراء وسيادة الرئيس حول عدم قانونية إنشاء هذا الديوان (لم يؤخذ بتوصيات الديوان بهذا الخصوص).
5. سلب صلاحيات ديوان الرقابة عن طريق إنشاء وحدات مراقبة مثيلة من قبل الحكومة وتشمل (المحاسب العام، الرقابة الإدارية، مديرية التدقيق الداخلي (لم تأخذ الحكومة بتوصيات الديوان).
6. قرار مجلس الوزراء إجراء مسابقة لتعين مدراء عامين في الديوان.
7. شكوى بلدية طولكرم، تم إحالة الملف للنيابة العامة.
8. مشاركة رئيس الديوان في مجلة اقتصادية.
9. الاختصاص بالرقابة على السلطة القضائية، تم إصدار خطاب لسعادة المستشار رئيس مجلس القضاء الأعلى وردّ سعادته إيجاباً بالتعاون ضمن الاختصاص القانوني للديوان.
10. اتفاقية هيئة الحج والعمرة مع شركة خاصة لتسهيل مرور المعتمرين، تم إصدار توصية بتدقيق أسس توقيع الاتفاقية وآليات فرض الرسوم للعمرة.

# الفصل الثالث

الموقف المالي للسلطة الوطنية  
الفلسطينية للربع الثاني من العام  
2008

## الموقف المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية للربع الثاني من العام 2008

### مقدمة

بعد إعادة بناء النظام المالي في وزارة المالية وانطلاق العمل به مطلع العام 2008 وما يتسم به هذا النظام من ميزات منها إعداد التقارير الفصلية والسنوية الخاصة بالوضع المالي للسلطة الوطنية، فإن هذا يدعو وزارة المالية إلى الإيفاء بالتزاماتها تجاه ديوان الرقابة المالية والإدارية المنصوص عليها قانوناً، غير أن وزارة المالية وخلافاً للمادة 32 من قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 15 لسنة 2004، والمادة 49 من النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 43 لسنة 2005، لم تلتزم بتزويد ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتقرير ربع السنوي الثاني من العام 2008 عن الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية في موعده المحدد قانوناً، إذ قامت بتزويد الديوان به بتاريخ 2008/9/29 متأخرة بذلك عن الموعد المحدد قانوناً ما يزيد عن الشهرين.

وبما ينسجم مع خطة التنمية والإصلاح فقد نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى حد بعيد في استعادة ثقة المواطنين والدائنين من خلال تنفيذها للموازنة وإدارة الديون، حيث تم توفير موارد مالية كافية لسداد الجزء الأكبر من متأخرات الرواتب وكذلك متأخرات القطاع الخاص وهذا عائد إلى أداء الإيرادات والدعم الخارجي للموازنة. من واقع التقرير ربع السنوي الثاني من العام/2008 عن الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية نجد ما يلي:

### أولاً: الإيرادات

بلغ إجمالي الإيرادات عن الربع الثاني-على أساس الالتزام- 614,700,000 دولار وبعده طرح الإرجاعات الضريبية (43.200.000)-يكون إجمالي صافي الإيرادات 571.500.000 دولار وبيان تفصيلها كما يلي:

النسبة إلى إجمالي الإيرادات	المبلغ/دولار	البيان
13.2%	80,900,000	إيرادات الضرائب المحلية
47.3%	290,600,000	إيرادات المقاصة
7.5%	46,100,000	رسوم وعائدات
32.1%	197,100,000	عوائد استثمارية
100%	614,700,000	الإجمالي

تشكل إيرادات المقاصة المصدر الأكبر في إيرادات السلطة الوطنية ما نسبة (47.3%) من إجمالي الإيرادات، وهي عبارة عن رسوم جمركية وضريبة القيمة المضافة ورسوم البترول، كما شكلت إيرادات عوائد استثمارية المصدر الثاني لإيرادات السلطة الوطنية ما نسبة (32.1%) من إجمالي الإيرادات، وهي عبارة عن عوائد من صندوق الاستثمار الفلسطيني تم قيدها مقابل تسديد قرض من الصندوق للسلطة الوطنية الفلسطينية.

بينما لم تحقق إيرادات الضرائب المحلية نسبة كبيرة من عائدات السلطة وهذا عائد إلى الركود الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى إلى الإعفاءات الممنوحة لسكان قطاع غزة من الضرائب والرسوم، كذلك بسبب عدم التزام المواطنين بدفع ما عليهم من ضرائب إلى خزينة السلطة بسبب عدم الوعي الضريبي من جهة ومن جهة أخرى قصور أجهزة السلطة في جباية الضرائب وتعزيز ثقافة الالتزام بدفعها لدى المكلفين.

#### 1. ولبيان بنود الإيرادات ونسبة مساهمة كل بند في إجمالي الإيرادات نرفق الجداول الآتية:

##### أ - إيرادات الضرائب المحلية (13.2%)

النسبة من إجمالي الإيرادات	النسبة من إيرادات الضرائب	المبلغ/دولار	البند
3.9%	29.5%	23,900,000	ضريبة الدخل
6.4%	48.8%	39,500,000	ضريبة القيمة المضافة
0.55%	4.2%	3,400,000	رسوم جمركية
0.02%	0.1%	100,000	مكوس المشروبات
2.2%	16.7%	13,500,000	مكوس السجائر
0.08%	0.6%	500,000	ضريبة الأملاك
13.2%	100%	80,900,000	مجموع إيرادات الضرائب المحلية

##### ب - إيرادات المقاصة (47.3%)

النسبة من إجمالي الإيرادات	النسبة من إيرادات المقاصة	المبلغ/دولار	البند
15%	31.6%	91,900,000	رسوم جمركية
17.6%	37.2%	108,100,000	ضريبة القيمة المضافة
0.2%	0.3%	1,000,000	ضريبة الشراء
14.6%	30.9%	89,700,000	ضريبة المحروقات
47.3%	100%	290,600,000	مجموع إيرادات المقاصة

ج - رسوم وعائدات (7.5%)

النسبة من الإيرادات	النسبة من الرسوم والعائدات	المبلغ/دولار	البند
0.05%	0.65%	300,000	رسوم طوابع
0.96%	12.80%	5,900,000	رسوم وزارة الداخلية
0.31%	4.12%	1,900,000	رسوم خدمات صحية
1.58%	21.04%	9,700,000	رسوم تأمين صحي
0.55%	7.38%	3,400,000	رسوم المواصلات
0.03%	0.43%	200,000	رسوم الزراعة
—	-	-	رسوم العمل
—	-	-	رسوم الحكم المحلي
—	-	-	رسوم دمج الذهب
0.10%	1.30%	600,000	رسوم وزارة الاقتصاد
0.07%	0.87%	400,000	رسوم المحاكم الشرعية
0.33%	4.34%	2,000,000	رسوم سلطة الأراضي
—	-	-	رسوم الأشغال العامة
0.02%	0.22%	100,000	رسوم السياحة
0.03%	0.43%	200,000	رسوم البريد والاتصالات
0.08%	1.08%	500,000	رسوم التربية والتعليم العالي
0.18%	2.39%	1,100,000	رسوم مجلس القضاء الأعلى
—	-	-	رسوم قنصلية
2.21%	29.50%	13,600,000	رخص مزاولة المهنة
0.99%	13.23%	6,100,000	إيرادات مختلفة
7.5%	100%	46,100,000	مجموع رسوم وعائدات

د - عوائد الاستثمار (32.1%)

النسبة من إجمالي الإيرادات	المبلغ / دولار	البند
32.1%	197,100,000	عوائد الاستثمار

2- من خلال إجراء مقارنة بين إيرادات الربع الأول وإيرادات الربع الثاني من العام 2008  
نلاحظ الآتي:

البيان	الربع الأول *	الربع الثاني	الفرق (زيادة/نقص)	نسبة التغير
إيرادات الضرائب المحلية	64,416,422	80,900,000	16,483,578	25.7%
	17.5%	13.2%		
إيرادات المقاصة	267,667,559	290,600,000	22,932,441	8.6%
	72.6%	47.3%		
رسوم العائدات	36,404,981	46,100,000	9,695,019	26.6%
	9.9%	7.5%		
عوائد استثمارية	-	197,100,000		
		32.1%		
إجمالي الإيرادات	368,488,962	614,700,000	246,211,038	67%

\* استناداً إلى بيانات وزارة المالية الواردة في التقرير ربع السنوي الأول المرسل إلى ديوان الرقابة بتاريخ 2008/5/8.

- بلغت قيمة الإيرادات في الربع الثاني من العام 2008 مبلغ 614,700,000 دولار أمريكي محققة زيادة مقدارها 244.621.038 دولار أمريكي عن الربع الأول من العام 2008 أي ما نسبته 66.8%، وتحققت هذه الزيادة بشكل رئيسي من خلال الدفعة من عوائد صندوق الاستثمار الفلسطيني (197) والتي بلغت مليون دولار.

- بلغت قيمة إيرادات الضرائب المحلية في الربع الثاني من العام 2008 مبلغ 81.000.000 دولار أمريكي محققة زيادة عن الربع الأول من نفس العام بمقدار 16.583.578 دولار أمريكي أي ما نسبته 25.7%.

- بلغت قيمة إيرادات المقاصة في الربع الثاني من العام 2008 مبلغ 290.600.000 دولار أمريكي محققة زيادة مقدارها 22,932,441 دولار أمريكي عن الربع الأول من نفس العام أي ما نسبته 8.6%.

- بلغت قيمة رسوم العائدات في الربع الثاني من العام 2008 مبلغ 46,100,000 دولار أمريكي محققة زيادة مقدارها 9,695,019 دولار أمريكي عن الربع الأول أي ما نسبته 26.6%.

## ثانياً: النفقات

بلغت نفقات السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2008-على أساس الالتزام- 742,100,000 دولار بياناتها كما في الجدول التالي:

النسبة من إجمالي النفقات	المبلغ/دولار	البند
49.9%	370,100,000	الأجور والرواتب
11.1%	82,600,000	النفقات التشغيلية
22.0%	163,100,000	النفقات التحويلية
0.4%	3,000,000	النفقات الرأسمالية و تطويرية
16.6%	123,300,000	صافي الإقراض
100%	742100000	المجموع

- من الجدول السابق نجد أن بند الأجور والرواتب يشكل النسبة الأعلى من إجمالي النفقات 49.9%، يليه النفقات التحويلية ما نسبته 22%، أما النفقات التشغيلية شكلت ما نسبته 11.1% فقط من إجمالي النفقات ولم تشكل النفقات الرأسمالية سوى 0.04% من إجمالي النفقات.

- بلغت النفقات الجارية للربع الثاني 48,700,000 مليون دولار، أي ما نسبته 33.5% من إجمالي النفقات، وقد بلغت نسبة النفقات التشغيلية من إجمالي النفقات الجارية 33.2%، والنفقات التحويلية 65.6% والنفقات التطويرية 1.2%.

- لدى مقارنة النفقات (أساس الالتزام) مع ما تم إنفاقه (الأساس النقدي) للربع الثاني من العام 2008 نجد ما يلي:

البند	الأساس النقدي	أساس الالتزام	الفرق
الرواتب والأجور	456700000	370100000	86600000
نفقات غير الأجور	228000000	248700000	(20700000)
<b>الإجمالي</b>	<b>684700000</b>	<b>618800000</b>	<b>65900000</b>

- يعود الفرق في إجمالي الرواتب والأجور والمبالغ 86.600.000 دولار أمريكي إلى دفع الرواتب المستحقة والمتأخرة لموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية.

- بلغت النفقات الجارية (باستثناء الرواتب) للربع الثاني من العام 2008 على أساس الالتزام 248.7 مليون دولار أمريكي بينما بلغت وفق الأساس النقدي 228 مليون دولار أمريكي.

- بلغ إجمالي صافي الإقراض 123.300.000 دولار أمريكي أي ما نسبته 16.6 من إجمالي النفقات.

- لدى مقارنة نفقات الربع الثاني مع الربع الأول من العام 2008 نجد الآتي:

البيان	الربع الأول *	الربع الثاني	الفرق (زيادة أو نقصان)	نسبة التغير
الأجور والرواتب	365,277,258	370,100,000	4,822,742	1.3%
إجمالي نفقات الجارية	197,150,669	248,700,000	51,549,331	26.1%
صافي الإقراض	86,029,898	123,300,000	37,270,102	43.3%
<b>المجموع</b>	<b>648,457,826</b>	<b>742,100,000</b>	<b>93,642,174</b>	<b>14.4%</b>
<b>النفقات الجارية</b>				
النفقات التشغيلية	56,842,392	82,600,000	25,757,608	45.3%
النفقات التحويلية	139,459,487	163,100,000	23,640,513	17.0%
النفقات الرأسمالية والتطويرية	804,806	3,000,000	2,195,194	272.8%
<b>المجموع</b>	<b>197,106,685</b>	<b>248,700,000</b>	<b>51,593,315</b>	<b>26%</b>

\* استناداً إلى بيانات وزارة المالية الواردة في التقرير ربع السنوي الأول المرسل إلى ديوان الرقابة بتاريخ 2008/5/8.

1. بلغ إجمالي النفقات وصافي الإقراض في الربع الثاني من العام 2008 مبلغ 42,100,000 دولار أمريكي محققة زيادة عن الربع الأول بمقدار 93.642.174 دولار أمريكي أي ما نسبته 14.4%.
2. بلغت نفقات الرواتب والأجور في الربع الثاني من العام 2008 مبلغ 370.100.000 دولار أمريكي محققة زيادة عن الربع الأول بمقدار 4.822.742 دولار أمريكي أي ما نسبته 1.3%.
3. ارتفاع النفقات الجارية في الربع الثاني بمقدار 51.549.331 دولار أمريكي حيث بلغ إجمالي النفقات الجارية في الربع الثاني مبلغ 248.700.000 أي ما نسبته 26.1%.
4. ارتفاع بند صافي الإقراض في الربع الثاني حيث بلغ إجمالي الإقراض 123.300.000 دولار أمريكي، حيث حقق ارتفاع مقداره 37270102 دولار أمريكي عن الربع الأول أي ما نسبته 43.3%.



### ثالثاً: التمويل

- سجلت المعاملات المالية في الربع الثاني من العام 2008- على أساس الالتزام- عجزاً مالياً جارياً مقداره 220.700.000 دولار أمريكي- قبل احتساب التمويل الخارجي.
- تم تغطية العجز الجاري من خلال دعم خارجي بلغ 421.800.000 دولار أمريكي كانت على النحو التالي:

النسبة	المبلغ	الدولة
0.149	62900000	الجزائر
0.037	15500000	المملكة السعودية
18.6%	78,400,000	إجمالي المنح العربية
0.024	10000000	البرازيل
0.413	174100000	الآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية
0.003	1400000	النرويج
0.350	147800000	البنك الدولي
0.024	10100000	برنامج دعم الخدمات الطارئ
81.4%	343400000	إجمالي المنح الدولية
100.0%	421,800,000	إجمالي المنح

- بعد احتساب الدعم الخارجي نجد أنه تحقق وفراً مقداره 201.1 مليون دولار أمريكي للربع الثاني من العام 2008.
- تم دفع مبلغ 185.700.000 دولار أمريكي من الفائض لتسديد التزامات الحكومة تجاه القطاع المصرفي المحلي.
- بلغ الفائض في الموازنة بعد التمويل الخارجي للربع الثاني من العام 2008 مبلغ 15.400.000 دولار أمريكي.

## رابعاً: مقارنة المنفذ فعلياً مع المقدّر في الموازنة العامة

في هذا السياق نورد جدولاً يبين المنفذ من الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للربع الثاني والنصف الأول من العام 2008 مقارنة مع الموازنة العامة:

البند	الموازنة 2008	الفعلي/سنة شهور	نسبة المنفذ	موازنة/ربع ثاني	فعلي/ربع ثاني	نسبة المنفذ
إجمالي الإيرادات	1486	907.4	61.1%	371.5	571.6	153.86%
إيرادات ضريبية	145	149	102.8%	36.25	80.9	223.17%
إيرادات غير ضريبية	273	279.6	102.4%	68.25	243.2	356.34%
إيرادات مقاصة	1087	559.4	51.5%	271.75	290.6	106.94%
إرجاعات ضريبية	20	80.7	403.5%	5	43.2	864.00%
إجمالي النفقات وصافي الإقراض	2846	1346	47.3%	711.5	742.1	104.30%
نفقات الرواتب	1481	729	49.2%	370.25	370.1	99.96%
نفقات أخرى غير الرواتب	964	416.2	43.2%	241	372	154.36%
صافي الإقراض	400	200.8	50.2%	100	123.3	123.30%
الرصيد	-1360	-439.7	32.3%	-340	-170.5	50.15%
دعم الموازنة الخارجي	1634	947.4	58.0%	408.5	421.8	103.26%

1- بلغت نسبة التنفيذ للإيرادات خلال النصف الأول من العام 2008 61.1% من ما هو مقدّر في الموازنة العامة، ويعتبر هذا أداء متميزاً من الحكومة فاق توقعات الموازنة سواء ما يتعلق بالإيرادات المحلية أو عائدات المقاصة؛ حيث أن نسبة تنفيذ الإيرادات الضريبية 102.8% والإيرادات غير الضريبية 102.4%، وهذا عائد للدفعة من الأرباح التي حولها صندوق الاستثمار في شهر أيار والتي بلغت 197.1 مليون دولار وأن نسبة تنفيذ إيرادات المقاصة 51.5%، أي إذا استمرت وتيرة عائدات المقاصة على هذا النحو فإنه من المتوقع أن يزيد إجمالي عائدات المقاصة خلال السنة 200 مليون دولار تقريباً عن الموازنة المقدرة للعام 2008.

2- إن إرجاعات الضريبة زادت بشكل كبير عما كان متوقعاً في الموازنة العامة بنسبة 403.5%، وهذا عائد إلى إرجاعات ضريبة القيمة المضافة وإرجاعات ضريبة البترول.

3- بلغ إجمالي النفقات وصافي الإقراض خلال السنة شهور الأولى من العام 1396 مليون دولار، وهذا قريب مما هو مخطط له في الموازنة للعام 2008 47.3%.

4- بلغ إجمالي نفقات الرواتب في الأشهر الستة الأولى من العام على أساس الالتزام 729 مليون دولار، يشكل ما نسبته 49.2% من المقدر خلال العام، أي أنها في المعدل السنوي في حدود المقدر في الموازنة.

5- نفقات غير الأجور والتي بلغت خلال النصف الأول 416.2 مليون دولار وتشكل ما نسبته 43.2%، أي أنها أقل مما هو مقدر لها في الموازنة 964 مليون، وإذا ما بقيت بنفس المستوى حتى نهاية العام فإن نفقات غير الأجور ستخف بمبلغ 130 مليون دولار عن المقدر في الموازنة.

6- صافي الإقراض والذي يمثل بأغلبه تغطية نفقات فواتير الكهرباء المتأخرة عن البلديات، فإن نسبة التنفيذ خلال الستة شهور الأولى من العام 2006 بلغت 50.2%، أي أنها زادت عن المقدر لها في الموازنة بنسبة 2.0%.

7- خلال الستة شهور الأولى تحقق عجز جارٍ مقداره 434 مليون دولار على -أساس الالتزام- وهذا يشكل ما نسبته 32.3% من العجز المقدر في الموازنة العامة، أي أنه لن يزيد العجز الفعلي عما هو مقدر له في الموازنة العامة خلال العام 2008، غير أنه تحقق عجزاً على الأساس النقدي خلال الستة أشهر الأولى من العام مقداره 669 مليون دولار وهذا أكبر مما هو في الموازنة ويعود ذلك إلى قيام الحكومة بدفع متأخرات الرواتب للموظفين (245 مليون دولار من متأخرات الرواتب) كذلك متأخرات القطاع الخاص.

8- الدعم الخارجي للموازنة: بلغ الدعم الخارجي للموازنة خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2008 (947.4) مليون دولار وهذا شكل ما نسبته 58% من المقدر في الموازنة خلال عام 2008، أي أن الدعم الخارجي للموازنة زاد عما هو متوقع في الموازنة العامة وهذا مكن من تغطية العجز فيها، إضافة إلى قدرة وتمكن الحكومة من تحسين صورتها أمام المواطن والدائنين من خلال دفع جزء من مستحقات الرواتب ومستحقات القطاع الخاص كذلك الديون إلى شركة الكهرباء، ودفع جزء من إرجاعات الضرائب.

## النتائج

1. تطبيقاً وانسجاماً مع خطة التنمية والإصلاح هناك تحسن في أداء السلطة الوطنية تمثل في زيادة إجمالي الإيرادات التي حققتها خلال الربع الثاني من العام 2008 مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه.
2. تمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين حيث استطاعت الالتزام بدفع رواتبهم الشهرية وجزء من المستحقات وبالتالي هي في طريقها لتسديد كافة متأخرات الرواتب للموظفين.
3. وفاء الحكومة بالتزاماتها تجاه القطاع المصرفي المحلي من خلال تسديد جزء من مستحقات القطاع المصرفي.
4. ما تزال السلطة الوطنية تعتمد بشكل كبير في تمويلها للموازنة العامة على المنح والمساعدات والتمويل الخارجي.

## التوصيات

1. التزام وزارة المالية بإعداد وتنظيم التقارير ربع السنوية وبصورة منتظمة حول الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية وتزويد ديوان الرقابة المالية والإدارية بنسخة منها.
2. زيادة فاعلية دوائر الضريبة لتمكينها من أداء مهامها بكفاءة وفاعلية لتحقيق أكبر عائد من الإيرادات إلى خزينة السلطة الوطنية.
3. زيادة الوعي الضريبي للمؤسسات والمواطنين من خلال برنامج وطني شامل يهدف إلى تحقيق الاعتماد على الذات من خلال زيادة إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية وتقليل الاعتماد على المنح والمساعدات.
4. لتخفيف العبء على الموازنة العامة من خلال تخفيض ما ينفق على بند إعادة الإقراض؛ ضرورة حث البلديات وموردي الكهرباء للوصول إلى آلية تقاهم تقضي بقيام البلديات وموردي الكهرباء الآخرين بدفع ما عليهم من مستحقات الكهرباء المتأتية من المستهلكين.

# انتهى

# الملاحق

# ملحق رقم (1)

العطاءات التي شارك بها الديوان  
بصفة مراقب خلال الربع الثاني من  
العام 2008

## جداول عطاءات

الرقم	التاريخ	اسم العطاء	قرارات اللجنة
2008/04/33:22	2008/4/28	تأهيل البنية التحتية للمنطقة الصناعية الحرفية في جنين (أعمال الطرق والمجاري والمياه).	1- تسليم كفالات وعروض المناقصة للأخ م.عبد الرحمن اشنية ممثل وزارة الاقتصاد صاحبة العطاء. 2- تشكيل لجنة فنية لدراسة الأسعار وتدقيقها وتقييم العروض وإعداد تقرير تقييم فني وتقديمه للجنة العطاءات خلال أسبوعين من تاريخه.
33:22ب/04/2008	2008/4/28	تأهيل البنية التحتية للمنطقة الصناعية الحرفية في جنين (أعمال الكهرباء).	وجدت اللجنة مظلوماً واحداً فقط وبالتالي قررت إعادة طرح العطاء.
2008/02/19:12	2008/4/29	أعمال تشطيب في مبنى وزارة الرياضة والشباب.	1- تسليم كفالات وعروض المناقصة للأخ م.محمود صالح ممثل وزارة الأشغال العامة والإسكان صاحبة العطاء. 2- تشكيل لجنة فنية لدراسة الأسعار وتدقيقها وتقييم العروض وإعداد تقرير تقييم فني وتقديمه للجنة العطاءات خلال أسبوع من تاريخه.
2008/01/13:1	2008/4/29	استكمال مبنى الحماية والإسناد لجهاز المخابرات العامة في محافظة الخليل.	1- تسليم كفالات وعروض المناقصة للأخ م.محمود صالح ممثل وزارة الأشغال العامة والإسكان صاحبة العطاء. 2- تشكيل لجنة فنية لدراسة الأسعار وتدقيقها وتقييم العروض وإعداد تقرير تقييم فني وتقديمه للجنة العطاءات خلال أسبوع من تاريخه.
2008/01/14:1	2008/4/29	تشطيب مبنى محافظة قلقيلية	1- تسليم كفالات وعروض المناقصة للأخ م.محمود صالح ممثل وزارة الأشغال العامة والإسكان صاحبة العطاء. 2- تشكيل لجنة فنية لدراسة الأسعار وتدقيقها وتقييم العروض وإعداد تقرير تقييم فني وتقديمه للجنة العطاءات خلال أسبوع من تاريخه.
2008/01/9:8	2008/4/30	إنجاز إنشاء وصيانة مدرسة عين عريك الثانوية المختلطة.	1- وجدت اللجنة مظلوماً واحداً فقط وبالتالي قررت إعادة طرح العطاء.
2008/01/10:8	2008/4/30	إنجاز وإنشاء وصيانة مدرسة	1- تسليم كفالات وعروض المناقصة للأخ م.محمد

القاروط ممثل وزارة التربية والتعليم صاحبة العطاء. 2- تكليف إحدى اللجنتين المشكلتين لتقييم عطاءات المدارس بتقييم العروض وإعداد تقرير فني وتقديمه للجنة العطاءات المركزية خلال أسبوعين من تاريخه.	وادي الباذان الثانوية للبنين.		
حيث لم يتقدم أحد لشراء وثائق العطاء فقد قررت اللجنة إعادة طرح العطاء.	إنجاز وإنشاء وصيانة مدرسة بيت فجار الأساسية المختلطة.	2008/4/30	2008/01/11:8
وجدت اللجنة مطروفاً واحداً فقط وبالتالي قررت إعادة طرح العطاء.	إنجاز وإنشاء وصيانة مدرسة الحرم الإبراهيمي الأساسية للبنات.	2008/4/30	2008/01/12:8
1- تسليم كفالات وعروض المناقصة للأخ م.محمد القاروط ممثل وزارة التربية والتعليم صاحبة العطاء. 2- تشكيل لجنة فنية لدراسة الأسعار وتدقيقها وتقييم العروض وإعداد تقرير تقييم فني وتقديمه للجنة العطاءات خلال أسبوعين من تاريخه.	استكمال أعمال إنشاء وإنجاز وصيانة مدرسة عناتا الثانوية للبنات/ضواحي القدس.	2008/5/4	2007/12/47:8
1- تسليم كفالات وعروض المناقصة للأخ م.محمد القاروط ممثل وزارة التربية والتعليم صاحبة العطاء. 2- تشكيل لجنة فنية لدراسة الأسعار وتدقيقها وتقييم العروض وإعداد تقرير تقييم فني وتقديمه للجنة العطاءات خلال أسبوعين من تاريخه.	إنشاء وإنجاز وصيانة مدرسة الرام الثانوية للبنات/ضواحي القدس.	2008/5/4	2007/09/31:8
1- تسليم كفالات وعروض المناقصة للأخ م.محمد القاروط ممثل وزارة التربية والتعليم صاحبة العطاء. 2- تشكيل لجنة فنية لدراسة الأسعار وتدقيقها وتقييم العروض وإعداد تقرير تقييم فني وتقديمه للجنة العطاءات خلال أسبوعين من تاريخه.	إنجاز وإنشاء وصيانة مدرسة بزاريا الأساسية للبنات محافظة طولكرم.	2008/5/4	2008/04/34:8
1- تسليم كفالات وعروض المناقصة للأخ م.محمد القاروط ممثل وزارة التربية والتعليم صاحبة العطاء. 2- تشكيل لجنة فنية لدراسة الأسعار وتدقيقها وتقييم العروض وإعداد تقرير تقييم فني وتقديمه للجنة العطاءات خلال أسبوعين من تاريخه.	إنجاز وإنشاء وصيانة مدرسة دير الغصون الأساسية للبنات/محافظة طولكرم.	2008/5/4	2008/02/15:8



العروض وإعداد تقرير تقييم فني وتقديمه للجنة العطاءات خلال أسبوعين من تاريخه.			
1- تسليم كفالات وعروض المناقصة للأخ م.محمود صالح ممثل وزارة الأشغال العامة والإسكان صاحبة العطاء. 2- تشكيل لجنة فنية لدراسة الأسعار وتدقيقها وتقييم العروض وإعداد تقرير تقييم فني وتقديمه للجنة العطاءات خلال أسبوعين من تاريخه.	بناء طابق في عمارة هندية - نابلس.	2008/5/5	2008/04/44:1
وجدت اللجنة مطروفاً واحداً فقط وبالتالي قررت إعادة طرح العطاء.	صيانة وترميم مبنى المدرسة التابعة للمجلس التشريعي في رام الله.	2008/5/5	2008/04/43:1
1- تسليم كفالات وعروض المناقصة للأخ م.محمود صالح ممثل وزارة الأشغال العامة والإسكان صاحبة العطاء. 2- إعادة العروض المالية مقفلة لصندوق العطاءات لحين إنجاز تقرير التقييم الفني. 3- تشكيل لجنة فنية لدراسة الأسعار وتدقيقها وتقييم العروض وإعداد تقرير تقييم فني وتقديمه للجنة العطاءات خلال أسبوعين من تاريخه.	تقديم خدمات هندسية (دراسة وتصميم وإعداد وثائق العطاء) لمشروع إعادة تأهيل/إعادة إنشاء طريق نابلس- دير شرف.	2008/5/6	2008/04/42:1
1- مفاوضة مكتب وهدان للهندسة والتشييد صاحب أقل الأسعار بسعره حسب المادة 25 من قانون العطاءات وحسب توصية اللجنة الفنية. 2- إحالة العطاء على مكتب وهدان للهندسة والتشييد بقيمة 585028.39 دولار بناء على موافقة المناقص، تقديم خصم 5% على السعر النهائي بعد التصحيح والبالغ 615819.36 دولار ليصبح السعر النهائي المعدل 585028.39 دولار.	إنجاز وإنشاء وصيانة مدرسة بلعين الأساسية للبنات /محافظة رام الله.	2008/5/13	2008/01/7:8
1- تسليم كفالات وعروض المناقصة للأخ م.محمد القاروط ممثل وزارة التربية والتعليم صاحبة العطاء. 2- تشكيل لجنة فنية لدراسة الأسعار وتدقيقها وتقييم العروض وإعداد تقرير تقييم فني وتقديمه للجنة العطاءات خلال أسبوعين من تاريخه.	إنجاز وإنشاء وصيانة مدرسة الشهيد ياسر عرفات للبنين في قصرة.	2008/5/13	2008/04/41:8

<p>1- مخاطبة مؤسسة العميد للمقاولات لتأكيد التزامه بالأسعار المقدمة من قبله لمدة شهر إضافي مع تجديد كفالة دخول العطاء.</p> <p>2- في حال موافقة المناقص على تمديد فترة الالتزام بالأسعار يتم تكليف اللجنة الفنية لإعادة دراسة التقديرات حسب أسعار السوق الحالية وذلك بسبب ارتفاع مواد الإنشاء وانخفاض أسعار الدولار وخصوصاً أن هذا العطاء تم فتحه في شهر 2008/1.</p> <p>3- يتم عقد جلسة للجنة العطاءات لاتخاذ القرار المناسب حسب المعطيات أعلاه.</p>	<p>إنجاز وإنشاء وصيانة مدرسة زيتا جماعين الأساسية المختلطة /محافظة نابلس.</p>	<p>2008/5/19</p>	<p>2007/10/37:8</p>
<p>إحالة العطاء على بكرات للمقاولات والتعهدات بقيمة 484883 دولار كون عرض المناقص أقل الأسعار ومتجاوب مع شروط العطاء.</p>	<p>استكمال إنشاء وإنجاز وصيانة مدرسة عناتا الثانوية للبنات.</p>	<p>2008/5/19</p>	<p>2007/12/47:8</p>
<p>1- مفاوضة شركة العسود صاحب أقل الأسعار بسعره حسب المادة 25 من قانون العطاءات وحسب توصية اللجنة الفنية.</p> <p>2- إلغاء العطاء وإعادة طرحه لارتفاع السعر عن التقديرات ورفض المقاول تقديم خصم.</p>	<p>إنجاز وإنشاء وصيانة مدرسة وادي الباذان الثانوية للبنين /محافظة نابلس.</p>	<p>2008/5/19</p>	<p>2008/01/10:8</p>
<p>1- تسليم كفالات وعروض المناقصة للأخ م.محمد القاروط ممثل وزارة التربية والتعليم صاحبة العطاء.</p> <p>2- تشكيل لجنة فنية لدراسة الأسعار وتدقيقها وتقييم العروض وإعداد تقرير تقييم فني وتقديمه للجنة العطاءات خلال أسبوعين من تاريخه.</p>	<p>تشطيب وصيانة مدرسة ناصر الدين الأساسية.</p>	<p>2008/5/19</p>	<p>2008/02/18:8</p>
<p>1- تمت مناقشة تقرير التقييم الفني.</p> <p>2- تم الطلب من اللجنة الفنية استكمال التقييم الفني بعد أن تتم مخاطبة المكاتب الاستشارية المشاركة لتقديم شهادات إنجاز وحسن أداء حسب شروط العطاء.</p>	<p>مشروع تقديم خدمات هندسية (تصميم وإشراف) لمركز تعليمي (مدرسة أساسية مختلطة ومركز تدريب معلمين) في سلفيت.</p>	<p>2008/5/19</p>	<p>2008/03/18:8</p>

## جدول عطاءات اللوازم العامة

الرقم	الموضوع	ملاحظات	المحاضر والكشوفات والقرارات المرفقة
2008/35	فتح عطاء خدمات مواد توعية لصالح سلطة جودة البيئة.	تقدمت شركة واحدة بعرضها وقامت اللجنة بفتح عروض الأسعار وتثبيت البيانات المتعلقة بالكفالات وتفريغ الأسعار في جداول المقارنة، وقررت اللجنة إحالة العروض إلى لجنة فنية لتدقيقها خلال أسبوع وتقديم تقرير بذلك للجنة العطاءات.	1- محضر جلسة لجنة العطاءات. 2- قرار اللجنة بالإحالة على اللجنة . 3- كشف بأسماء الشركات المتقدمة. 4- كشف بأسماء الشركات التي حضرت جلسة فتح العطاء.
2008/30	مناقشة التقرير الفني لعطاء توريد إعاشة _مدرسة العروب/وزارة التربية والتعليم.	تم الاطلاع على التقرير الفني المقدم من قبل اللجنة الفنية وقررت اللجنة الأخذ بتوصياتها، وإحالة العطاء إحالة مبدئية إلى شركة سمرقند كونه الأرخص المطابق.	1- محضر جلسة اللجنة. 2- قرار اللجنة بالإحالة المبدئية. 3- محضر اجتماع اللجنة الفنية.
2008/33	فتح عطاء توريد tube _م عالية_وزارة الصحة.	تقدمت شركة واحدة بعرضها وقامت اللجنة بفتح عروض الأسعار وتثبيت البيانات المتعلقة بالكفالات وتفريغ الأسعار في جداول المقارنة وقررت اللجنة إحالة العروض إلى لجنة فنية لتدقيقها خلال أسبوع وتقديم تقرير بذلك للجنة العطاءات.	1- محضر جلسة فتح العطاء. 2- قرار اللجنة بالإحالة. 3- كشف بأسماء الشركات المتقدمة. 4- كشف بأسماء الشركات التي حضرت جلسة فتح العطاء.
2008/3	فتح عطاء تعبئة وصيانة طفايات الحريق/وزارة الصحة.	لم تتقدم أي شركة بعروضها رغم طرح العطاء للمرة الثانية لذا قررت لجنة العطاءات تحويل العطاء إلى استدرج مركزي.	1- محضر جلسة اللجنة. 2- قرار اللجنة بتحويل العطاء لاستدرج مركزي.
2008 /28	مناقشة التقرير الفني لعطاء توريد الأسرة م عالية /وزارة الصحة.	بعد اطلاع اللجنة على التقرير الفني ونظرا لوجود عرض وحيد مطابق، قررت اللجنة الأخذ بتوصيات اللجنة الفنية وإحالة العطاء مبدئياً.	1- محضر جلسة فتح العطاء.

<p>1- محضر جلسة اللجنة. 2- قرار الإحالة المبدئي. 3- كتاب الشركة بالتخفيض.</p>	<p>بعد اطلاع اللجنة على التقرير الفني ونظرا لوجود عرض وحيد مطابق قررت اللجنة الأخذ بتوصيات اللجنة الفنية وإحالة العطاء كاملا على شركة ليماكس كونه أرخص المطابق، وبعد مفاوضة اللجنة له خفض الأسعار بنسبة 5%.</p>	<p>مناقشة التقرير الفني لعطاء توريد جهاز chemistry analyzer.</p>	<p>2008 / 29</p>
<p>1- محضر جلسة فتح العطاء. 2- قرار اللجنة بالإحالة على لجنة فنية. 3- كشف بأسماء الشركات التي حضرت جلسة فتح العطاء. 4- كشف بأسماء الشركات المتقدمة.</p>	<p>1- تقدمت شركتان بعروضهما وقامت اللجنة بفتح عروض الأسعار وتثبيت البيانات المتعلقة بالكفالات وتفرغ الأسعار في جداول المقارنة، وقررت اللجنة إحالة العروض إلى لجنة فنية لتدقيقها خلال يومين وتقديم تقرير بذلك للجنة العطاءات. 2- بالنسبة لبيوت الهويات قررت اللجنة إلغاء العطاء المركزي بسبب تقدم المناقصين بأسعار خيالية وعليه كلفت الجهة المستفيدة بالشراء المباشر وحسب القانون.</p>	<p>1- فتح عطاء شراء وتوريد طابعات جوازات السفر /وزارة الداخلية. 2- مناقشة شراء بيوت الهويات.</p>	<p>2008 / 32</p>
<p>1- محضر جلسة لجنة العطاءات. 2- قرار اللجنة بإعادة طرح العطاء.</p>	<p>لم يتقدم أي من الموردين بعروضهم لذا قررت اللجنة إعادة طرح العطاء للمرة الثانية.</p>	<p>فتح عطاء إشارات مرورية/وزارة النقل والمواصلات.</p>	<p>2008/38</p>
<p>قرار اللجنة بالإلغاء.</p>	<p>قررت لجنة العطاءات المركزية إلغاء العطاء وعمل استدرج عروض أسعار مركزي وذلك لارتفاع الأسعار المقدمة عن التكلفة التقديرية للعطاء (كان عرضاً وحيداً وبسعر عالٍ رغم طرح العطاء مرتين).</p>	<p>مناقشة التقرير الفني لعطاء شراء وتوريد قش وبرسيم وتلتان مدرسة العروب /وزارة التربية والتعليم.</p>	<p>2008/31</p>
<p>1. محضر جلسة فتح العطاء.</p>	<p>تقدمت شركة واحدة بعرضها وقررت</p>	<p>فتح عطاء</p>	<p>2008/36</p>

<p>2. قرار اللجنة بإعادة الطرح. 3. كتاب من الشركة بخطة عملها.</p>	<p>اللجنة إعادة طرح العطاء بسبب عدم وجود عروض كافية.</p>	<p>توريد ملح خشن لجميع المستشفيات /وزارة الصحة</p>	
<p>1. محضر جلسة اللجنة. 2. قرار اللجنة بالإحالة إلى لجنة فنية. 3. كشف بأسماء الشركات المتقدمة. 4. كشف بأسماء الشركات التي حضرت جلسة فتح العطاء.</p>	<p>تقدمت شركة واحدة بعرضها وقامت اللجنة بفتح عروض الأسعار وتثبيت البيانات المتعلقة بالكفالات وتفريغ الأسعار في جداول المقارنة، وقررت اللجنة إحالة العروض إلى لجنة فنية لتدقيقها خلال أسبوع وتقديم تقرير بذلك للجنة العطاءات.</p>	<p>فتح عطاء توريد دواء erythropoitei n30000 iu vial /وزارة الصحة</p>	<p>2008/37</p>
<p>1. محضر جلسة لجنة العطاءات. 2. قرار اللجنة بإعادة طرح العطاء.</p>	<p>لم يتقدم أي من الموردين بعروضهم لذا قررت اللجنة إعادة طرح العطاء للمرة الثانية.</p>	<p>فتح عطاء تصليح أجهزة أشعة g e رام /الله/وزارة الصحة.</p>	<p>2008 /39</p>
<p>1- محضر جلسة فتح العطاء. 2- قرار الإحالة رقم 2008/46.</p>	<p>بعد اطلاع اللجنة على التقرير الفني ونظرا لعدم وجود اعتراضات قررت اللجنة الأخذ بتوصيات اللجنة الفنية وإحالة العطاء كاملاً على شركة انترميديال.</p>	<p>قرار إحالة قطعي_عطاء توريد أسرة مستشفيات /وزارة الصحة</p>	<p>2008 /28</p>
<p>1. محضر جلسة اللجنة. 2. قرار الإحالة القطعية رقم 2008/57.</p>	<p>بعد اطلاع اللجنة على التقرير الفني ونظرا لعدم وجود اعتراضات قررت اللجنة الأخذ بتوصيات اللجنة الفنية وإحالة العطاء كاملاً على شركة ليمكس، وبعد مفاوضة الشركة من قبل اللجنة وافقت الشركة على تقديم خصم 500 دولار من المبلغ الإجمالي.</p>	<p>قرار إحالة قطعي _عطاء توريد جهاز chemistry analyzer وزارة الصحة.</p>	<p>2008 /29</p>
<p>1- محضر جلسة اللجنة. 2- قرار الإحالة رقم 2008/58. 3- محضر اجتماع اللجنة الفنية.</p>	<p>بعد اطلاع اللجنة على التقرير الفني ونظرا لوجود عرض وحيد وبسعر مناسب قررت اللجنة الأخذ بتوصيات اللجنة الفنية وإحالة العطاء كاملاً إلى شركة ناسا الدولية للدعاية والإعلان.</p>	<p>مناقشة التقرير الفني لعطاء خدمات وإعداد مواد توعية /سلطة جودة</p>	<p>2008/35</p>

		البيئة.	
2008/11	مناقشة التقرير الفني لعطاء توريد شاحنات وآليات.	قررت لجنة العطاءات الأخذ بتوصيات اللجنة الفنية والإحالة المبدئية (الأرخص المطابق) وتعليق نتيجة الإحالة المبدئية لمدة 3 أيام اعتباراً من 2008/5/6 .	1- محضر جلسة لجنة العطاءات. 2- قرار اللجنة بالإحالة المبدئية.
2008/30	فتح عطاء إعاشة/مدرسة العروب_وزارة التربية.	تقدمت ثلاثة شركات بعروضها وقامت اللجنة بفتح عروض الأسعار وتثبيت البيانات المتعلقة بالكفالات المقدمة من المشاركين في العطاء وتفرغ الأسعار في جداول المقارنة، وبعد التوقيع على العروض قررت اللجنة أن تقوم لجنة فنية بتدقيق العروض خلال أسبوع.	1- محضر فتح العطاء. 2- قرار اللجنة بالإحالة على اللجنة الفنية. 3- كشف بأسماء الشركات المتقدمة بعروضها. 4- كشف بأسماء الشركات التي حضرت العطاء.
2008/31	فتح عطاء توريد قش وبرسيم/مدرسة العروب_وزارة التربية.	تقدمت شركة واحدة بشراء العطاء وقامت اللجنة بالتوقيع على مغلف العرض الوحيد والتحرز عليه وقررت إعادة طرح العطاء للمرة الثانية.	محضر جلسة فتح العطاء. قرار اللجنة بإعادة طرح العطاء.
2008/3	فتح عطاء تعبئة وصيانة طفايات حريق_وزارة الصحة.	لم يتقدم أي من الموردين بعروض وعليه قررت اللجنة إعادة طرح العطاء.	محضر جلسة اللجنة وقرارها بإعادة الطرح.
2008 /27	فتح عطاء توريد أجهزة طبية لمستودعات اللوازم_وزارة الصحة.	تقدمت 6 شركات بعروضها وقامت اللجنة بفتح عروض الأسعار وتثبيت البيانات المتعلقة بالكفالات وتفرغ الأسعار في جداول المقارنة، وقررت اللجنة إحالة العروض إلى لجنة فنية لتدقيقها خلال 15 يوم وتقديم تقرير بذلك للجنة العطاءات.	1- محضر جلسة فتح العطاء. 2- قرار الإحالة على اللجنة الفنية. 3- كشف بأسماء الشركات المتقدمة بعروضها. 4- كشف بأسماء الشركات التي حضرت جلسة فتح العطاء.
2008 /28	فتح عطاء توريد أسرة/م.عالية_وزارة	تقدمت 4 شركات بعروضها وقامت اللجنة بفتح عروض الأسعار وتثبيت البيانات المتعلقة بالكفالات وتفرغ	1- محضر جلسة فتح العطاء. 2- قرار الإحالة على اللجنة الفنية . 3- كشف بأسماء الشركات المتقدمة

	الصحة.	الأسعار في جداول المقارنة، وقررت اللجنة إحالة العروض إلى لجنة فنية لتدقيقها خلال أسبوع وتقديم تقرير بذلك للجنة العطاءات.	بعروضها . 4- كشف بأسماء الشركات التي حضرت جلسة فتح العطاء.
2008 / 29	فتح عطاء توريد جهاز chemistry _analyzer وزارة الصحة.	تقدمت 3 شركات بعروضها وقامت اللجنة بفتح عروض الأسعار وتثبيت البيانات المتعلقة بالكفالات وتفرغ الأسعار في جداول المقارنة، وقررت اللجنة إحالة العروض إلى لجنة فنية لتدقيقها خلال أسبوع وتقديم تقرير بذلك للجنة العطاءات.	1- محضر جلسة فتح العطاء. 2- قرار الإحالة على اللجنة الفنية . 3- كشف بأسماء الشركات المتقدمة بعروضها . 4- كشف بأسماء الشركات التي حضرت جلسة فتح العطاء.
2008 / 33	فتح عطاء توريد ct_scanner tube م.عاليه وزارة الصحة.	تقدمت شركة واحدة كعرض وحيد لذا قررت اللجنة إعادة طرح العطاء للمرة الثانية.	1- محضر جلسة فتح العطاء . 2- قرار اللجنة بإعادة طرح العطاء.
2008/32	فتح عطاء شراء طابعات جواز السفر وزارة الداخلية.	تقدمت شركتان فقط بعروضهما لذا قررت اللجنة إعادة طرح العطاء.	1- محضر جلسة فتح العطاء. 2- قرار اللجنة بإعادة طرح العطاء .
2008/24	قرار إحالة قطعي 2008/50 لعطاء نظافة المستشفيات الحكومية وزارة الصحة.	تم الاطلاع على التقرير الفني المقدم والرد على الاعتراض المقدم من شركة الغانم للتعهدات العامة، وقررت اللجنة الأخذ بتوصيات اللجنة الفنية وإبقاء الإحالة كما هي موضحة بالجدول المرفق.	1- محضر جلسة لجنة العطاءات. 2- قرار الإحالة والجدول المرفق.
2008/19	مناقشة التقرير الفني لعطاء توريد مولد كهربائي /م.الشهيد ياسر عرفات_وزارة	تم مناقشة التقرير الفني والإحالة المبدئية.	محضر جلسة اللجنة.

		الصحة.	
2008/21	قرار إحالة قطعي 2008/51 لمراودة الفكسر وأفلام الأشعة وزارة الصحة.	قررت اللجنة وبعد الاطلاع على التقرير الفني الأخذ بتوصيات اللجنة الفنية.	محضر جلسة لجنة العطاءات قرار الإحالة القطعي.
2008/35	فتح عطاء خدمات مواد توعية لصالح سلطة جودة البيئة.	لم يتقدم أي من الموردين بعروضهم لذا قررت اللجنة إعادة طرح العطاء للمرة الثانية.	3- محضر جلسة لجنة العطاءات. 4- قرار اللجنة بإعادة طرح العطاء.
2008/19	الرد على الاعتراض +قرار إحالة قطعي لعطاء مولد مستشفى الشهيد ياسر عرفات/وزارة الصحة.	تم الاطلاع على التقرير الفني المقدم والرد على الاعتراضات المقدمة من قبل الشركات، وقررت اللجنة الأخذ بتوصيات اللجنة وإحالة العطاء إلى شركة سبيتاني كونه الأرخص المطابق.	1- محضر جلسة اللجنة. 2- قرار الإحالة رقم 2008/54.
2008/20	مناقشة التقرير الفني +قرار إحالة لعطاء أدوات مطبخ وزارة الصحة.	تم الاطلاع على التقرير الفني المقدم ونظرا لوجود عرض وحيد وبسعر مناسب من شركة الزلموط؛ قررت اللجنة الأخذ بتوصيات اللجنة الفنية وإحالة العطاء كاملاً إلى شركة الزلموط للتوزيع.	1- محضر جلسة فتح العطاء. 2- قرار اللجنة بالإحالة. 3- محضر اجتماع اللجنة الفنية.
2008/31	فتح إعادة عطاء قش وبرسيم مدرسة العروب /وزارة التربية والتعليم العالي.	تقدمت شركة واحدة بعرضها وقامت اللجنة بفتح عروض الأسعار وتثبيت البيانات المتعلقة بالكفالات وتفرغ الأسعار في جداول المقارنة، وقررت اللجنة إحالة العروض إلى لجنة فنية لتدقيقها خلال أسبوع وتقديم تقرير بذلك	1- محضر جلسة اللجنة. 2- قرار اللجنة بالإحالة على لجنة فنية 3- كشف بأسماء الشركات المتقدمة. 4- كشف بأسماء الشركات التي حضرت جلسة فتح العطاء.



	للجنة العطاءات.		
2008 /34	فتح عطاء توريد أثاث مدرسي/وزارة التربية والتعليم العالي.	تقدمت 3 شركات بعروضها وقامت اللجنة بفتح عروض الأسعار وتثبيت البيانات المتعلقة بالكفالات وتفريغ الأسعار في جداول المقارنة، وقررت اللجنة إحالة العروض إلى لجنة فنية لتدقيقها خلال أسبوع وتقديم تقرير بذلك للجنة العطاءات.	1- محضر جلسة فتح العطاء . 2- قرار الإحالة على اللجنة الفنية. 3- كشف بأسماء الشركات المتقدمة بعروضها . 4- كشف بأسماء الشركات التي حضرت جلسة فتح العطاء.
2008 /25	مناقشة التقرير الفني +قرار إحالة قطعي لعطاء توريد جهاز فحص الدهن/وزارة الزراعة.	بعد اطلاع اللجنة على التقرير الفني ونظرا لوجود عرض وحيد مطابق، قررت اللجنة الأخذ بتوصيات اللجنة الفنية وإحالة العطاء كاملاً إلى شركة سختيان إخوان.	1- محضر جلسة فتح العطاء. 2- قرار الإحالة القطعي رقم 2008/55
2008 / 11	الرد على اعتراض على الإحالة المبدئية لعطاء توريد شاحنات وآليات للسلطة + قرار إحالة قطعي.	تم الاطلاع على التقرير الفني المقدم والرد على الاعتراض المقدم من شركة جمال المصري وشركة مجموعة الثريا على خلاصة الإحالة المبدئية، وقررت اللجنة الأخذ بتوصيات اللجنة الفنية وإبقاء الإحالة كما هي موضحة بالكشوف المرفقة.	1- محضر جلسة فتح العطاء. 2- قرار الإحالة القطعية رقم 2008/56 3- رد اللجنة على اعتراض شركة جمال المصري. 4- رد اللجنة على اعتراض شركة الثريا.
2008/32	مناقشة التقرير الفني لعطاء طابعات جوازات السفر/وزارة الداخلية.	قررت لجنة العطاءات المركزية الأخذ بتوصيات اللجنة الفنية والإحالة إلى شركة أوفتك لكون عرضها الأرخص المطابق.	1- محضر جلسة لجنة العطاءات. 2- قرار اللجنة بالإحالة المبدئية. 3- محضر اجتماع اللجنة الفنية المكلفة بدراسة العطاء.
2008/22	مناقشة عطاء أجهزة تجميع حليب ومشتقاته /وزارة الزراعة.	طرح العطاء مرتين والمرة الثالثة استدراج عروض دون أن يتقدم أحد، وتقوم اللجنة بمفاوضة شركة من نابلس لتنفيذ العطاء بالشراء المباشر، وذلك لأنه مقدم كمنحة من الدنمارك.	

## عطاءات لجان خاصة

الرقم	الموضوع	ملاحظات	المحاضر والكشوفات والقرارات المرفقة
2008/3	تطوير وتدريب وتنمية القدرات لموظفي وزارة الاقتصاد الوطني، ومؤسسة المواصفات والمقاييس، وهيئة المدن الصناعية، وهيئة تشجيع الاستثمار، والممول من صندوق النقد العربي /إدارة صندوق الأقصى.	تقدم لشراء العطاء أربعة شركات بعروضها وقامت اللجنة بفتح عروض الأسعار وتثبيت البيانات المتعلقة بالكفالات المقدمة من المشاركين في العطاء وتفرغ الأسعار في جداول المقارنة، وبعد التوقيع على العروض قررت اللجنة أن تقوم لجنة فنية ومالية بتدقيق العروض خلال 10 أيام وتقديم تقرير للجنة العطاءات الخاصة للبت في إحالة العطاء.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- محضر جلسة لجنة العطاءات.</li> <li>- قرار اللجنة بالإحالة إلى لجنة فنية.</li> <li>- كشف بأسماء الشركات المتقدمة لشراء العطاء.</li> <li>- كشف بأسماء الشركات التي حضرت جلسة افتتاح العطاء.</li> </ul>
2008/1	شراء أدوية	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. قررت اللجنة الأخذ بالتوصية الفنية بعد مراجعة الأسس المعتمدة وفحص عينة من الملفات المرفقة.</li> <li>2. قررت اللجنة تخفيض قيمة الإحالة ل115 بند بمقدار 30% ليتناسب مع المخصص المالي.</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- قرار اللجنة.</li> <li>- قائمة بالأدوية المحالة.</li> </ul>

## عطاءات البلديات

اليوم	التاريخ	رقم العطاء	بيان العطاء
<b>بلدية البيرة/لجنة العطاءات</b>			
الأربعاء	2008/5/28		تم فتح عطاء شراء تراكتور زراعي/للمرة الثانية، حيث تقدم للعطاء ثلاثة شركات، وتم استبعاد شركة I.M.I لعدم تقديم كفالة بنكية، وقررت اللجنة إحالة العروض إلى لجنة فنية لدراستها.
الأحد	2008/6/15		تم حضور جلسة فتح ظروف عطاء تنفيذ أعمال طرق داخلية شق وتعبيد وإعادة تأهيل وبناء أرصفة في شوارع المدينة، وقررت اللجنة تحويل العطاء للجنة فنية للدراسة والتقييم.
<b>بلدية أريحا/لجنة العطاءات</b>			
الخميس	2008/5/22	ب أ/2008/12	تم حضور فتح عطاء شراء مواد بناء ومواد حدادة، وتم تأجيل فتح العطاء لعدم اكتمال النصاب القانوني.
الأحد	2008/6/15		تم حضور فتح مظاريف عطاء ضمان يافطات ستاد بلدية أريحا الدولي، وأوصت اللجنة بإعادة طرح عطاء الضمان في الجريدة الرسمية للمرة الثالثة والأخيرة وذلك لعدم تقدم أحد.

# ملحق رقم (2)

الشكاوى التي تابعها الديوان خلال  
الربع الثاني من العام 2008

## جدول الشكاوى الواردة شهر نيسان

الرقم	تاريخ الوارد	اسم المشتكي	المشتكي عليه	الموضوع	المتابعات
1	2008/4/20	حسان أبو الحوف	ديوان الموظفين العام	متابعات وظيفية	بناء على طلب المشتكي أوقفت المتابعة.
2	2008/4/9	مجموعة من المواطنين	مديرية الحكم المحلي طولكرم	استبعاد شارع من التعبيد	تم حفظ الشكوى كون استثناء الشارع قد تم بناء على مسألة فنية وأن التعبيد سيخصص له مبلغ في المرحلة الثانية.
3	2008/1/21	عبد الوهاب حنايشة	وزارة المالية	وقف راتب	تقرر إعادة صرف راتبه.
4	2008/4/13	أكرم حماد	وزارة المالية	وقف راتب	تبين سبب عدم صرف راتب المذكور كونه عدم ملتزم بالشرعية.
5	2008/3/25	جمال فتحي محمد	وزارة المالية ووزارة الصحة	وقف راتب	تبين أن وقف الراتب نتج عن عدم التزام بالشرعية، وصدرت توصية عن الإدارة بمراجعة أسس عمل اللجنة الخاصة في مجلس الوزراء والأسس المعتمدة وأرسل بذلك خطاب لمعالي رئيس الديوان.
6	2008/2/25	متضرري حرب الخليج	وزارة المالية	مطالبة بتعويضات الفلسطينيين في حرب الخليج	الملف ما زال قيد المتابعة.
7	2008/3/23	نادر أبو دية	وزارة السياحة	منح رخصة مصور سياحي	تم إرسال خطاب لوزارة السياحة لإصدار نظام خاص بمنح الرخص علماً بأن الشكوى مكررة من العام 2007 وقد أرسلت خطابات سابقة حول نفس الموضوع.
8	2008/3/11	يحيى يوسف الحموي	هيئة الإذاعة والتلفزيون	تعويض عن بدل أضرار حادث عمل	تم المتابعة مع هيئة الإذاعة والتلفزيون وتم إرسال خطاب لرئيس الهيئة ومتابعة اللجنة الطبية العليا ومستشفى رام الله

9	2008/3/4	أحمد محمد جبر	وزارة الشباب والرياضة	ترقية لدرجة مدير عام	تم مخاطبة معالي وزيرة الشباب والرياضة حول الموضوع. لم تستجبت الوزارة لتوصية الديوان وعينت موظفاً على الدرجة المستحقة للمشتكي.
10	2008/1/10	الطبيب أسامة عبد الروؤوف صلاح	وزارة الصحة	فقدان وظيفة	تمت مراجعة كل من ديوان الموظفين ووزارة الصحة ردت وزارة الصحة على مخاطبات الديوان ولم يقتنع الديوان بما جاء في رد الوزارة. وتم مخاطبة وزير الصحة مرة أخرى ولجأ المشتكي للقضاء طعناً في قرار وزير الصحة.
11	2008/4/20	سمير شاكور مسعود	قرار مجلس الوزراء	تجميد قرار ترقية	نتيجة المتابعة لدى الوزارة المعنية تم حفظ الشكوى لعدم ممانعة الوزارة ترقيته وأن الأمر مازال قيد المتابعة لدى اللجنة في مجلس الوزراء.
12	2008/1/14	منى عبد الهادي	وزارة الصحة	النقل إلى إدارة المكاتب	تم متابعة الشكوى لدى وزارة الصحة وردت وزارة الصحة، وقام الديوان بالاطلاع على المكان الذي نقلت إليه المذكورة ومخاطبة وزارة الصحة بعدم قناعته بالرد لمخالفته القانون. وقد ردت وزارة الصحة للمرة الثانية ولم يقتنع الديوان بالرد.

جدول الشكاوى الواردة شهر أيار

الرقم	تاريخ الوارد	اسم المشتكى	المشتكى عليه	الموضوع	المتابعات
1	2004/4/6	ليندا رسمي محمد جاد الله	وزارة النقل والمواصلات	العلاوات الإدارية	1. تمت مراجعة وزارة النقل بتاريخ 4/20. 2. مراجعة ديوان الموظفين العام بتاريخ 4/24. 3. نتائج المتابعة التوصية بإعادة فتح الهيكلية ومراجعة أسس اعتماد العلاوات الإدارية. 4. صدر كتاب بالتوصية لديوان الموظفين العام بتاريخ 2008/5/4.
2	2008/4/27	منير منصور عبد الرحمن غانم	الغرفة التجارية طولكرم	حقوق عمالية تطبيق قانون العمل الجديد	1. حفظت الشكوى لعدم انطباق القانون على المشتكى لوجود نص قانوني يفيد بانطباق القانون بالنشر في الجريدة.
3	2008/3/17	سوسن سليمان الأسطل	وزارة المالية	تنفيذ قرار خصم ضد المحكوم علية لدى دائرة الأجراء	1. تمت المتابعة مع مدير عام الرواتب. 2. التوصية بمخاطبة وزير المالية حول الموضوع. 3. تم إرفاق مقترح خطاب كون المشكلة عامة.
4	2008/5/5	محمود عريقات	وزارة المالية الأملك	قانونية اقتطاع ضريبة الأملك في مناطق لا يوجد فيها تسوية	1. تم مراجعة ضريبة الأملك. 2. تم مراجعة وزارة المالية والشؤون القانونية. 3. الملف قيد المتابعة.
5	2008/4/21	عبد الرحيم محمد دحدول	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الترقية لدرجة مدير	1. تمت المراجعة لدى الوزارة المعنية. 2. نتيجة المتابعة تبين أن سبب عدم الترقية كون المشتكى يحمل مؤهل

علمي دبلوم. 3. تم إبلاغ المشتكي بنتائج المتابعة ووجود مانع قانوني لترقيته وعدم ممانعة وزارته في الترقية. 4. الطلب تكليف فريق للتدقيق حول عمومية تطبيق النص بمنع حملة مؤهل الدبلوم من الانتقال إلى درجة مدير.					
1. تمت مراجعة الديوان بتاريخ 2008/5/4. 2. تم إصدار خطاب بالاستجابة لطلبها كونه منسجماً مع القانون والخبرات لديوان الموظفين.	التسكين على وحدة الرقابة	ديوان الموظفين العام	إخلاص بنوره	2008/4/24	6
1. صدر خطاب للوزارة حول الشكوى. 2. ردت الوزارة بالإفادة ولم يقتنع الديوان. 3. أرسل الديوان خطاباً حول المقر الذي عينت فيه المذكورة. 4. تلقى الديوان رد من الوزارة واقتنع بالرد. 5. حفظت الشكوى بالإجراءات أعلاه.	النقل خلافاً للقانون	وزارة الصحة	منى عبد الهادي	2008/2/25	7
1. نتيجة المتابعة أبلغ المذكور مراجعة وزارة المالية لاستلام الإيجار، وأن الديوان قد نفذ مطالبته، وأن الأمر لدى المالية 2008/5/7.	المطالبة بإيجار محكمة /قباطية	المالية/ديوان قاضي القضاة الشرعي	خالد أحمد محمد نزال	2008/4/14	8
1. تم متابعة الشكوى لدى وزارة التربية. 2. أصدر الديوان مخاطبة لوزارة التربية حول تطبيق شروط المنافسة على مركز مدير مديرية بتاريخ 2008/5/13.	المنافسة على مركز مدير تربية	التربوية والتعليم	حنان مروح العلاونة	2008/5/5	9



10	2008/4/8	نزار عبد الفتاح حريبات	الاستخبارات العسكرية	الاستيلاء على إضافات سيارة مصادرة.	1. تمت المتابعة لدى الجهة. 2. مخاطبة رئيس الجهاز حول الموضوع بتاريخ 2008/5/11 3. ملاحظه رقابية حول آليات المصادرة والبيع. 4. التوصية بتكليف فريق للتحقيق. 5. الاستمرار في المتابعة (قيد المتابعة). 6. تم تلقي رد الجهة بتاريخ 2008/5/15 . 7. ملخص الرد وجود الملحقات بطرف قيادة المنطقة نابلس، حفظت الشكوى بنتائج المتابعة.
11	2008/2/27	جمال الأزبط وآخرون	ديوان الموظفين	تنفيذ قرار محكمة بالترقية	1. تمت المراجعة مع الديوان. 2. نتيجة المتابعة تم إعداد خطاب بالالتزام بقرار المحكمة لديوان الموظفين والمالية. 3. أبلغ المشتكي نتائج المتابعة.
12	2008/4/21	باسمة جبارين وآخرون	مجلس القضاء الأعلى	إلغاء قرار تعيين	1. تم المتابعة مع المجلس. 2. نتيجة المتابعة أفهم المشتكين ضرورة اللجوء إلى القضاء.
13	4/ 29 5/5 2008	الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي	المؤسسة المصرفية الفلسطينية	حوالة حق	1. تمت المتابعة مع مسجل الشركات والمؤسسة المصرفية. 2. نتيجة المتابعة كانت توصية الجمعية باللجوء إلى القضاء كون الخلاف مالي وحفظ الشكوى. 3. التوصية بتدقيق أعمال الجمعية.
14	2006/4/21	تعيينات مجلس القضاء	ديوان الموظفين ومجلس القضاء الأعلى	اعتراض على مسابقة	1. تمت المتابعة مع المجلس. 2. نتيجة المتابعة ثبت وقوع خلاف قانوني بين المجلس والديوان حول تفسير القانون ونصح المشتكون بالتوجه إلى القضاء

وحفظ الشكوى.					
1. تم إعداد خطاب لوزارة النقل لبحث الأمر وفقا للقانون وإجراءات وزارة النقل 2008/5/20.	عدم تنفيذ قرار صرف بيرمت رغم دفع الرسوم	وزارة النقل والمواصلات	مجموعة مشتكين	2008/5/6	15
1. تم مراجعة الإدارة وإفهام المشتكية الأسباب الداعية لعدم احتساب الدرجة والإجراءات الواجبة اتخاذها.	عدم احتساب الدرجة الصحيحة في قرار التقاعد	وزارة المالية التقاعد المدني	فدوى إبراهيم حميض	2008/4/14	16
1. تم مخاطبة وزارة الصحة للصراف بتاريخ 2008/5/21.	صرف مواصلات ثابتة	وزارة الصحة	فريال أبو بكر	2008/4/6	17
1. سبب التأخير في صدور قرار التعيين كبر عدد المعينين. 2. تم حفظ الشكوى لانتهاء سببها. 3. أبلغت المشتكية نتائج المتابعة.	تعيين	وزارة الصحة	رنا أحمد محمود لافي	2008/4/28	18
1. تم مراجعة وزارة المالية، الشيك قيد الأعداد من قبل الوزارة. 2. أبلغ المشتكي مراجعة الوزارة لاستلام الشيك. 3. حفظت الشكوى لعدم صحة ما جاء فيها.	صرف شيك /تعويض	وزارة المالية	قاسم حسني نيايب	2008/5/8	19
1. حفظ الشكوى. 2. إبلاغ المشتكية نتائج المتابعة وأن من حقها اللجوء إلى القضاء.	مناقسة على موقع وظيفي	وزارة الصحة	أسماء صالح شريف	2008/4/8	20
1. حفظ الشكوى. 2. التوصية بمتابعة الموضوع من قبل فريق تدقيق.	سرقة رابطة مقاتلي الثورة القدامى	إخبار	حسين زهدي يعيش	2008/3/31	21
1. تمت متابعة الموضوع مع الوزارة.	فصل من العمل	وزارة التربية	إياد سعدي عبد العزيز القاضي	2008/5/7	22

23	2008/5/12	وجهاء من جنين	وزارة التربية	إعادة الامتحان للتتنافس على المراكز الوظيفية كل سنة.	1. حفظ الشكوى لموافقة إجراء وزارة التربية للقانون. 2. تم إرسال مخاطبة وإبقاء الشكوى قيد المتابعة.
24	2008/5/13	مجموعة شركات	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التوجيه السياسي</li> <li>• وزارة الخارجية</li> <li>• الوحدات الخاصة</li> </ul>	صرف مستحقات عن بدل أعمال صيانة.	1. تم مراجعة وزارة المالية. 2. تم مراجعة المؤسسات. 3. الملف قيد المتابعة.
25	2005/5/18	صفاء عمر مرشد	وزارة التربية /مدرسة غرناطة للنبات	مخالفات إدارية	1. تم إحالة الموضوع لوزارة التربية للفحص واتخاذ الإجراءات وحفظ الشكوى.
26	2008/5/18	دريد عليان عرار	النيابة العامة	تعيينات وكلاء النيابة	1. تم التوصية بإحالة الشكوى للفحص من قبل الإدارة الرقابية المختصة لكامل ملف التعيينات.
27	2008/5/26	منير منصور غانم	غرفة التجارة والصناعة طولكرم	حساب مكافأة	1. حفظت الشكوى لعدم الاختصاص بالاحتساب.
28	2008/5/28	زياد أبو عين	وزارة شؤون الأسرى والمحررين	إعداد الهيكلية والتسكين عليها	1. الطلب منى رئيس الديوان تشكيلي فريق تدقيق لفحص الشكوى.
29	2008/5/28	نهى نصر صقر	وزارة التربية والتعليم	وقف صرف راتب	1. نتيجة المتابعة أفهمت المشتكية جهة المراجعة لرفع كتاب بإعادة الراتب إلى الوزارة في المحافظات الشمالية. 2. حفظت الشكوى بالمتابعة والإنجاز للطلب.

30	2008/4/27	أبناء طولكرم المخلصون	رئيس البلدية ( أخبار )	صرف غير قانوني	1. تم التحقيق في ملف الشكوى من قبل الإدارة الرقابية المعنية. 2. صدر طلب بإحالة رئيس البلدية ومحاسب البلدية للنيابة العامة لاتخاذ الإجراء القانوني بحق المشتكي عليهما.
31	2008/5/18	كاظم موسى أبو عجمية	مستشفى العائلة المقدسة /بيت لحم	أخطاء طبية	1.تم تحويل الملف لوزارة الصحة للمتابعة وتسليم الديوان تقريرا بالنتائج.
32	2008/3/17	د صلاح الزرو التميمي	وزارة العمل	النقل من مركز وظيفي	1. تم التوصية بحفظ الشكوى لعدم وجود مخالفة.

### جدول الشكاوى الواردة شهر حزيران

الرقم	تاريخ الوارد	اسم المشتكي	المشتكي عليه	الموضوع	المتابعات
1	2008/4/24	محمد صلاح العالول	وزارة المالية	وقف راتب	نتيجة المتابعة تم إعادة صرف راتب المشتكي.
2	2008/6/5	شركة نزال لتوزيع المحروقات	وزارة المالية	توزيع محروقات	تم مراجعة هيئة البترول ونتيجة المتابعة حفظ الشكوى لعدم صحة ما جاء فيها. سجلت ملاحظه رقابية حول آليات توزيع المحروقات. تم إرسال مخاطبة لمعالي وزير المالية لإعداد آليات توزيع.
3	2008/5/22	مجموعه من موطني طولكرم	محكمة طولكرم	حالة المحكمة وبيئة العمل	تم الكشف على المحكمة وثبت سوء حالة المرفق القضائي والحاجة إلى استئجار مبنى جديد، وتم مخاطبة رئيس مجلس القضاء لاتخاذ الأجراء القانوني. أبدى المجلس حرصه على تطوير المرافق القضائية.
4	2008/5/8	محمود أحمد	محمد سمارة	العمل	تمت مراجعة الإدارة.

			حجير		
أرسل خطاب إعمالاً للقانون لرئيس هيئة الارتباط لاتخاذ الأجراء القانوني وفقاً لأحكام المادة 83 اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة.	مدرسا دون إذن.				
نتيجة المتابعة تبين أن القرار صادر بإلغاء قرار الوزير نقل مقدم الشكوى من مكان عمله. تبين أن مقدم الشكوى طلب من وزارته خطياً إحالته إلى التقاعد المبكر وقد خاطبت الوزارة مجلس الوزراء بطلبه. لم يبق للمذكور سبب للشكوى نتيجة المتابعة حفظ الشكوى إلى حين صدور قرار التقاعد.	تنفيذ قرار قضائي	وزارة الأوقاف	حسن حسين مسالمة	2008/6/8	5
حفظ الشكوى.	تقديم إكمال امتحانات ثانوية عامة	وزارة التربية والتعليم	أمجد مليطات		6
نظراً لوجود مشكلة تتعلق باختلاف احتساب العلاوات تم التوصية بتكليف فريق لفحص كامل الملف لدى وزارة الصحة والمجلس الطبي وديوان الموظفين العام ووزارة المالية.	علاوات الأطباء	وزارة الصحة/ديوان الموظفين	حاتم جابر		7
التوصية بتشكيل فريق لمراجعة الهيكلية.	هيكلية الوكالة	وكالة وفا	مجموعة موظفين	2008/6/15	8
تم متابعة وزارة الصحة وحفظت الشكوى بنتائج المتابعة.	اعتراض على الهيكلية	وزارة الصحة	إيمان جلال		9
نتيجة المتابعة قامت الوزارة بالرد على الديوان بكتاب ملخص ما جاء فيه إحالة الموظف إلى النيابة العامة للتحقيق معه.	نقل ملكية سيارة خلافاً للقانون	موظف في وزارة النقل والمواصلات	عادل عيسى مهداوي		10
أحيلت الشكوى لوزارة الأوقاف للتحقق مما جاء فيها.	عدم الالتزام بالعمل	إمام مسجد كفر عين	مجهولين		11



**Palestinian National Authority**

**State Audit & Administrative Control Bureau**

# **Second Quarterly Report of 2008**

**August 2008**

**Audit & Supervision for Construction, Development &  
Promotion of Good Governance**

## **Preface**

One of the main challenges that PNA faces in the implementation of 2008-2010 reformation and development plan is the establishment of sound and effective auditing and supervising system, and that system is supposed to be capable of stabilizing institutional work and wise expending. The sound auditing system must reinforce transparency and accountability, and also must fight corruption before and after taking place, so that committing these violations would be extremely difficult.

Systems and institutions that operate depending on lesson learning policy enable communities to make qualitative shift in greatening value added in reformation, development and institutional construction. Moreover, lesson learning policy does pave the road for good governance, and that's what Palestinian institutions and decision makers should adopt, as it helps protecting public money so as to make sure it is well-collected and well-spent, thus, supporting, reforming and developing the Palestinian people.

**Dr. Mahmoud Abu-Rub**  
**Auditor General**  
**President of SAACB**

## **Introduction**

Preparation of the second quarterly report of 2008 is based on SAACB act No. 15 of 2004, article 26 which stipulates that "**The president of the bureau shall submit quarterly reports, or upon request, including the result of the bureau investigations, studies, researches, suggestions, the committed offence, the resulted responsibilities, the observations and the recommendations about them to the president of P.N.A, legislative council, and the cabinet in order to adopt the suitable actions**".

This report aims to show the positive aspects of institutions functioning, especially internal auditing and supervision systems, to develop and publicize them, along with disclosing major financial and administrative violations, and assuring they would not recur. The report also aims to fight corruption, reinforce integrity and transparency in government finances management.

This report depends on information and data collected from auditing reports done during the second quarter of 2008, plus reports of general directorates about institutional construction and non-supervisory activities.

The report is divided into three chapters; **first** of which is dedicated to reinforce SAACB institutional capacities, shed light on directorates (personnel number, audited institutions, supervisory and non-supervisory operations, committees, commissions and general assessment). SAACB has 12 directorates; 7 of them are supervisory directorate, while 3 are non-supervisory and 3 directorates follow SAACB president office.

The **second** chapter handles supervisory reports, focusing on internal auditing and supervision systems. Several weaknesses are shown, along with major financial and administrative violations, and treatment methods at 3 authorities (executive, legislative and judicial), security agencies, public corporations and funds.

The third chapter highlights PNA financial situation through analyzing second quarterly report, issued by ministry of finance which includes revenues, expenditures and funding.

SAACB welcomes all suggestions and opinions that help in elevation of reports quality, promulgation and development of supervision culture at Palestinian society and institutions.



## **The Executive Summary Of the Second Quarterly Report of 2008**

The **first chapter** discussed achievements of SAACB directorates during the second quarter of 2008, and focus was on directorates (personnel number, audited institutions, supervisory and non-supervisory operations, committees and commissions). SAACB contains 12 directorates:

### 1- Supervisory directorates:

- General directorate for security and governance supervision.
- General directorate for economy supervision.
- General directorate for social and cultural services supervision.
- General directorate for infrastructure supervision.
- General directorate for local governance units' supervision.
- General directorate for NGOs supervision.

### 2- Non-supervisory directorates:

- General directorate for legal affairs and public complaint follow up.
- General directorate for financial and administrative affairs.
- General directorate for information technology.

The **second chapter** deals with supervisory activities via auditing on institutions, as well as participation in governmental tenders and public complaints follow up. The most remarkable cases that SAACB followed up and reported were:

- Inspection committee of dwellings renting for Palestinian pilgrims (1429 hajj season).
- Tulkarm municipality case.
- MOF personnel placement.
- Reassessment of internal auditing system for the Presidency, the cabinet, ministries, institutions, authorities, governorates, security agencies and police (54 institutions).

Throughout the second quarter of 2008, SAACB has participated in bidding meetings as an observer (124 meetings), received 56 complaints (32 completed, 20 preserved for being premature or for inaccuracy and 4 still being followed up).

From auditing several institutions, the following remarks were recorded:

1- Minister of WAQF and religious affairs has committed many legal violations during hajj dwellings committee work in Saudi Arabia, among them renting two buildings and signing their contracts alone without the knowledge of committee, which entailed huge financial liabilities on the PNA (5,252,550 SAR).

2- Principles of transparency, integrity, fairness and equal opportunities were not fulfilled at the placement of MOF staff on the organizational chart, contrary to civil service law provisions No. 44 and 56.

- 3- Carelessness of Tulkarm mayor and municipality accountant during carry out of their duties, which caused unduly paying 250000 NIS from municipality's fund to a person known as (F). However, the amount was retrieved in cash 21 days later and deposited in municipality's bank account.
- 4- An improvement was noticed in general assessment of Presidency's internal auditing system (from "weak" in 2006 to "good" in 2008).
- 5- An improvement was observed in general assessment of internal auditing systems at 12 ministries, including the cabinet, and setback was noticed in 7 ministries, while 4 ministries did not show any change.
- 6- An improvement was noticed in general assessment of internal auditing systems at Palestine Investment Fund, Palestine Capital Market Authority and Palestinian Standards Institution, while a setback was noticed in Palestinian Water Authority and General Personnel Council.
- 7- An improvement was noticed in general assessment of internal auditing systems at northern governorates; however, they lack sound internal auditing systems and need capacity building and reinforcement so as to promote to "excellent" grade.
- 8- An improvement was observed in general assessment of internal auditing systems at preventive security, police general administration and military supplies and equipping.

The **third chapter** includes four main topics (revenues, expenditures, financing and comparing what have been actually done to estimated plan in general budget). In order to execute government reform and development plan, PNA has largely succeeded in recovering public and creditors' credibility, and that was done through government finances management and general budget execution. Financial resources were allocated to pay most of salary arrears and private sector's arrears; PNA revenues during second quarter of 2008 scored 614,700,000 USD, which was an improvement comparing to the first quarter, whereas the expenditures were 742,100,000 USD, and therefore it turned out that financial transactions saw deficit estimated at 220,700,000 USD, the cabinet has managed to attract financial support (421,800,000 USD), part of it was dedicated to cover budget deficit, and another was supposed to pay PNA arrears (salaries and private sector commitments). Budget execution throughout the first six months of 2008 was within planned limits and estimated budget; revenues execution rate was 61%, expenditures rate was 47% and external support rate was 58%. All of which were in line with cabinet's reform and development plan.